مواطن المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية

سلسلة ركائز
الديمقراطية

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

في سبيل اغناء التجربة العربية

د. حليم بركات

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

في سبيل اغناء التجربة العربية

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر
المؤلـف ولا يعكس أو يمثل بالضرورة موقف
مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

Democracy and Social Justice

By
HALIM BARAKAT

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845, Ramallah, West Bank
March 1995

© جميع الحقوق محفوظة
مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله

الطبعة الأولى - آذار ١٩٩٥

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

في سبيل اغناء التجربة العربية

د. حليم بركات

المحتويات

١- تمهيـــد ٧

٢- مقدمة: مقومات الديمقراطية في إطارها النظري ١١

٣- مفاهيم الديمقراطية ومقوماتها الأساسية ١٧

٤- أزمة الديمقراطية في المجتمعات الرأسمالية الغربية:
غياب العدالة الاجتماعية ٣٥

٥- أزمة الديمقراطية في الأنظمة الاشتراكية: غياب الحرية ٦٩

٦- الأنظمة العربية: غياب الحرية والعدالة الاجتماعية معاً ٩٧

٧- رؤية مستقبلية: ديمقراطية انسانية تقيم توازناً خلاقا بين
الحرية والعدالة الاجتماعية ١١١

تمهيد

ينشأ السؤال حول العلاقة بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية من خلال مدخلين اثنين على الأقل: الأول، عملي نفعي مباشر، والثاني يتعلق بالأهداف العامة والغايات الأساسية للمجتمع وللتنظيم الاجتماعي.

ويتعلق الأول بوجود ارتباط واضح بين التفاوت الكبير في الدخل وفي توزيع الثروة في المجتمع من جهة وعدم الاستقرار السياسي من جهة أخرى، خاصة ان اقترن بوجود فقر وفاقة كبيرين. وقد بينت عدة دراسات من بينها واحدة اجريت مؤخراً لثلاث دول هي كوستاريكا والهند وتركيا، ومراجعة تاريخية لمائة وخمسين دولة أخرى، ان النتائج تظهر بوضوح ان الديمقراطية ببعدها السياسي والمدني لا تستديم في غياب حد أدنى من المقومات الاجتماعية والاقتصادية، وان عدم المساواة الاقتصادية يؤدي لانحسار الديمقراطية السياسية [1].

---

[1] راجع على سبيل المثال كتاب الباحثة التركية الدكتورة زهرة أرات:

Z. Arat, **Democracy and Human Rights in Developing Countries**, Boulder and London: Lynne Rienner Publishers, 1991, pp. 4; 103 ff.

وقد كانت معظم دول أوروبا الغربية قد استخلصت عبرة مشابهة خلال القرن العشرين، إذ ان ما عرف "بدولة الرفاه" *(Wellfare State)* والتي تسعى لتأمين بعض مقومات الحياة الأساسية للجميع، كانت تسعى بذلك لتوفير الاستقرار السياسي داخل المجتمع أيضا.

وهي كذلك عبرة استخلصتها الولايات المتحدة (إلى حين)، في الثلث الأول من هذا القرن خلال ولاية الرئيس روزفلت وبعد الانهيار الاقتصادي الكبير الذي حصل في أوائل الثلاثينات والذي هدد أركان النظام السياسي والاقتصادي في الولايات المتحدة. وقد أدت هذه الهزة إلى ادخال نظام للضمان الاجتماعي والصحي وقبول أوسع لدور النقابات العمالية في المجتمع من بين تغييرات أخرى.

ويتعلق المدخل الثاني بأهداف النظام الديمقراطي نفسها، إذ ان المساواة أمام القانون والمساواة في الحقوق (حتى وان قصرت على الحقوق السياسية والمدنية كما هو الحال في الأساس في الدول الغربية) لن تتم بوجود تفاوت كبير في الثراء. ان المساواة في حق الاقتراع مثلاً لا يترجم في مضمون مثل هذا إلى مساواة في درجة التأثير على القرار السياسي. ان القرار السياسي يتأثر بعدة عوامل ولكن في وجود تفاوت كبير في الثراء داخل المجتمع يتأثر القرار السياسي بالنفوذ الاقتصادي، ويتحول النفوذ الاقتصادي إلى نفوذ سياسي.

من جهة أخرى، يرى البعض ان الغايات الأساسية للمجتمع وللتنظيم الاجتماعي ينبغي ان تتضمن كغايات نهائية لها قيمة ذاتية بمعزل عن أي اسهام عملي اضافي لها، السعي الحثيث نحو ازالة الفقر والعوز،

والفاقة والحرمان. ان المجتمع الذي لا يكترث لهذه الغايات هو مجتمع يفتقر للرحمة والرأفة، للعدل والانصاف، للتعاطف والحب.

يسعى هذا الكتاب لاستخلاص العبر من تجربة الديمقراطية في القرن العشرين في الشرق والغرب. ويدعو الكاتب لعدم استنساخ نموذج ديمقراطي جاهز، على ان يجري الاستفادة من تجارب أخرى خاصة في هذه المرحلة التاريخية التي يبحث فيها العديد من العرب في طبيعة الأنظمة السياسية والاجتماعية الاصلح لاقامة مجتمع جديد، بعد فشل البلدان العربية الذريع حتى الآن.

ويحذر المؤلف من التعامل باستخفاف مع المفاهيم الجديدة المتداولة الآن مثل الحرية والمجتمع المدني والتعددية وحقوق الانسان، أي بنفس الطريقة التي تعاملنا فيها في السابق مع المفاهيم القديمة كالوحدة القومية الاشتراكية والتنمية والتحرر من التبعية وغيرها. ويدعو الكاتب إلى نظام ديمقراطي يقيم توازناً محدداً بين الحرية والعدالة الاجتماعية.

د. جورج جقمان

محرر السلسلة

الفصل الأول

مقدمة: مقومات الديمقراطية في إطارها النظري

لا تكتفي هذه الدراسة بالتركيز على مقولة العدالة الاجتماعية على أنها إحدى أهم مقومات الديمقراطية. إنها تسعى بالدرجة الأولى وانطلاقاً من منظور عربي إلى إثارة مناقشة مركزية في مرحلة تاريخية حاسمة نلحظ فيها ميلاً خاصاً عند العرب للبحث في طبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأصلح لإقامة مجتمع جديد بعد زمن من خيبات الأمل المتلاحقة. وتتلخص هذه المناقشة بالقول ان تجربة الديمقراطية تكون سليمة وشاملة وإنسانية بقدر ما تتمكن كنظام عام من إقامة توازن خلاق بين العدالة الاجتماعية والحرية على أنهما عنصران لا يتجزأ أحدهما عن الآخر دون إحداث ضرر أساسي في صلب النظام نفسه.

تتعدّد مفاهيم الديمقراطية وهي أقرب للحلم منها للواقع، وتعتبر في مختلف الأحوال ظاهرة نسبية ومتكاملة، فلا بدّ من الاعتراف بوجود هوة شاسعة بين النظرية أياً كانت والممارسة اليومية. ليس هناك حرية تامة في أي مجتمع قديماً كان أو حديثاً، وصغيراً أو كبيراً.

كذلك ليس هناك مساواة وعدالة اجتماعية تامة في أي مجتمع عرفناه حتى الآن. هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فيمكن القول بأن المجتمعات تتفاوت تفاوتاً محلوظاً في هذا المجال. لقد تمكنت بعض المجتمعات من تحقيق قسط وافر من الحرية والمساواة وسعت مخلصة للتغلب على مشكلاتها وتجاوز أوضاعها باتجاه أفضل. كذلك نعرف أن هناك مجتمعات تحكمّت فيها قوى مستبدة داخلية وخارجية وسلبتها القدرة على توفير الحرية والعدالة لشعوبها.

كذلك تتعدّد مفاهيم الحرية والعدالة الاجتماعية وتختلف اختلافاً بيّناً من حضارة إلى أخرى. من هنا ما يجري من نقاش محتدم حول عالمية القيم أو نسبيتها وهل ما يصلح لبعضها يصلح بالضرورة لبعضها الآخر. ومما يزيد من حدة هذا النقاش تدخل بعض البلدان في شؤون البلدان الأخرى باسم حقوق الانسان. وتثار في هذا المجال مسألة مدى صلاحية الاقتباس أو حتى الاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى، وكيف يجب أن تتمّ مثل هذه الاستفادة. هل تكون بالتقليد والاقتباس والاستعارة، أم بالاختيار المدروس والجزئي لما نقتبس وما نرفض، أو بالانكفاء على الذات واستعادة الماضي، أو بالتركيز على واقع المجتمع المدني ودراسته واستنباط حلول خاصة جديدة لمشكلاته ؟

هذا ما يشكل تحدياً كبيراً للعرب في تاريخهم الحديث، وخاصة فيما يتعلق بطبيعة النظام الأفضل الذي يسعون إليه، وقد اقتنعوا بعدم جدوى الأنظمة السائدة التي لم تتمكن من مواجهة التحديات التاريخية ولا من تحقيق الأهداف والآمال الكبرى التي كانوا وما زالوا

يكافحون من أجلها طيلة ما يزيد على قرن ونصف. على العكس، لقد جلبت هذه الأنظمة على العرب مصائب عدة تكاد تفقدهم توازنهم وثقتهم بأنفسهم. وربما بين أسوأ ما يواجه العرب في تاريخهم الحديث هذه الصورة السلبية التي يحملها الكثير منهم لأنفسهم كعرب. من هنا ضياع الهوية وما ينتج عنها من تشتت وضعف حتى لنكاد نقبل كل ما يفرض علينا.

من هنا أهمية مسألة اختيار النظام الأفضل في الوقت الحاضر، والعرب يمرون في مرحلة انتقالية طال امدها واختبروا اثناءها سلسلة من الهزائم وخيبات الأمل المقلقة. لقد أصبح من الضروري اعادة النظر بالنزعات أو ردات الفعل والتوجهات السائدة إزاء التحديات التاريخية التي ما زالت تعصف بالعالم العربي. لقد ثبت أنه ليس من المفيد الانطواء على الذات واستعادة الماضي واختيار العزلة باسم الأصالة أو التمسك بالهوية بمفاهيمها المبسطة. كذلك ليس من المفيد تقليد الآخر واقتباس ما يقدّم الينا كحلول جاهزة. ثم إنه لا يجوز الانغلاق على تجارب الشعوب الأخرى، كما لا يجوز الاكتفاء باقتباس مفاهيم وحلول جاهزة يظن خطأ أنه بالامكان تطبيقها بشكل آلي كما تمّ سابقاً بترديد شعارات القومية والاشتراكية والتنمية، وكما يحدث حالياً بالنسبة لترديد شعارات الديمقراطية والتعدّدية وحقوق الانسان والسوق الحرة.

فيما يختص بموضوع هذه الدراسة، نجد أن الأنظمة الرأسمالية الليبرالية الغربية قد ركزت في تحديد الديمقراطية وممارستها على مفهوم الحرية وما يتصل بها من مفاهيم الاقتصاد الحر والمبادرة

الشخصية وتقوية القطاع الخاص وحقوق الانسان والفردية والتعدّدية وغيرها. ولكنها من ناحية أخرى، ربطت بين مفهومي الديمقراطية والرأسمالية حتى إن البعض اعتبر الأولى نتيجة للثانية، فتمّ اهمال مفهوم العدالة الاجتماعية وخاصة ما يتعلق منه بمحاربة الفقر، والتخفيف من حدة الفروقات الطبقية والفئوية والعنصرية والجنسية بين المرأة والرجل وتأمين تكافؤ الفرص، فعانت مجتمعاتها وما زالت من أزمات مستعصية لن تقوى عن التغلب عليها ما لم تعد النظر وتعمل على اقامة ما اسميته هنا التوازن الخلاق بين الحرية والعدالة الاجتماعية.

قد تتمكن الأنظمة الديمقراطية الرأسمالية الغربية من معايشة أزماتها المتفاقمة لمدة ما، بالعمل علىاحتوائها عن طريق الاصلاحات الجزئية والرمزية والشكلية والهيمنة العسكرية على العالم، ولكنه قد يكون من غير المتوقع أن تتمكن من اقامة هذا التوازن في المدى البعيد، فيكون مصيرها في هذه الحالة أشبه ما يكون بمصير الأنظمة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية أو الأنظمة الأخرى التي انهارت تاريخياً من الداخل.

على عكس الأنظمة الرأسمالية، ركزت الأنظمة الاشتراكية (بما فيها الشيوعية كما تمّت ممارستها في الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية، والاشتراكية القومية كما تمّت ممارستها في بعض البلدان العربية ومناطق أخرى من العالم الثالث) على العدالة الاجتماعية لصالح الطبقات والفئات المسحوقة، وما يتصل بها من تأمين المساواة وتكافؤ الفرص وإلغاء الفقر وردم الفجوات الطبقية عن

طريق اقامة اشتراكية الدولة وتعزيز القطاع العام والتخطيط المركزي على حساب القطاع الخاص والمبادرة الفردية. وكان ان أهملت مفهوم الحرية فقمعت الحريات والمبادرات الفردية، وألغت حقوق الانسان وسحقت المجتمع المدني، وفرضت الأحادية على حساب التعدّدية. وكان أن فشلت أيضاً في تحقيق الغايات الأساسية التي دعت إليها بما فيها ما يتعلق حتى بالعدالة الاجتماعية نفسها.

هذا هو باختصار الاطار النظري العام الذي أتناول من خلاله مسألة العلاقة بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية كما قد تصلح للبلدان العربية. ولهذا سأتناول في هذه الدراسة مفاهيم الديمقراطية وما يتعلق منها بمقومات الحرية والعدالة الاجتماعية وغيرها في سبيل إعادة تحديدها بحيث تصلح للبلدان العربية التي تسعى جاهدة لتجاوز أزماتها الحادة وقد ادركت أخيراً أنها فشلت فشلاً ذريعاً في اقامة مجتمع جديد قادر على حل مشكلاته الداخلية والخارجية ومواجهة تحديات تاريخية لم نعرف كيف التعامل معها خلال قرن ونصف من الكفاح المرير الذي جاءت نتائجه على عكس ما أردنا لأنفسنا وللعالم.

وسأشدّد في معالجة هذه المسائل على مختلف التجارب العربية بما فيها التجربة الفلسطينية باعتبار ان الفلسطينيين معنيون في هذه المرحلة التاريخية بما عني بها العرب الآخرون سابقاً من بناء الدولة وخلق مجتمع جديد، فيكون بامكانهم الاستفادة من التجارب العربية السابقة وعدم ارتكاب الأخطاء الجسيمة التي ارتكبوها بحق أنفسهم فوصلوا إلى ما وصلو إليه. وكلنا نعرف، وبألم مضن، ما وصل إليه

العرب حتى ليبدو وكأن كل التضحيات العربية خلال قرن ونصف من الكفاح المرير قد ذهبت هدراً.

من هنا هذا الأحساس العام وكأننا نبدأ من الصفر، وربما دون الصفر بفعل إصرار البعض على التمسك بالفماهيم القديمة المستهلكة، والانطلاق من القواعد نفسها دون تبدل في الجوهر والرؤية. ومما يخيف حقاً اننا قد نظل نتعامل باستخفاف حتى مع المفاهيم الجديدة التي بدأنا نشدّد عليها، كمفاهيم الحرية والمجتمع المدني والتعدّدية وحقوق الانسان والسلم، كما تعاملنا في السابق مع المفاهيم القديمة كالوحدة القومية والاشتراكية والتنمية والتحرر من التبعية وغيرها. المسألة هنا ليست مجرد استبدال مفاهيم وشعارات بمفاهيم وشعارات أخرى، بل تتعلق بالدرجة الأولى بالرؤية ومنهج العمل قبل أي شيء آخر.

الفصل الثاني

مفاهيم الديمقراطية ومقوماتها الأساسية

تتشعب مفاهيم الديمقراطية وتتسع حتى التناقض أو الفوضى بتشعب المتحدثين عنها واتساع المطالبة بها. ثم انها، كمفهوم في حدّ ذاته، شديدة التعقيد فتشتمل على مقومات تصعب الموازنة فيما بينها. ومثال على ذلك، انها بحاجة إلى موازنة بين مقولاتها الأساسية التي كثيراً ما تتعارض على صعيد الممارسة والتوجهات السياسية كالحرية والعدالة، والتمثيل والمشاركة، والاجماع والتعدّد، والمساواة أمام القانون من حيث المبدأ وتضارب المصالح على أرض الواقع.

بين أهم المناقشات التي تخوضها هذه الدراسة أن القول بالحرية، وخاصة الحرية الاقتصادية وحرية السوق وهما في صلب العقيدة الرأسمالية، وفي مقدمة مفهومها للديمقراطية الليبرالية، كثيراً ما يتناقض مع القول بالعدالة الاجتماعية وتأمين تكافؤ الفرص للجميع. كذلك يمكن الحديث عن التعارض بين القول أو الفعل أو النظرية والممارسة بالنسبة لإمكانيات المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فتضطر الديمقراطية ان تستعيض

عنها بالتمثيل عن طريق انتخابات مندوبين ونواب عن الشعب. ولكننا نعرف جيداً أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الطبقات والفئات من حيث القدرة على التأثير في العملية الانتخابية. ونعرف كذلك ان النواب المنتخبين هم في الواقع الذين يصنعون القرارات التي كثيراً ما تتعارض مع الامنيات الشعبية. وندرك فوق هذا ان "ممثلي الشعب" في المجالس النيابية يمثلون أنفسهم وأصحاب النفوذ بالدرجة الأولى وإن تأمنت بعض أدوات المحاسبة.

ويمكن أن يقال الشيء ذاته بالنسبة لاحتمالات التعارض بين ضرورات الاجماع باسم الوطنية والمصلحة العامة من ناحية وواقع تعدّد بل تضارب المواقف والمصالح الخاصة من ناحية أخرى. هنا أيضا نعرف أن المصالح الخاصة كثيراً ما تتناقض فيما بينها، وفيما بينها وبين المصلحة الوطنية العليا. لذلك يكون من الصعب عملياً التوفيق بين التعدّد والإجماع كما يكون من الصعب التوفيق بين المشاركة الشعبية والتمثيل النيابي.

هذه مسائل سنحاول التعمق في دراستها وتحديد تشعباتها حين نتناول أزمة الديمقراطية في كل من الأنظمة الرأسمالية الليبرالية والأنظمة الاشتراكية، فنكتفي هنا بالإشارة إلى أن الديمقراطية هي نموذج مثالي أكثر منها نظام يمارس فعلياً وحقاً في الواقع اليومي المعاش. ولكن هذا التفاوت الملحوظ بين المثال والواقع لا يجوز ان يتخذ ذريعة للتخلي عن هذا النظام أو للتقليل من العمل الدؤوب من أجل تحقيق ما يمكن تحقيقه. كذلك لا يجوز ان يتخذ ذريعة للقبول بالأمر الواقع على أنه نهاية المطاف واقصى ما يمكن التوصل إليه طالما

(كما يقال أحياناً من قبل المتخوفين من الاصلاح والتغيير) طبيعة الانسان هي ما هي عليه.

ومهما كانت الخلافات فإنه من الواضح ان هناك اهتماماً واسعاً بين العرب في الوقت الحاضر كما في بقية العالم بالديمقراطية كنظام وأسلوب في العلاقات والنقاش وصنع القرارات على مستوى الأنظمة السياسية والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وقد ازداد هذا الاهتمام، على الأقل على الصعيد النظري، في بلدان العالم الثالث وخصوصاً في البلدان العربية خلال العقود الأخيرة بعد أن خبرت سلسلة من الانهزامات والاخفاقات في مختلف المجالات وعلى أصعدة عدة. وقد زاد من هذا الاهتمام انهزام الأنظمة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية أمام الأنظمة الديمقراطية الرأسمالية الغربية وما تبعه من هيمنة أميركية على العالم.

وقد لا يكون اهتمام العرب بالديمقراطية اهتماماً عابراً وسطحياً كما كان يحدث في السابق إثر كل هزيمة، إذ نتعلّق بشعارات بالسرعة التي نتخلى عنها. ولكن مهما كانت جدية هذا الاهتمام واستمراريته، فإن مفهوم الديمقراطية ما يزال بحاجة لمزيد من المناقشة في ضوء الواقع العربي المتفرّد، فهو ما يزال مفهوماً مجتزءاً ومرهوناً للنموذج الغربي ومقتصراً في محتواه وأبعاده ومدلولاته على جوانبه السياسية بمعزل عن أسسه التاريخية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى النفسية.

في هذا الاطار أود أن أثير مسألة هامة تتعلق بضرورة تعميق هذا الاهتمام الواسع بالديمقراطية فيتحوّل من مجرد شعارات إلى قناعات

داخلية وممارسات فعلية، وذلك بدءاً من البحث في معانيها المتنوعة ومضامينها وجوهرها ومن اعادة النظر في نماذجها وفرضياتها ومظاهرها، وانطلاقاً من الواقع العربي وحاجاته. حتى الآن لم ترافق عملية هذا الاهتمام الواسع أية محاولات جادة للبحث المتعمق في طبيعة الديمقراطية واحتمالات تطبيقها والعمل على إعادة تحديدها في ضوء الواقع المتميز لكل مجتمع.

وكثيراً ما يبدو من خلال المناقشات الجارية حالياً أن في أذهان الناس مفاهيم وفرضيات تنبع من التصوّر العام بان الديمقراطية هي النموذج الرأسمالي الغربي وخصوصاً الأميركي، فيقتصر النقاش على الشعارات المتداولة والعموميات المجردة وذلك على المستوى السياسي فحسب. لذلك نتعامل معها كأنها سلعة يمكن اقتباسها واستيرادها وتطبيقها وممارستها دون تعديل لمجرد رغبتنا أو ترغيبنا فيها وبقليل من التدريب كما لو أنها حاسبة أو أية آلة من الآلات التي نقبل عليها أيضاً دون تمحيص.

وكما يمكن الاقبال على مقولات الديمقراطية وتبنيها دون مناقشة جادة وشاملة في ضوء الواقع التاريخي والاجتماعي، كذلك يمكن رفضها فيما بعد بالسهولة نفسها عندما تتغير الظروف أو بحجة أنها سلعة مستوردة من الخارج تتعارض مع التراث. وهذا تماماً ما فعلته سابقاً بعض البلدان العربية باقتباسها للاشتراكية والعلمانية والدساتير والانتخابات البرلمانية. ثم تخلّت عنها بالسهولة التي اقتبستها فكانت النتيجة الهزيلة التي نعرفها جميعاً.

تتنوع مفاهيم الديمقراطية بتنوع الاتجاهات والاشكاليات الفكرية ضمن كل من المجتمعات ذات الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية، فلم يعد كافياً أن نحدّدها بقولنا إنها حكم الشعب كما عرّفها اليونان الاقدمون، فيتألف مصطلح "demokratia" من كلمة "demos" التي تعني الشعب وكلمة "kratia" التي تعني الحكم أو السلطة. ولا يكفي أن نحدّدها كما فعل الرئيس الأميركي أبراهام لينكولن بأنها "حكم الشعب بالشعب للشعب، أو كما جاء في وثيقة الاستقلال الأمريكي من أن الحكومات تستمد قوتها العادلة من موافقة المحكومين، أو كما حدّدها أحد علماء السياسة الأميركيين البارزين هو روبرت دول (Robert A. Dahl) بأنها ذلك "النظام السياسي الذي تتوفر فيه فرصة المشاركة في صنع القرارات لجميع الكبار عن المواطنين" [١]، ثم عاد ليحدّدها في كتاب آخر بانها نظام سياسي يرى فيه الناس أنفسهم متساوين سياسياً، مستقلين وذات سيادة كجماعة، وانهم يملكون القدرات والموارد والمؤسسات التي يحتاجونها لحكم أنفسهم [٢]. ويرى هذا العالم السياسي ان عناصر الديمقراطية تشمل حقوق حرية التعبير، والتنظيم السياسي، والمعارضة، والاقتراع في انتخابات عادلة وحرة، والعيش في ظل قوانيين سنّتها الجماعة لنفسها، والمشاركة في صنع القرارات، وتساوي الفرص، والسعي لتحقيق المصالح الخاصة في اطار المصلحة العامة.

---

[١] Robert A. Dahl, **Modern Political Analysis**. Prentice-Hall, 1963, p.8.

[٢] Robert A. Dahl, **Democracy and its Critics,** Yale University Press, 1989, p. 311.

ومما اهتم به روبرت دول بشكل خاص في كتابه هذا التعريف بآراء بعض نقّاد الديمقراطية، وقد صنّفهم إلى ثلاث فئات: هناك مَنْ يعادون الديمقراطية مثل أفلطون في جمهوريته الشهيرة، وهؤلاء هم الذين يرونها ممكنة ولكنها غير مرغوب بها مفضّلين عليها حكم النخبة. وهناك نقاد معادون للديمقراطية مثل روبرت متشلز (Robert Michels) وهؤلاء هم الذين يعتبرونها نظاماً مرغوباً به إلا أنه غير ممكن وغير قابل للتطبيق على صعيد الواقع، باعتبار أن النخبة والقوى النافذة هي التي تحكم دائماً بصرف النظر عن طبيعة النظام وتسمياته. وهناك فريق ثالث ممن يتعاطفون مع الديمقراطية ويرغبون بالاحتفاظ بها ويسعون إلى اصلاحها إلا أنهم ينتقدون بعض جوانبها ويعنون بتحديد بعض الأوضاع الضرورية لقيامها.

ورغم هذه الانتقادات، يفضل روبرت دول الديمقراطية كنظام سياسي لانها تؤمّن الحرية أكثر من أي نظام آخر، كما تؤمن التنمية الإنسانية وتحافظ على المصالح المشتركة. إلا أنه يعترف من ناحية أخرى بأن هناك متطلبات وأوضاعاً ضرورية لقيام الديمقراطية ومنها: تحسن مستوى المعيشة، ووجود نسبة عالية من سكان المدن، وانتشار التعليم، والتعدّدية.

وكانت فكرة الديمقراطية قد بدأت تتبلور في القرن التاسع عشر على أيدي عدد من المفكرين الأوروبيين كالمفكر الفرنسي الكسي دي توكوفيل (Alexis De Tocqueville) الذي ميّز بين الديمقراطية كنظام سياسي مؤلف من مؤسسات يكون الحكام من خلالها مسؤولين

تجاه الاغلبيات الناخبة، والديمقراطية كنظام اجتماعي تزول منه الهرمية الطبقية المعترف بها قانونياً [٣].

ونظرت الأنظمة الاشتراكية إلى الديمقراطية على أنها حكم الطبقات المسحوقة المضطهدة كالعمال والفلاحين (على الأقل في المرحلة الأولى) في سبيل تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية وإزالة الفروقات الطبقية. ويعتبر ماركس أن جوهر الانسان ليس سياسياً بل اجتماعياً فلا يستطيع تحقيق امكانياته ومطامحه بالدولة بل بتحرير نفسه منها. ورأى أن الطبقة البرجوازية في المجتمع الرأسمالي هي التي تتحكم بالدولة وتسخرها في خدمة مصالحها محوّلة العمال المنتخبين إلى سلع يتم تداولها في السوق الحرة كأي سلع مادية أخرى. لذلك يزداد العامل في ظل مثل هذه الدولة مهما كانت تسميتها فقراً بقدر ما يزداد انتاجه حجماً وقوة. بل تصبح منتوجاته التي لا يسيطر عليها قوة خارجة على إرادته وضده فيفتقر مادياً كما يفتقر في صلب عالمه الداخلي. يضع حياته في منتوجاته ولكنها تستقل عنه وتخرج عن إرادته الحرة وتصبح معادية له، فينكر نفسه بدل أن يثبت من وجودها ويغترب عنها وعن الآخرين. لذلك ينظر ماركس إلى الدولة في المجتمع الرأسمالي كقوة خارجية مهيمنة على المجتمع ويصبح من مهمات البروليتارية ان تقضي على حكم البرجوازية السياسي هذا. ويكون الصراع في سبيل تحرير المجتمع من الدولة والاغتراب السياسي ليس ضد الديمقراطية بحد ذاتها بل

---

[٣] David Coop, J. Hampton, and J. Roemer (eds), **The Idea of Democracy,** Cambridge University Press, 1993.

من أجل إقامة ديمقراطية حقيقية على صعيد المجتمع المدني بحيث يتغلب الانسان على اغترابه وعجزه ويستعيد سيادته على نفسه ومصيره [٤].

وفي كتابه حول **الدولة والثورة** قلّل لينين من أهمية الديمقراطية التمثيلية البرجوازية باعتبار أن بيروقراطية الدولة هي مركز السلطة السياسية الحقيقية وقد أقيمت في المجتمعات الرأسمالية بشكل يجعل من المستحيل لطبقة العمال أن تشارك مباشرة في ممارسة السلطة البيروقراطية. ولكنه، كما سنرى فيما بعد، أصرّ هو نفسه على إقامة دولة شديدة المركزية.

تتنوع إذن مفاهيم الديمقراطية، ولكنه يمكننا أن نقول كما أنها ليست مفهوماً مطلقاً كذلك ليست هي مجرد أسلوب في ممارسة الحكم والعمل السياسي فحسب. هناك أيضاً أساليب التعامل ونوعية العلاقات في المؤسسات الاجتماعية كالعائلة والدين والعمل والتربية والمنظمات والأحزاب والنقابات والجمعيات التي ينتمي إليها أفراد المجتمع طوعياً. هذا أمر لا بدّ من ادراجه في صلب مفهوم الديمقراطية من أجل وضع حد للانفصام القائم بين الدولة والمجتمع المدني وإن كان ذلك سيزيد من تعقيداتها وصعوبات تحقيقها.

وليست الديمقراطية ذات بعد واحد من حيث أسسها ومقوماتها الرئيسية فلا تعني بمفاهيم الحرية المتنوعة بدورها فحسب، بل تشمل

---

[٤] Henri Lefebvre, **The Sociology of Marx**, Pantheon Books, 1968.

أيضاً مفاهيم العدالة والمساواة والدوافع والحاجات والغايات الإنسانية والحريات والحقوق الشخصية، وأدوار الأفراد والجماعات في الحياة العامة والانتخابات والتمثيل واحترام الانسان والمشاركة والاجماع والتعدّد وحكم القانون ومصادره وغير ذلك. بل هناك هذا التنوع الهائل في مفاهيم علاقات الأفراد والجماعات والطبقات بالسلطة والدولة والحاكم.

ومما يزيد من تعقيدات الأمور أن لكل من هذه الأسس والمقومات مفاهيمها المتنوعة حتى التناقض والفوضى الفكرية أيضاً. وربما تجنبا لكل هذه التعقيدات التي قد تدخلنا في متاهات لا نعرف الخروج منها، مال بعض العرب إلى اقتباس التصور الغربي الرأسمالي للديمقراطية بأشكالها المبسّطة كما مال بعضهم في السابق إلى اقتباس جوانب جزئية من التصور السوفياتي للاشتراكية. ونلحظ أن الميل للقول بالديمقراطية الليبرالية في تزايد نتيجة للهيمنة الغربية وخروجها منتصرة من الحرب الباردة، ودون دراسة لاسباب فشلها سابقا في عدد من البلدان العربية التي مارستها لمدة وجيزة في تاريخها الحديث كما جرى لفترات متقطعة في لبنان وتونس ومصر وسوريا والسودان.

في ندوة عقدها مركز دراسات الوحدة العربية حول "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" عام ١٩٧٩، جرت عدة محاولات لتعريف الديمقراطية من منظور عربي. قال المحامي جوزيف مغيزل المعنيّ بشكل خاص بقضايا حقوق الإنسان: "إن الديمقراطية لا بد من أن تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أسس رئيسية: أولها الحرية، لي

ولغيري. ثانياً، وهو نتيجة للأول، حق غيري في أن يعارضني ويعمل في سبيل فوز نظرته التي يعارضني بها. والأساس الثالث هو أن تكون مصالح الشعب: الجمهور -الكثرة على الأقل- هي المقياس الذي يتغلب في القرارات المتخذة والمنفذة" [٥].

ومن ناحية أخرى، رأى الدبلوماسي والسياسي الأخضر الإبراهيمي أن "النموذج الديمقراطي العامل في الغرب ليس من شأنه أن يساعدنا على تحقيق أهدافنا في بناء مجتمع عصري ومتقدم ... في أحسن الأحوال يجب أن نتأقلم الديمقراطية الغربية وتأخذ أشكالاً متطورة تتمشى مع ظروفنا ... إن الديمقراطية ستتحقق في المجتمع عندما تشعر أغلبية المواطنين أن السلطة تمثل انشغالاتهم فعلاً، وأنها تعمل على حل مشاكلهم، وأن آراءهم، وانتقاداتهم، وتظلماتهم، مسموعة، وأن للانسان وللجماعة مساراً مشروعاً ممكن اتباعه للتعبير عن الرأي وللحصول على الحق" [٦].

وفي موقف أقرب إلى موقف جوزف مغيزل، شدّد الاقتصادي جورج قرم على خمس نقاط في تصوره للديمقراطية، وهي أهمية الفرد، وحرية الابداع الحضاري، وامكانية التعبير عن رأي الفئات الاجتماعية المختلفة، واستقلال المثقفين تجاه السلطة. وتوصل قرم إلى أن هذه جميعها غائبة في المجتمع العربي الذي يعطي أهمية

---

[٥] مركز دراسات الوحدة العربية، **الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي**، بيروت، ١٩٨٣، ص ٨٠.

[٦] لمصدر نفسه، ص ٨٢.

كبرى للجماعة بدلاً من الفرد، وتسيطر فيه قيم الاتباعية والتنمية الفوقية وعدم الاكتراث بأراء الفئات الاجتماعية الحقيقية، ويفشل المثقفون في إداء أية مهمة ديمقراطية [٧].

واعتبر الوزير السابق والمعنيّ بالتنمية الشاملة إسماعيل صبري عبدالله أن التجربة الناصرية (وهي بين أهم ما يُسمّى بالاشتراكية العربية) كان "لديها تصور عن الديمقراطية تضمّنه ميثاق العمل الوطني"، ولكن "الممارسة لم تصعد إلى مستوى هذه النظرة الواردة في الميثاق"، وقد أعاق التطبيق حسب رأيه "العمل السياسي" وعداء عبد الناصر "لفكرة تعدد الأحزاب".

من هذا المثال الخاص انتقل إسماعيل صبري عبدالله إلى المعنى العام للديمقراطية فقال إنها "في التحليل الأخير أسلوب ممارسة سلطة وتنظيم علاقات السلطة بالمواطنين بما يتضمنه ذلك من حقوق وواجبات، فهي تعطي الحق في التصويت وتفرض واجب الخدمة العكسرية مثلاً ... هناك حقوق وهناك واجبات ... فلا يمكن أن تنعزل هذه الديمقراطية كبنية علوية عن البنية الأساسية للمجتمع. والديمقراطية الغربية نشأت وتطوّرت مع البرجوازية، وكانت وسيلة لتدعيم سطلتها، انها ديمقراطية البرجوازية ... نشأت في ظروف طبقة مسيطرة محلياً وخارجياً" فلم تخش المعارضة واعطاء الحريات التي لا تؤدي إلى المساس بسيطرتها في نهاية الأمر.

---

٧ المصدر نفسه، ص ٨٣-٨٤.

ولذلك يستنتج إسماعيل صبري عبد الله أننا "نريد أن ننشىء في بلادنا ديمقراطية هي بالضرورة في صراع ضد سيطرة خارجية وضد سيطرة داخلية ... تستهدف الانسان في المقام الأول ... أول مبدأ في الديمقراطية هو أن للمواطن كامل المواطنية ... فالمطلوب أن يكون له دور إيجابي في إحداث هذا التغيير. والعنصر التالي في اعتقادي وفيما أعتبره من السمات الأساسية للديمقراطية التي يجب أن تسود، أياً كانت الأشكال، هو القبول بالتعدد ... وامكانية تداول السلطة" [٨].

وفي دراسة موسّعة، طوّر إسماعيل صبري عبد الله هذه المفاهيم والمقولات، فاعتبر أن جوهر الديمقراطية هو في الأساس أمور ثلاثة هي: تأمين حقوق الانسان السياسية والاجتماعية، وحماية الحريات العامة والضمانات الدستورية، وتعدد الاتجاهات السياسية فيكون للناس صوت مسموع في إدارة دفة الحكم، وامكان تداول السلطة، ثم توقف عند الديمقراطية الغربية، والديمقراطية في الدول الاشتراكية.

فيما يتعلق بالديمقراطية الغربية، يخلص إلى أنها في صورتها الأولى كانت ديمقراطية محدودة مقصورة على طبقة واحدة هي الطبقة البرجوازية وقد سعت لحماية الأمن الشخصي والملكية الفردية. وقد تطورت ببطء إلى أن أعترفت بحق تكوين النقابات وثم الأحزاب.

أما فيما يتعلق بالديمقراطية في الدول الاشتراكية فيقول إنها بدأت بالتركيز على فكرة تحقيق مساواة اجتماعية، أي بأن التحرر الأساسي

---

٨ المصدر نفسه، ص ٨٦-٩١.

للانسان يكون بتحرره من الاستغلال الاقتصادي أولاً قبل أن يتمكن من ممارسة بقية الحريات. غير أن هذه الفكرة اقترنت بوجود الحزب الواحد وحجب السلطة عن الجماهير.

أما في بلدان العالم الثالث والعالم العربي فقد فشلت كل من محاولات تبني الديمقراطية بنماذجها الغربية أو الاشتراكية بسبب غياب المقومات الاقتصادية والاجتماعية والميل لاستيرادها كسلعة يمكن تطبيقها شكلياً ودون تعديلات يفرضها الواقع المتميز. ولكن يبقى من المهم عربياً الاستمرار بطرح قضية الديمقراطية مقرونة بالمطالب الأخرى، مدركين أنها لن تستقر إلا "بإحداث تغير في البنى الاقتصادية والاجتماعية السائدة لتصفية مراكز السلطة التقليدية" [٩].

بعد استعراض هذه التعريفات والنماذج المختلفة، يبقى أن نتوصل إلى تحديد شامل. هنا يمكنني أن أستنتج بأن الديمقراطية التي تصلح للبلدان العربية يمكن تحديدها على أنها نظام وعقلية وأسلوب في العلاقات يؤمّن للشعب أو الناس أفراداً وجماعات حقوق حرية التعبير عن الرأي والتنظيم في جمعيات ومنظمات ونقابات وأحزاب مما يكفل المشاركة الفعلية والمساواة وتساوي الفرص في صنع القرارات وتقرير المصير، ولا تقتصر هذه المشاركة على السياسة، بل تشمل في معناها الأعم أيضاً الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، عن طريق تعزيز المجتمع المدني.

---

٩ إسماعيل صبري عبدالله، "المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، **الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطني العربي**، ١٩٨٣، ص ص ١٠٥-١٢١، ص ١١٩.

في إطـار هذه العلاقات المتساوية دون هيمنـة واستغلال، لا تلغي حرية طرف ما حرية الآخر، كما أن مثـل هذه الديمقراطيـة تمارس فـي العائلـة ومكـان العمـل والمدرسـة وضمـن الأحـزاب والنقابـات والتنظيمات والتجمعـات الطوعيـة الأخـرى. وهـي انطلاقاً من ذلك تؤمّن تكافؤ الفرص وبرامج الخدمات الاجتماعية كي تكون الحرية شاملة تنعم بها جميع فئات المجتمع وطبقاته.

لذلك يجدر بنـا أن نركز بشكل خـاص علـى اثنيـن مـن مقومـات الديمقراطيـة الأساسية همـا الحريـة والعدالـة الاجتماعيـة، علـى أن احدهما لا يتمّ بمعزل عن الآخر وعلى حسابه. نعتبر كلاً منهما قيمـة إنسانية كبرى، أي معتقدات حول غايات أساسية تحدّد هويـة الانسـان ومعنى وجوده وحياته فتنظّم علاقته بنفسه وبالآخر بالمجتمع والدولـة والمؤسسات عامة. أنهما من نوع القيم –الغايـة وليس مجـرد القيم– الوسيلة كما تحدّدها العلوم الاجتماعية. في حالـة القيم الأخيرة فإننـا نعرّفها بالمعتقدات التي تفاضل بين سلوك وآخر (الصدق أفضـل مـن الكذب، والشجاعة أفضل من الجبن، والكرم أفضل مـن البخـل). أمـا القيم –الغاية فهي التي تحـدّد لنـا الغايـات المثلـى التـي نسـعى إليهـا، ونحقق بها معنى وجودنا (مثل الحرية والعدالـة والمسـاواة والسـعادة والكرامة).

نعتبر الحرية واحدة من أهم مقومات الديمقراطيـة، ونشـير بهـا إلـى اعتقاد راسخ بأهمية حقوق الإنسان في السعي لتحقيق أهدافه وغاياتـه المشـروعة دون خـوف وقمـع، علـى ألا تلغـي حريتـه حريـة الآخـر. وتشمل هذه الحقوق حق الإنسان بالتعبير عـن نفسـه، وحـق التجمـع،

وحق التنظيم، وحق المعارضة، وحق المبادرة الشخصية والتنافس، وحق الاختلاف أو التعدّد. وقد ركّزت الأنظمة الغربية الرأسمالية على الحرية الاقتصادية أو حرية السوق إلى حد جعلها تغفل النظر عن قيم إنسانية أخرى مثل العدالة والمساواة فكان أن انتشر الاستغلال والقهر، وفقدت الشعوب والطبقات والفئات الضعيفة قدرتها على ممارسة حريتها، وخسرت الكثير من الحقوق التي تشتمل عليها.

ونعتبر العدالة الاجتماعية قيمة – غاية إنسانية لا تقوم ديمقراطية حقيقية دون تأمين ممارستها في المجتمع من قبل جميع المواطنين، بصرف النظر عن انتماءاتهم. ونشير بها إلى اعتقاد راسخ بضرورات التغلب على الفقر والبطالة الظاهرة والمقنّعة وتخفيف الفروقات الطبقية والفئوية والجنسية (أي بين الرجل والمرأة)، وتأمين الخدمات والضمانات الاجتماعية والعمل وتكافؤ الفرص للجميع دون تمييز ، فتتوفر بقدر الامكان المساواة أمام القانون وتزال الحواجز التي تمنع أو تحد من قدرة الناس على المشاركة الفعّالة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وتشمل هذه العدالة الاجتماعية تخصيصاً تأمين العمل والتعليم والمعالجة الصحية والتدريب لجميع المواطنين لتمكن من المنافسة والانتاج والمشاركة المثمرة. إن مثل هذه العدالة الاجتماعية ضرورية لتغلب على التمييز ضد الفقراء والنساء والضعفاء أيّاً كانت أصولهم وانتماءاتهم، ولتأمين مشاركة الجميع في مختلف نشاطات الحياة.

ويصبح للعدالة الاجتماعية أهمية خاصة في ظل الأوضاع السائدة في العالم. يخبرنا تقرير الأمم المتحدة حول التنمية الإنسانية لعام ١٩٩٣ أن أكثر من بليون من سكان العالم يعانون من الفقر المدقع، وأن الخمس الأغنى منهم يتمتع بدخل يبلغ مئة وخمسين ضعف الدخل الذي يحصل عليه الخمس الأفقر، وأن المرأة تحصل على نصف ما يحصل عليه الرجل "و تتدنى هذه النسبة في العالم العربي أكثر منها في المناطق الأخرى من العالم، فبينما بلغ حظ المرأة من مجموع الناشطين اقتصادياً عام ١٩٩٠ في البلدان الصناعية ٤٢٪ ، وفي شرق آسيا ٤٣٪، وفي أمريكا اللاتينية ٣٢٪ ، نجد أن هذه الحصة في العالم العربي تبلغ ١٣٪ فقط". ومع أنها تشكل أكثر من نصف الناخبين إلا أن تمثيلها في مجالس الشعب لا يكاد يبلغ عشرة بالمئة. وتقل فرص الدخل في الريف عن نصف ما هي عليه في المدن. وما يزال الكثير من الأقليات تعيش مضطهدة في أوطانها [١٠].

ومما يجب أن نفهمه جيداً أن الطبقات والجماعات الفقيرة والضعيفة المغلوبة على أمرها لا تستطيع أن تمارس حرياتها الأساسية في حال غياب العدالة الاجتماعية كما عرّفناها. في هذه الحالة نعتبر أن النظام الديمقراطي الرأسمالي الليبرالي لم يستكمل شروط ممارسة الحرية نفسها. على العكس، إنّه في تركيباته الحالية ومفاهيمه السائدة يحرم قسماً كبيراً وهاماً في المجتمع من ممارسة حرياته الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية.

---

[١٠] UNDP, **Human Development Report 1993,** Oxford University Press, 1993.

ولا تعني العدالة الاجتماعية بالضرورة الاعتماد الكلي على الدولة، فلا بدّ أن تسهم فيها جميع المؤسسات والجمعيات والطبقات بمن فيهم رجال الأعمال، لا على أنها مسألة مجرد نشاط خيري بدافع ديني ورحمة وبرّ ورعاية وحسنة نتصدّق بها، بل على أنها في الدرجة الأولى مسألة حق أساسي يكفله المجتمع الديمقراطي الحقيقي ككل. بل العدالة الاجتماعية ليست مبدأ أخلاقياً فحسب (وهذا أمر لا يجوز التقليل من أهميته) بل لأنها في صلب مصلحة المجتمع أيضاً. إن ضرراً كبيراً يلحق بالمجتمع حين تغيب العدالة الاجتماعية. هناك أولاً الكفلة الاجتماعية للبطالة عن العمل والفقر والتفاوت الطبقي فيدفع المجتمع الثمن بانشار الجريمة والتفسخ الاجتماعي. كذلك يخسر المجتمع من المساهمات الإيجابية في الخير العام لجزء كبير من الشعب حين لا يتمكن في ظل الأوضاع السائدة من تنمية كفاءاته وقدراته.

إن مثل هذه العدالة الاجتماعية تتطلب أيضاً حصول تحول في النظرة للفقراء والمرأة والآخر مهما كان هذا الأخر، فلا نحمّلهم وحدهم مسؤولية الوضع الذي وجدوا أنفسهم فيه، بل وربما ورثوه في معظم الأحيان كما يرثون جنسهم ووطنهم ولغتهم ودينهم. ولذلك لا بدّ من الاعتراف أن المغلوبين على أمرهم هم أيضاً ضحية المجتمع والقوى المسيطرة فيه. إن النظرة السائدة للفقراء والمرأة، مثلاً، هي في أساسها مسوّغات مقصودة أو غير مقصودة وواعية أو غير واعية يتمسك بها الأقوياء في خدمة مصالحهم الخاصة على

حساب الآخرين والمجتمع. إنها بكلام آخر، جزء لا يتجزأ من أيديولوجية السيطرة والقمع والتجبر.

ومن المؤسف حقاً أن هذه النظرة الاستعلائية التسويغية ما تزال راسخة في معتقدات الطبقات المسيطرة وأيديولوجياتها المحافظة. بل هي جزء لا يتجزأ من مقولات الديمقراطية الرأسمالية الغربية التي تصر على الاقتصاد الحر، وتتعصب له دون أن تظهر أي استعداد للنظر بكلفاته الاجتماعية وترفض أية مقولة تدعو للمساواة والتوزيع العادل للثروة الوطنية، متجاهلة أنها تحصل على هذه الثروات ليس فقط بجهدها الخاص بل بما يؤمّنه لها المجتمع من موارد وفرص ومعلومات وترتيبات على حساب المشاركة الشعبية مشاركة فعّالة في الحياة العامة.

وقبل أن نتوسّع في تحليل طبيعة هذه المشاركة في المجالات المختلفة كما يمكن ممارستها في البلدان العربية أو بعضها، يبقى من الضروري أن نستعرض ازمات الديمقراطية في ظل كل من الأنظمة الرأسمالية الغربية والأنظمة الاشتراكية فنظهر أن الأولى فشلت في تحقيق الحرية التي تركز عليها لأنها أهملت العدالة الاجتماعية وحدّت من حصول مشاركة فعلية، وأن الثانية فشلت في تحقيق العدالة الاجتماعية التي اعتبرتها في صميم مقوماتها لأنها حاولت أن تفعل هذا على حساب الحرية وإقامة المجتمع المدني الذي يؤمّن المشاركة الفعّالة في مختلف جوانب الحياة الإنسانية.

الفصل الثالث

أزمة الديمقراطية الرأسمالية: غياب العدالة الاجتماعية

للتعمق في فهم مقومات الديمقراطية وضرورات إقامة توازن بين الحرية والعدالة الاجتماعية أود في هذا الفصل أن أركز على تحليل أزمة الديمقراطية في المجتمع الأميركي، باعتباره زعيم المجتمعات الرأسمالية الغربية، ولمعرفتي به عن كثب أكثر من غيره. وأرى من المفيد أن أبدأ بالإشارة إلى بعض تحليلاتي السابقة بها الخصوص في مقالات كنت قد نشرتها في الصحف العربية منذ بدأت أقيم في أمريكا.

ذكرت في مقالة نشرتها جرية "النهار"البيروتية في عددها الصادر في ٢٩ كانون الأول ١٩٦١، وكنت يومها استعد لمتابعة دراستي العليا في جامعة ميشيغان، "أن أمريكا بلد الحوار الدائم والتناقضات. قد يكون هذا شأن معظم المجتمعات الحديثة، لكن الحوار هنا صارخ، والتناقضات عنيفة ...، وأنها أيضاً، وفي الوقت ذاته، تتصف بالآلية والتعقيد ... خلقوا الآلة، ولكن الآلة لم تحلّ المشكلة بل خلقت مشاكل كثيرة ... فيشعر عدد غير قليل من الأمريكيين أن الآلة تستعبدهم ...

يقول الكاتب نور من ميللر : "إن النفس تحاول أن تتخلص من ضربة اضاعت صوابها. النفس انزاحت عن قواعدها ..."، إن بطل ميللر المحبب، سيرجيوس أوشوغيسي، هو طرف نقيض لألفرد بروفروك تي أس اليوت. إنه يتصرف بمعزل عن جميع الموانع التي كانت تقف في وجه بروفروك. دافعه الأهم هو أن يعبّر عن عواطفه بأعمال غرائزية. إنه نفس "هامشية" حتى في الداخل. أنه النفس المنزاحة عن قواعدها ... ومن مجالاته الغرائزية الجريمة والجنس، ذاك بأن الجريمة والجنس يمثلان العنف في أروع مظاهره ... وترى عالمة النفس التحليلي "هورني" أن الأمراض النفسية المتزايدة تعود إلى عالم الخوف، يعود إلى القلق، والقلق يعود إلى طبيعة الأوضاع الاجتماعية بما يسودها من تصادمات وانقسامات وتعقيدات في المفاهيم. هذه التصادمات والانقسامات والشقوق في شخصية الفرد تعود أكثر ما تعود إلى التصادمات والانقسامات في الحياة الاجتماعية".

بعد مرور ثلاثة عقود على هذا الكلام وإثر انهيار الاتحاد السوفيتي، كتبت مقالة نشرتها جريدة "الحياة" بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٠ قلت فيها "إن التوجه العام في الولايات المتحدة هو أن النظام الرأسمالي أثبت صحته وفعاليته وقد تمكن أن ينتصر على الاشتراكية التي تعلن إفلاسها وعجزها ... من هذا المنطلق أعلن الرئيس بوش أن سياسة الاحتواء ... "قد نجحت بسبب ... تفوق المجتمعات الحرة والأسواق الحرة على الاشتراكية الراكدة". ... في مثل هذا التوجه الأمريكي ... نوع من المزاج والسلوك الذي يمكن وصفه بالميل

الظاهر لتهنئة الذات والافتخار والاطمئنان إلى أن النظام العام السائد في أمريكا هو نظام صحيح وكامل، فلا يحتاج إلى أي إصلاح أو حتى إعادة نظر ... ستظل أمريكا متمسكة بالتوجهات الآتية: أولاً، ستظل ... متمسكة بسياسة عدم الخوض في أي نقاش جدي في شأن القضايا الأساسية، وهي تهتم حالياً بمشكلة تعاطي المخدرات وتؤكد أنها تشن حرباً شاملة ضده، ولكنها لم تظهر حتى الآن أي ميل للتساؤل عن أسبابه وطبيعته علاقته بالواقع الاجتماعي والاقتصادي وبالثقافة السائدة ... ثانياً، ستظل التعدّدية السياسية الأمريكية تعدّدية شكلية وليست نوعية، فلا تمثل الأحزاب المتنافسة (الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري) بدائل حقيقية بين يمين ووسط ويسار. لقد ألغى اليسار وليس في تركيبة النظام ما ساعده على العمل. وأصبحت الليبرالية الوسطية مهددة حتى كادت تصبح تهمة ... ثالثاً، ستظل أمريكا تتمسك بالصناعة الحربية على حساب الاهتمام بالعدالة الاجتماعية والتربية وتجاوز العنصرية".

وجاء في مقالة لي بعنوان "الوجوه الأخري لامريكا: الفقر، العنصرية، القمع السياسي" نشرتها جريدة "الحياة" على ثلاث حلقات في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، و١، و٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٠ ما يلي: "لم تتمكن الولايات المتحدة فعلاً أن تتغلب على الفقر والعنصرية والقمع السياسي ... رغم التقدم الاقتصادي الذي حققته ...، إلا أن الفجوات بين الطبقات تزداد اتساعاً وتبقى نسبة الفقر عالية جداً ... تقول الإحصاءات الرسمية إن حوالي اثنين وثلاثين مليون أمريكي يعيشون في حالة فقر، وإن هذه النسبة -١٣ في

المئة- هي أعلى منها في أي وقت مضى منذ منتصف الستينيات ومن المتوقع أن تزداد ارتفاعاً في المستقبل.

"وتضيف هذه الاحصاءات الرسمية أن الفروقات الطبقية بين الفقراء تزداد هي أيضاً اتساعاً وعمقاً ... وتبلغ نسبة الفقر بين السود ٣١ في المئة، (في المقابل ١٠ في المئة بين البيض). وتعاني المدن الكبرى من الفقر الكمي والنوعي في شكل خاص ... ومثال على ذلك أن أربعين في المئة من سكان مدينة شيكاغو يعيشون في حالة فقر ... وبذلك يمكن أن نصف المدن الأمريكية الكبرى بأنها عالم ثالث في المجتمع الأمريكي المتقدم. ومما يزيد من هول الفقر في أمريكا هو غياب حساسية المجتمع الأمريكي تجاه مآسي الفقراء بمن فيهم الذين يعيشون في الشوارع من دون مأوى وعمل وعلاج لمشاكلهم المتفاقمة ...

"وحين تغيب العدالة الاجتماعية والحساسية بهول الفقر ومآسي الفقراء، نتساءل هل يمكن أن تتحقق الحرية من دون عدالة ؟ نتساءل في شكل خاص لأن المجتمع الأمريكي يعتبر نفسه مقياساً لتلك الحرية التي يجب أن تصارع في سبيلها شعوب العالم. لقد فشلت الأنظمة التي اعتبرت أنها تستطيع أن تحقق العدالة من دون حرية. السؤال الذي يطرح نفسه هنا بإلحاح هو: هل يمكن للحرية أن تتحقق من دون عدالة اجتماعية . وهناك سؤال آخر يطرح نفسه بإلحاح هنا أيضاً: هل يمكن لأمريكا أن تُعنى بمآسي شعوب المجتمعات الأخرى حين لا تُعنى بمآسي شعبها ؟

"إن غالبية الفقراء هم من السود وغيرهم من الأقليات ... كذوي الأصول اللاتينية والهنود الأمريكيين ... ثم أن هناك نسبة عالية من الأمريكيين، خصوصاً في أواسط الأغنياء، تعتقد أن سكان أمريكا من غير البيض لا يملكون الطموحات، ولا يبذلون الجهد الكافي، وأن فقرهم لا يعود إلى طبيعة النظام والتحيز وعدم تقديم الخدمات الكافية، بل إلى طبيعة ثقافتهم وتقاليدهم التي تشجع على الكسل وعدم الطموح ... هنا أيضاً تنتشر تلك الفرضية التي تعتبر شعوب العالم الثالث (تماماً كالفقراء والجماعات العرقية المعدمة في الداخل) متخلفة بسبب ثقافتها وحضارتها وشخصيتها القومية وليس بسبب الهيمنة والتبعية المفروضة عليها من الخارج.

"إن القمع السياسي يحدث في أمريكا أيضاً. وثمة كتابات عنه ظلت حتى الآن ضيقة الانتشار برغم أهميتها ودقتها العلمية، وتقديمها الأدلة القاطعة من الحياة اليومية. صدر في السنة الماضية (١٩٨٩) كتاب من هذا النوع عن دار جامعة كاليفورنيا للنشر يضم وثائق عديدة عن حصول القمع السياسي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الثمانينيات. يقدم هذا الكتاب ... وثائق تظهر أن السلطات الأمريكية كثيراً ما خالفت وثيقة حقوق الانسان في محاولة لمعاقبة مَنْ تعتبرهم متطرفين في آرائهم السياسية ... وقد تعرّضت للقمع شخصيات عدة في صفوف نقابات العمال والمكافحين في سبيل الحقوق المدنية، وطبعاً في صفوف اليسار.

"ويتجلى القمع السياسي والمدني من خلال عدم إعطاء تأشيرة دخول إلى أمريكا للذين يُشك في انتماءاتهم السياسية ... ورد في مقالة

نشرتها "واشنطن بوست" <في ٩ تموز/يوليو ١٩٩٠>. ان دائرة الهجرة والتجنس تملك لائحة تضم مئات الآلاف من الشخصيات التي تعتبرها أمريكا غير مرغوب فيها لأسباب أيديولوجية. وقد رفضت الولايات المتحدة إعطاء تأشيرة دخول لمفكرين عالميين للمشاركة في ندوات دعتهم إليها مؤسسات وجمعيات وجامعات أميركية مثل غراهم غرين وغارسيا ماركز وكارلوس فوينتس ومحمود درويش".

"وتبقى ... أساليب القمع الخفية التي يصعب تحديدها مباشرة والتي ... تؤدي إلى الاغتراب السياسي العميق وعدم المصداقية السياسية كما يظهر من النسبة القليلة من الناخبين الذين يشاركون في الانتخابات العامة وفي صنع القرارات التي تؤثر مباشرة على مصير الشعب" [١١].

---

[١١] بعد مضي حوالي أربع سنوات على ما أشرت إليه نشرت جريدة النيويورك تايمز في عددها الصادر في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٩٤ تقريراً حول حالة معينة في هذا المجال تثبت جوانب مما ذهبت إليه في تلك المقالة، وهي أن مكتب الاستخبارات الأمريكي (أف بي آي) كان يوثق لأكثر من ثلاثة عقود نشاطات الموسيقار الشهير لنورد بيرنستين، وخاصة فيما يتعلق باتصالاته بجماعات يعتبرها متطرفة كمناهضي حرب فيتنام والشيوعيين والمكافحين من أجل الحقوق المدنية من السود. ولم يكتف مكتب الاستخبارات الأمريكي بجمع المعلومات عنه ... بل ذهب أبعد من ذلك وقام بتسريب اخباراً تسيء إلى سمعته والى وسائل الاعلام.

واستنتجت في مقالة بعنوان "ديمقراطية الغرب في أزمة كمفهوم وممارسة" نشرتها جريدة "الحياة" في عددها الصادر في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ بأننا كعرب نتعامل مع الديمقراطية كأنها سلعة يمكن استيرادها من أمريكا وممارستها كما لو أنها حاسبة أو آلة من الآلات التي تُقبل عليها من دون تمحيص. ومما جاء في هذه المقالة ما يلي: "ليست الديمقراطية مجرد نموذج <جاهز> يمكن استيراده وتطبيقه، خصوصاً أنها تمر في أزمة في الغرب نفسه. لم تصل أمريكا إلى مرحلة إعادة تقويم تجربتها الديمقراطية، خصوصاً في هذه الفترة الزمنية التي تشهد انهيار النظام الآخر، مما رسّخ في أذهان الأمريكيين اقتناعاً بصحة نظامهم الديمقراطي وبصلته الوثيقة بالنظام الرأسمالي والاقتصاد الحر. غير أن رسوخ هذا الاقتناع لم يمنع بعض الأمريكيين من التساؤل حول عدد من الجوانب السلبية خلال الحملات الانتخابية، كما شهدنا قبل أيام. ومن الجوانب التي يحدث حولها بعض التساؤل ما يأتي:

أولاً: هناك عدد كبير من الناخبين الذين لا يشاركون في الانتخابات العامة وقد بلغت نسبتهم حوالي ثلثي الناخبين وهي إلى ازدياد.

ثانياً: تجري الحملات الانتخابية ويتم الاقتراع من دون أي نقاش جاد للقضايا الرئيسية، مهما كان تأثير هذه القضايا على حياة الناس.

ثالثاً: يتمّ انتخاب المرشحين عل أساس الصورة التي تتكوّن حولم في وسائل الاعلام وليس على أساس مواقفهم وأفكارهم التي

تظل غامضة. ويسهم في تكوين هذه الصورة فرقاء من الخبراء في فنون الدعاية.

رابعاً: تتضاءل مع الوقت الفوارق بين الحزبين المتصارعين ... ثم أن هناك <بالإضافة لغياب المرشحين المستقلين> غياب الأحزاب اليسارية أو حتى اليسار الوسطي الموالي".

وقد توسعت في هذه المقالة في وصف ظاهرة انخفاض نسبة الناخبين في الانتخابات العامة، فذكرت أنه "يتبين من الدراسات والمقابلات المباشرة أن عدداً كبيراً ممن يحق لهم الانتخاب لا يشاركون في الاقتراع لأن هذه العملية في رأيهم "لن تؤدي إلى نتيجة"، فهم لا يعرفون المرشحين حقاً، ولا يشكل المتنافسون بدائل حقيقية. ... ويقول بعض علماء السياسية إن الحزب الأكثر انتشاراً ونمواً هو حزب "غير الناخبين" ...أما مَنْ هم هؤلاء غير الناخبين، فقد تبين من احصاءات انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٨٨ ما يأتي:

- إن الناخبين الذين تزيد أعمارهم عن خمسة وأربعين عاماً يشاركون في الانتخابات بنسبة ضعف الذين هم بين ١٨ و ٢٨ من العمر.
- إن الناخبين الذين يزيد مدخول عائلاتهم على خمسين ألف دولار سنوياً يشاركون في الانتخابات بنسبة ضعف الذين يقلّ مدخول عائلاتهم السنوي عن خمسة عشر ألف دولار.
- إن الناخبين المتخرجين من الجامعات يشاركون في الانتخابات بنسبة ضعف الذين لم يكملوا دراساتهم الثانوية".

"هذه هي بعض سلبيات عملية الانتخابات العامة، ويمكن التقليل أو التشديد على أهميتها. ولكن ما يهم هنا هو مفهوم الديمقراطية بالذات. إن الذين يفهمون الديمقراطية على أنها النظام الذي يقوم على الانتخابات والتمثيل السياسي فحسب، أو بالدرجة الأولى يبسّطون الأمور إلى درجة قصوى. وبالتالي لن تحلّ الديمقراطية التي يسعون إليها مشاكل الناس، ولن تساعد في تجاوز الأزمات الكبرى".

"من هنا أهمية تعميق فهمنا للديمقراطية والبحث في جوهرها ومعانيها ومضامينها الحقيقية. إن الديمقراطية هي مشاركة حقيقية وحرة في صنع مختلف القرارات التي تؤثر في مصير الشعب والوطن، وليس مجرد الاقتراع الآلي في انتخابات عامة وشكلية. ولا تقتصر المشاركة على القرارات السياسية بل تشمل العلاقات الاجتماعية في المنزل والمدرسة والعمل ومختلف جوانب الحياة اليومية".

"وبهذا المعنى لا تقتصر أزمة غياب الديمقراطية على بلدان العالم الثالث، بل تشمل أيضاً تلك المجتمعات التي تعتبر النموذج الأكمل لها. لذلك نسأل ما هو النموذج الذي نريده لأنفسنا ؟"

وفي مقالة بعنوان "أزمة علاقة أمريكا بالذات والآخر: التوجه إلى الداخل، التوجه إلى الخارج: نشرتها جريدة "الحياة" بتاريخ ١٩ و ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، تساءلت حول كيفية تعامل الأمريكيين مع قضاياهم الداخلية وخاصة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. ذكرت أنه على صعيد اجتماعي ظهرت عدة دراسات

وتقارير حول الاجرام والسجون "تبين منها أن المجتمع الأمريكي سجّل أرقاماً قياسية في هذا المضمار. وإن أمريكا تحتل المركز الأول في العالم في التكنولوجيا، ولكنها تحتل المقام الأول أيضاً بنسبة الأجرام ونسبة المساجين. سجلت مدينة واشنطن رقماً قياسياً في تزايد عدد جرائم القتل ... فبلغ عدد القتلى ٧٠٣ لسنة ١٩٩٠. وتبين أيضاً أن نسبة السجناء بلغت أعلى نسبة في العالم، أي ٤٢٦ لكل مئة ألف أمريكي ... ومما يزيد من هول هذا الموضوع أن نسبة السجناء السود بلغت ٣١٠٩ لكل مئة ألف ... بذلك يكون ربع الرجال السود وراء قضبان السجن أو تحت الرقابة ...' بناء على هذه المعلومات كتب وزير الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة مقالة ... دعا فيه إلى ضرورة إجراء تحول في الثقافة الأمريكية. وقد جاء في مقالته هذه ما يلي:

- سجلّت تسع مدن أمريكية أرقاماً قياسية في معدل جرائم القتل (وقد ورد في مصادر أخرى أن عدد الجرائم في ست مدن كبرى بلغ ٤٩٢٩ جريمة عام ١٩٩٠، بما فيها حوالي ألفين في مدينة نيويورك و ٧٠٣ في منطقة واشنطن.
- ان حياة الفقر في المدن الأمريكية خلقت ميولاً مخيفة بعدم احترام حياة الانسان واللامبالاة والاستخفاف أمام أفظع الجرائم فلا يظهر القاتل أي ندم أو انفعال.
- ان السود هم الأكثر تضرراً من هذه الأزمة فيعيش حوالي ثلثهم في حالة فقر، كما يعيش نصفهم في وسط المدن حيث تنتشر الجرائم والمخدرات وتغيب الحياة العائلية ويكثر الازدحام.

- إن ٦٢ في المئة من أطفال السود يولدون في عائلات من دون أب .

"وعلى صعيد ثقافي، يكثر الحديث ... عن غياب القيم العائلية وعن نشأة الأطفال في مناخ النزعة الاستهلاكية واشباع الرغبات الآنية المادية على حساب الطموحات المستقبلية وحساب الآخرين، بمن فيهم أقرب الناس إلى الفرد.

"... مهما كانت قوة التيار الذي يقول بالتوجه إلى الداخل (أي للاصلاح) فإنه سيواجه تحديات جمة <في معالجة الأزمات الاجتماعية>، وحين يجد المجتمع المتفوق نفسه مهدداً في صلب مصادر قوته، فالاقوياء لا يتحملون أي تحد لامتيازاتهم وسيطرتهم، خصوصاً إذا ما جاء التحدي من جانب الضعفاء الذين دائماً ما يتمّ التعامل معهم من موقع القوة والسيطرة. قرأت قبل أيام تقريراً عن القلق الذي يعاني منه الرجل الأبيض في المجتمع الأمريكي نتيجة التحولات في أوضاع السود والنساء. فبقدر ما يحصل هؤلاء على حقوقهم، بقدر ما يصاب الرجل الأبيض بالقلق والغضب، فيشعر بحاجة لأن يؤكد هويته وامتيازاته التي يسميها حقوقاً. أي مكتسبات قد يحصل عليها الضعيف، سيعتبرها القوي خسارة له".

ولكن مهما كانت مقاومة الأقوياء، فلا بد للضعفاء من الاستمرار في نشاطهم لتوسيع مفهوم الديمقراطية، لتشمل مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا ما يحدث على صعيد الثقافة المضادة كما يظهر من حدة المناقشات حول مزيد من القضايا التي أصبحت مؤخراً تدرج ضمن قائمة حقوق الانسان. لذلك قلت في

مقالة بعنوان "حق الحياة وحق الموت" نشرت في ملحق "النهار" الثقافي بتاريخ ١٠ تموز ١٩٩٣ ما يلي :

"يخطىء من يظن أن الديمقراطية الغربية (على صعيد نظري) هي، عمقياً وبالدرجة الأولى، نظام سياسي يقوم على ممارسة حق المواطن أو المواطنة بالمشاركةفي الانتخابات العامة وصنع القرارات السياسية. هذه الديمقراطية هي في جوهرها وعلى صعيد الممارسة اليومية نظام اجتماعي – ثقافي يبدأ بالانسان الفرد (الذي ينظر إليه على أنه الوحدة الأساسية في شبكات العلاقات والقيم) ويضمن له الحرية في ممارسة حقه في الاختيار وانطلاقاً من قناعاته الخاصة. اما الغاية القصوى من كل ذلك. <أيضا على صعيد نظري> فهي التأكيد على أهمية، بل ضرورة، تمسك الانسان بحقه في السيطرة على مصيره وحياته فيصوغهما كما يشاء من دون اكراه (طبعاً دون أن يلغي حرية الآخر بممارسة الحقوق نفسها).

"... نشهد في المجتمع الأمريكي الحالي صراعاً حاداً على المستوى الثقافي أو القيم الاجتماعية. وليس أدل على ذلك في هذه الثقافة من تطور مفهوم حق الاختيار حتى أصبح يشمل في الوقت الحاضر نوعية الحياة التي يريدها الانسان لنفسه فيثير اسئلة لم تكن تخطر له في السابق، وإذا ما كانت تخطر له كان يميل إلى كبتها باعتبارها من المحرمات التي لا يتسامح المجتمع بإثارتها أو لا جدوى من إثارتها.

"وبقدر ما يشدّد الانسان على أهمية نوعية الحياة التي يريدها لنفسه ويصرّ على حريته في ممارسة حق الاختيار، بقدر ما يجد نفسه

مضطراً إلى خوض صراع حاد ليس فقط مع الدولة بل مع المؤسسات الاجتماعية (العائلة، المؤسسة الدينية أو الكنيسة في هذه الحالة، مؤسسات التربية كالمدرسة والجامعة، مؤسسات العمل، الجمعيات المدنية، ..الخ). وفي كل هذه المجالات وعلى مختلف المستويات، يحتدم الصراع انطلاقاً من تأكيد الانسان - الفرد على حقه في الاختيار. وهنا تتضح طبيعة الفروقات بين الثقافة السائدة (وهي ثقافة السلطة) والثقافات الفرعية، والثقافات المضادة".

وركزت في تلك المقالة على ما أسميته ثقافة الموت أو الانشغال الثقافي الأمريكي بمسألة حرية الانسان في ممارسة حقه باختيار موته نتيجة للتطورات الديمغرافية بارتفاع نسبة المتقدمين بالعمر وتطور التكنولوجية الطبية حتى أصبح من المألوف أن تعيش نسبة كبيرة من هؤلاء لزمن طويل في حالة مرض دائم أو غيبوبة دون موت أو حياة. في مثل هذه الحالات المأساوية، يفقد الانسان سيطرته على مصيره ويترك قرار موته أو حياته للمؤسسات السياسية والقضائية والدينية والعائلية. لذلك يجري تساؤل مضن فيما إذا كان تمديد الحياة في مثل هذه الحالة قد أصبح يتمّ على حساب نوعية الحياة ومعناها وجدواها.

وبمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي لحقوق الانسان في منتصف عام ١٩٩٣، كتبت مقالة بعنوان "كرة أسمها حقوق الانسان (الحياة، ٢٣ حزيران ١٩٩٣)، تساءلت فيها إذا كان من الممكن ان نتفاءل كثيراً بصدق المؤتمر وجديته في الوقت الذي نعرف أن الأنظمة هي التي تشرف على المؤتمر، وكانت منقسمة إلى فريقين:

تمثل الفريق الأول بالأنظمة الصناعية التي تزعمتها الإدارة الأمريكية، وقيل أنها تقول بعالمية (universalism) حقوق الانسان كما عُبّر عنها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي تبنته الأمم المتحدة عام ١٩٤٨. وتمثل الفريق الثاني بإنظمة بلدان العالم الثالث التي تقول بنسبية (relativism) حقوق الانسان باعتبار أن لكل مجتمع أوضاعه وثقافته ومفاهيمه ومعتقداته الخاصة. ويضيف هذا الفريق أن الاعلان العالمي لحقوق الانسان وثيقة وضعتها القوى المنتصرة إثر الحرب العالمية الثانية ولم تشارك بلدان العالم الثالث في صياغتها سوى مشاركة شكلية.

لم يكن النقاش بين هذين الفريقين نقاشاً أكاديمياً للتأكد من عالمية أو نسبية هذه الحقوق. على العكس من ذلك، تستعمل أنظمة الدول الصناعية مقولة عالمية حقوق الانسان لمصلحتها، وكوسيلة من وسائل فرض هيمنتها فتتمكن من التدخل بشؤون بلدان العالم الثالث الداخلية. هنا يجوز أن نسأل لماذا نشكك بصدق نوايا أنظمة البلدان الصناعية، وهي التي تمكنت من تحقيق الكثير في مجالات حقوق الانسان لشعوبها، الأمر الذي تحسدها عليه شعوب بلجان العالم الثالث، فأصبحت تتطلع إلى الأنظمة الغربية كنماذج للمستقبل الذي تريده لنفسها. من هنا سعة انتشار الدعوة إلى الديمقراطية في سائر انحاء العالم بما فيها بلدان العالم العربي، ونقصد بذلك الانتخابات العامة والتمثيل وحرية الرأي والتعدّدية والمشاركة الشعبية في الحياة السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولكن على الرغم مما انجزته أنظمة الدول الصناعية لشعوبها (وهناك ما لم تنجزه بعد)، فإنها في هذه الحالة تستعمل قضية حقوق الانسان لمصلحتها وفي إطار استراتيجيتها لفرض نظامها العالمي الجديد، ويبدو ذلك من خلال ما يلي وكما جاء في مقالتي هذه:

"أولاً، تمارس أنظمة الدول الصناعية الانتقائية والازدواجية في إثارة موضوعات حقوق الانسان، فتركز على اعدائها وحتى المتقربين منها ... وتصرف النظر عن حلفائها الممتثلين لمشيئتها العليا دون تحفظ. ثانيا، كثيراً ما عمدت أنظمة العالم الأول إلى تغيير الأنظمة التي لا تمتثل لمشيئتها حتى ولو كانت تنهج أو تحاول أن تنهج طريق الديمقراطية، بل كثيراً ما استبدلتها بإنظمة عسكرية واستبدادية من أنواع أخرى. ثالثاً، لا تزال أنظمة البلدان الصناعية غير مكترثة بأزمة غياب الحقوق المدنية لبعض الفئات المهمّشة والمحرومة في مجتمعاتها هي بالذات. وكثيراً ما يعكس ذلك عن عنصرية لا تزال راسخة على صعيد المجتمع والنظام العام ... رابعاً، لا تظهر أنظمة البلدان الصناعية اهتماماً باتساع الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين الفقراء والاغنياء شعوباً ومجتمعات. بل على العكس من ذلك تماماً، تطلق باسم الاقتصاد الحر وقانون السوق والنمو الاقتصادي سراح ذئاب الرأسمالية المتفلته من كل قيد غير قيودها الذاتية على المجتمعات والفئات والطبقات الضعيفة والمحرومة".

أما فيما يتعلق بأنظمة بلدان العالم الثالث، فقد أستنتجت في هذه المقالة أنها "حين تناقش ... مفاهيم حقوق الانسان وتقول بنسبيتها، لا

تقصد من وراء ذلك أن تؤكد على خصوصيات مجتمعاتها وحضاراتها ولا حتى سيادة بلدانها. ما تقصده حقاً هو أن تدافع عن استمرارها كأنظمة ونخب حاكمة. فهي أيضاً لا يهمها من قريب أوبعيد أكانت القيم نسبية أم عالمية أو بين بين. ما يخيفها أن تنهض شعوبها فتطالب بحقوقها، خصوصاً حقوقها في المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

وختمت تلك المقالة بالقول، "في ضوء المعطيات والوقائع والمقاصد الخفية، يحزننا ألا نتوقع الكثير من المؤتمر العالمي حول حقوق الانسان. ما نشهده في الواقع، وللأسف الشديد، عبارة أخرى تستخدم فيها قضية حقوق الانسان كرة تسعى الأنظمة إلى إدخالها في مرمى العدو".

وما دمنا نتكلم عن ظاهرة التفاوت بين المعلن والخفي، فإنني أجد من المناسب أن أستعيد ما كتبته في مجلة **كل العرب** في عددها الصادر في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٣ حول ما أسميته "وهم الديمقراطية الإسرائيلية"، وإسرائيل تعتبر نفسها امتداداً للديمقراطية الغربية ويشاركها الغرب هذا الاعتقاد، وذلك إثر صدور تقرير لجنة التحقيق الإسرائيلية في مذبحة صبرا وشاتيلا، مما أتخذه البعض في أمريكا وبقية الغرب دليلاً على ديمقراطية غسرائيل وسيادة القانون فيها. وقد جاء في تلك المقالة ما يلي:

"ربما يجوز أن نصف كل نظام بالديمقراطية عند المقارنة بالحال عندنا <نحن العرب>. واعترف أنه مهما كان موقفنا من التحقيقات ... فلا يمكننا إلا أن نتساءل: أين التحقيقات والتظاهرات العربية ؟

ماذا عن المذابح ضد الشعب العربي ؟ ماذا عن السجون والرقابة ؟ ماذا عن القمع وكبت الرأي والأفكار ؟ ماذا عن الحقوق والحريات؟ ماذا عن غياب القانون ؟ ... لماذا يمارس العربي الرقابة الذاتية حتى على أحلامه ؟ ولماذا تضمحل الاحلام وتهيمن الكوابيس ؟ ... ومهما كانت الحالة العربية فلا يجوز أن نخدع بمقولة "الديمقراطية الإسرائيلية"، فهذه المقولة قناع يموّه الحقائق وليست وصفاً دقيقاً للواقع. ... ما هي هذه "الديمقراطية" الإسرائيلية ؟ بل، قبل ذلك، ما هي الديمقراطية ؟

"بين عناصر الديمقراطية تأتي الرؤية الإنسانية التي تضع الانسان في قمة القيم، واحترام حقوق الشعب بالتعبير عن نفسه وممارسة حقوقه، وسيادة القانون، ومحاسبة الحاكم، وتكافؤ الفرص، والمساواة، وتحقيق الحرية والعدالة معاً. فبدون الحرية لا تكون عدالة، وبدن العدالة لا تكون حرية. وبدون الرؤية الإنسانية لا تكون الحرية والعدالة.

"ما هي رؤية إسرائيل الإنسانية ؟ هل تريد حلّ مشكلة اليهود ومشكلة غير اليهود، أم تريد حلّ مشكلة اليهود على حساب غيرهم ؟ وهذا "الغير" هل هو انسان في المعادلة الصهيونية ؟ الواقع ان "الديمقراطية" الإسرائيلية تعاني من ازدواجية المبدأ فهي لليهود وليست للعرب الفلسطينيين. لقد قامت إسرائيل على إلغاء فلسطين ... واستمر تشريد الشعب الفلسطيني وحرمانه من حقوقه القومية والإنسانية ... وتشويه تاريخه وحضارته ... فالنظام الإسرائيلي يقول باسطورة التفوق اليهودي، ويحمل نظرة متعالية على العرب

الفلسطينيين ... ويستعمل لغة العنف والقوة والقهر ... بل قوانين هذا النظام "الديمقراطي" هي التي أحلت سلب الأرض والمنازل وتشريد الشعب الفلسطيني. ... ثم إن اسرائيل مجتمع عسكري. ... فهل تلتقي الديمقراطية مع العنصرية، وتحيز القانون، وازدواجية الرؤية والأخلاق؟

"وعلى الرغم من كل ذلك، يبقى أن نذكر أن من بين النتائج غير المقصودة لصدور التقرير قيام مظاهرات ضد حكومة إسرائيل، مما يوضح جوانب من تناقضاتها الداخلية، ويؤشر إلى وجود قلة من اليهود الإسرائيليين تصارع ضد الصهيونية. أننا نقدّر مواقف هذه القلة ونتطلع بترقب إلى حصول كفاح مشترك من ضمن أيديولوجية ديمقراطية تقدمية، في سبيل اقامة مجتمع انساني ديمقراطي تسوده حقاً الحرية والعدالة".

استعرضت بالتفصيل ما كنت قد كتبته حول أزمة الديمقراطية في أمريكا في مناسبات زمنية مختلفة لأن له علاقة مباشرة بموضوعات هذه الدراسة وخاصة من حيث غياب التوازن الخلاق بين الحرية والعدالة الاجتماعية. وبعد هذا الاستعراض التفصيلي الذي ما يزال يتفق مع تفكيري حين كتابة هذه الدراسة، يبقى من الضروري أن أشير إلى أهمية مدى وجود ثقافة أمريكية نقدية تحليلية للديمقراطية الرأسمالية. أشير بشكل خاص إلى كتابات نقدية من هذا النوع بدءاً من ث. فيبلن (Thorstein Veblen) ومقولاته حول النزعات

الاستهلاكية في كتابه **نظرية الطبقة المرفهة** [١٢] وانتهاء بـ لاني غينيه (Lani Guinier) في كتابها **طغيان الأغلبية** [١٣] مرورا سي رايت ملز خاصة في مقولاته حول النخبة السياسية [١٤] وجون كينيث غالبريث (John Kenneth Galbraith) في نقده لمقولات السوق الحر [١٥].

ربط فيبلن في بداية القرن العشرين بين نشوء الطبقة المرفهة (Leisure Class) والاستهلاك المفضوح (conspicuous consumption) واتساع الملكية الخاصة بعد التقدم الصناعي ورسوخ الرأسمالية. وقد تطورت هذه المقولات لتربط في الوقت الحاضر في نهاية القرن بين المبالغة في الاستهلاك وبين تلوث البيئة الذي يهدّد نوعية الحياة كما عرفناه حتى الآن. هذا ما تبين من المؤتمر العالمي للسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة في مطلع أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ففي الوقت الذي تتكلم الدول الغنية عن مشاكل تزايد السكان وتأثيراته السلبية، تتكلم الدول الفقيرة عن ان النزعة

---

[١٢] Thorstein Veblen, **The Theory of the Leisure Class,** The Macmillan Co., 1912.

[١٣] Lani Guinier, **The Tyranny of the Majority: Fundamental Fairness in Representative Democracy,** Martin Kessler Books / The Free Press, 1994.

[١٤] C.W. Mills, **The Power Elite,** Oxford University Press, 1956.

[١٥] John Kenneth Galbraith, **A Journey Through Economic Time: A First Hand View,** Houghton Mifflin 1994.

الاستهلاكية عند المجتمعات الصناعية المتقدمة هي المصدر الأكبر لتدمير البيئة. ويوازي هذا الدمار للبيئة دمار آخر للانسان، كما يظهر في الغرب حيث أصبح من الضروري أن يبذل الأفراد أقصى طاقاتهم لارضاء هذه النزعات الاستهلاكية والمحافظة على مستواها وذلك على حساب الحاجات الإنسانية الأخرى.

وقد بلغت هذه النزعات التي تحدّث عنها فيبلن في مطلع القرن العشرين حداً كبيراً في الولايات المتحدة في حوالي نهايته كما يظهر من مقالة حول تزايد نزعة الاستهلاك عند الشعب الأمريكي، حتى إن "بعضهم، وربما أغلبهم، ما يزال يساوي بينها وبين السعادة، إن لم تكن الفضيلة" [١٦]. وقد ذكرت هذه المقالة ان الاستطلاعات الحديثة في أواخر القرن العشرين تدل على أن ٧٧٪ من الأمريكيين يعترفون أنهم يبالغون في الاستهلاك، ومع هذا يصرون على عدم تغيير عاداتهم هذه باعتبار أنها "واحدة من أعظم الأشياء المتعلقة بكونهم أمريكيين". لذلك هناك فجوة بين ما يتقاضاه الأمريكون وينفقونه فيلجأون للاستدانة. وبذلك، تضيف هذه المقالة، أنه أصبح لديهم وما ينفقون أعلى نسبة من الدّين الاستهلاكي في العالم وهي أعلى نسبة من أي وقت في تاريخهم، وأن هذا يعني بانهم أقل توفيراً وتوظيفاً من أي مجتمع صناعي آخر.

---

[١٦] Wade Greene, "Overconspicuous Overconsumption", **The New York Times OP-ED**, August 28. 1994.

كذلك صدر في أواخر عام ١٩٩٤ كتاب بعنوان **أمة من الباعة** يقول فيه مؤلفه أيرل شوريز [١٧] ان الحياة الأمريكية تبدأ بالمبيعات وتنتهي بالمبيعات، وان زواجاً قد تمّ بين الاعلام والرغبة بمعنى ان الباعة يتلاعبون بالمستهلكين عن طريق خلق رغبات وحاجات جديدة عندهم. وقد طغت هذه النزعة نحو المبالغة بالاستهلاك مما أوحى لي وأنا أراقب الانتخابات الجارية اثناء أعداد كتابي هذا أن الديمقراطية السياسية الأمريكية تحوّلت إلى ديمقراطية اقتصادية، فيباع المرشحون من خلال الاعلانات كما لو كان سلعاً ملفوفة بأوراق لماعة معروضة للبيع دون أن يعرف الناخبون محتوياتها.

وتوصل سي رايت ميللز في منتصف القرن العشرين إلى أن النخبة القومية التي تنعم بمواقع السلطة والقوة في المجتمع الأمريكي نشأت نتيجة للدمج الذي حصل بين الاقتصاد الرأسمالي الاستهلاكي والمؤسسة العسكرية ومركزية الدولة، مما حوّل الرأسمالية الأمريكية إلى رأسمالية عسكرية وأحدث خللاً في توازن القوى والتمثيل الشعبي المفترض في النظام السياسي، فلم يعد أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ ولا الرئيس المنتخب يمثلون المواطنين العاديين بقدر ما يمثلون رجال الأعمال والمهنيين الناجحين.

بذلك تكون التعدّدية الرومنطيقية حسب ما يقول ميللز قد تجاوزها الزمن، وانتقل مركز المبادرة من الحكومة إلى الشركات واخضعت

---

[١٧] Earl Shorris, **A Nation of Salesmen: The Tyranny of the Market and the Subversion of Culture.** New York, Norton & Co., 1994.

السياسة إلى الاقتصاد. وبالتالي تكون نخبة القوة المؤلفة من رجال السياسة والاقتصاد والحرب قد تكونت من التقاء مصالح الذين يسيطرون على وسائل الانتاج الرئيسية والذين يسيطرون على وسائل العنف. إن الطبقة الحاكمة هذه لا تمثل الناخبين والناخبات كما يفترض نظرياً، بل هي طبقة اقتصادية تصنع القرارات وتحكم سياسياً. وبهذا، حسب رأي ميللز، تكون تصورات الجمهور للديمقراطية تصورات مستمدة من حكاية خرافية، فالقضايا التي تشكل الآن مصير الانسان، لا تثار أو تقرر من قبل الجمهور ككل.

وما اعتبره ميللز (وقبله ماركس) من أن سيطرة البرجوازية على الدولة هي في أساس أزمة الديمقراطية الرأسمالية، أعتبره بعض علماء الاجتماع السياسي من أمثال سيمور ليبست (Seymour Lipset) وبارينتون مور (Barrington Moore) من أن الديمقراطية الغربية تعود جذورها لقيام الرأسمالية ونشوء البرجوازية حسب رأي الأخير، في الوقت الذي يقول الأول إن التنمية الاقتصادية هي التي أدّت لقيام هذه الديمقراطية [١٨].

واسهم مفكر أمريكي آخر هو الاقتصادي الشهير جون كنيث فولبرث (أستاذ الاقتصاد في جامعة هافرد) في كتابه المذكور سابقاً بتبديد خرافة أخرى تقول إن السوق الحر ليس بحاجة إلى تنظيم وضوابط، بحجة أنه هو ذاته وبطبيعته قادر على ضبط نفسه بنفسه دون تدخل من قبل الحكومات. ما حصل في الواقع نتيجة لاعتماد هذه القاعدة

---

[١٨] David Copp et al, **The Idea of Democracy,** op. cit., pp. 16-17.

في بعض فترات الحكم في أمريكا، كما حصل في عهد الرئيس رونلد ريغين، أن أزالة هذه الضوابط قد أدت لارتفاع نفقات الدفاع وحصول عجز كبير في الميزانية الفدرالية والحدّ من قدرة الأمة على التنافس والتسبب في مزيد من الأزمات الاجتماعية في المدن الكبرى، ومكافأة الأغنياء ومعاقبة الفقراء. بكلام آخر، يقول غيلبرث، إن الهدف الخفي لسياسة المحافظين الاقتصادية هذه كان المحافظة على امتيازات الأغنياء وتوسيعها، وعلى "حذف الفقراء من الضمير العام"، فيبقى على أمريكا أن تعترف بالكلفة الاجتماعية والاقتصادية الباهظة نتيجة للانقسام المتزايد في المجتمع. ولكن المحافظين لا يعيرون هذه الكلفة أي اهتمام فيعترف فريدرك هايك (Fredrick Hayek) بكل صراحة "أن السوق لا يمكن أن نحكم عليه بمقياس العدالة الاجتماعية، وأن الانصاف بالنسبة للانتاج لا محلّ له في قاموس الليبرالية الاقتصادية" [١٩].

وتدعو أستاذة القانون في جامعة بنسيلفانيا لاني غينيه في كتابها طغيان الأكثرية إلى إعادة صياغة الديمقراطية واصلاحها، فقد تبين لها من خلال أبحاثها أن السود في أمريكا حرموا من ممارسة دورهم حتى بعد أن اكتسبوا حق الانتخاب، وذلك بعزل ممثليهم في بعض الولايات عن المشاركة في قرارات تحديد المناطق الانتخابية. تقول إنه ليس في الترتيبات المعتمدة ما يضمن تمثيل مصالح

---

[١٩] Paul Hirst, **Associative Democracy: New Forms of Economic and Social Governance,** The University of Massachusetts Press, 1994, p. 77.

الأقليات من قبل زعمائهم السياسيين. ما أن يدخل زعماء السود السياسيون مؤسسات السلطة حتى يظن هؤلاء أنهم توصلوا إلى ما توصلوا إليه بفعل قدراتهم الشخصية ويتكّون لديهم وعي مزيّف كمسوّغ للامتيازات التي اكتسبوها. بذلك تتوصّل الأستاذة غينيه إلى صعيد أرفع من التحليل لتستنتج أن السياسان الأمريكية كما تمّت ممارستها خلال القرنين الأخيرين يجب تغييرها تغييراً راديكالياً للحدّ من طغيان الأكثرية على الأقلية.

ويقود الحديث عن غياب تمثيل الأقليات في النظام السياسي الديمقراطي الأمريكي إلى عدم تمثيل الطبقات الفقيرة وحتى بعض شرائح الطبقة الوسطى، فيجري تساؤل ليس فقط على صعيد الجامعات ومراكز الأبحاث الأكاديمية، بل على صعيد المناقشات اليومية كما يظهر من خلال بعض المقالات التي تنشرها وسائل الإعلام بين وقت وآخر. ومثال على ذلك ما ورد في مقالة نشرتها صحيفة الواشنطن بوست عام ١٩٩٤:

"هل يجب أن يكون للطبقة الوسطى والفقراء نفوذ أقل من نفوذ الأغنياء في صناديق الاقتراع ؟ هل يجب أن يبدأ النواب الحاليون حملتهم الانتخابية من مواقع المنافع التي يحتلونها وكثيراً ما تكوّن عادة قوة رادعة بالمقارنة مع المرشحين الذين يتحدونهم ؟ هل يجب أن يحجز عدد كبير من المقاعد في مجلس الشيوخ الأمريكي لأصحاب الملايين ؟ "إذا ما طرحت هذه الأسئلة على الشعب، ستجيب غالبيته دون ريب بـ "لا". ومع هذا فإن تزايد كلفة الحملات الانتخابية قد خلقت نظاماً بحيث غالباً ما يأتي الجواب على هذه

الأسئلة كلها في واقع الأمر بـ "نعم" ... لذلك تمّ انتخاب على الأقل ٥١ من مئة عضو في مجلس الشيوخ الأمريكي عام ١٩٩٢ من أصحاب الملايين ... وقد تلقى النواب الحاليون في الكونغرس ثمانية اضعاف ما تلقاه منافسوهم من تبرعات .. وقد تبين من انتخابات عام ١٩٩٢ أن الذين صرفوا مالاً أكثر من منافسيهم فازوا بثلاثة من كل أربعة مقاعد"[٢٠].

وطالما تحكم أمريكا عن طريق الديمقراطية طبقة من الأغنياء معزولة ليس فقط عن الطبقات الفقيرة فحسب بل عن الطبقة الوسطى أيضاً، فإن مشاكل الفجوات والاستقطاب تظل في حالة تزايد سنة بعد سنة. ومع هذا تزداد الشكوى من كثرة نفقات ما يعرف بنظام "الولفير" (Wellfare) الذي يفترض أن يستفيد منه الفقراء وغيرهم من ذوي الدخل المحدود. ولكن تبين من خلال دراسة جديدة أن هذه النفقات تنخفض في الواقع بدلاً من أن تتزايد حجم المحتاجين إليها، وأن الغالبية من هذه النفقات تذهب في الواقع ليس لأشد الناس حاجة إليها، بل للتقدمين في العمر المتقاعدين، الذين يحصلون على حصة الأسد منها بسبب حاجاتهم المتزايدة للمعالجة الطبية الشديدة الكلفة. وهكذا تتدنى مخصّصات مساعدة الاطفال الذين يعانون من الفقر.

وفيما يتعلق بالطبقة الوسطى، تظهر الدراسات مؤخراً أنها أصبحت تتألف من ثلاث شرائح: طبقة وسطى دنيا (underclass) تقطن وسط المدن وتزداد عزلة عن مركز النشاط الاقتصادي، وطبقة

---

٢٠ E.J. Dionne Jr., "Democracy of Plutocracy", **Washington Post OP-ED**, February 15, 1994.

وسطى عليا (overclass) تتشكل من الذين يتمكنون من ركوب موجة التغيير، وطبقة بين الاثنتين يعمل معظم أعضائها في وظائف لا يرتاحون إليها ولا يشعرون بالراحة لمواقعهم ويتخوفون على مستقبل أطفالهم. أما الخط الفاصل بين هذه الشرائح وبينها وبين الطبقات الفقيرة فهو مستوى التعليم والمهارات أو بين المتخرجين وغير المتخرجين من الجامعات في هذاالعصر التكنولوجي ما -بعد- الصناعي. في عام ١٩٧٩، كان مدخول المتخرج من الجامعة ٤٩٪ أكثر من مدخول المتخرج من المدرسة الثانوية. وقد ازدادت هذه النسبة مع الوقت حتى بلغت ٨٣٪ في عام ١٩٩٢ [٢١].

في ظل مثل هذه الأوضاع تظل الولايات المتحدة مجتمعاً يقوم على العنف في العلاقات الاجتماعية الداخلية. يقول مؤخراً أحد علماء الاجتماع الأمريكيين وهو أستاذ في جامعة نيويورك "مهما كان المقياس الذي نعتمده ... الولايات المتحدة هي مجتمع يقوم على العنف ويتصف بوجود معدلات مرتفعة في الجريمة والاعتداء على الاطفال واغتصاب النساء" [٢٢].

ربما أخطر من كل هذا في رأيي أن الخطاب النقدي التحليلي الأمريكي إن كان على الصعيد الأكاديمي أو وسائل الاعلام، كثيراً ما يصمت عن أمور جوهرية تتعلق بالمبادىء والفرضيات الأساسية

---

[٢١] Robert B. Reich, "The Fracturing of the Middle Class", **The New York Times OP-ED**, August 1994.

[٢٢] Richard Sennett, "The New Cenorship", **Contemporary Sociology,** Vol. 23, No. 4, July 1994.

التي تقوم عليها الديمقراطية الرأسمالية. نجد من ناحية أنه يشكو من تفاقم الجريمة والعنف واغتصاب النساء والاعتداء الجنسي على الأطفال وانهيار العائلة، والتفسخ الاجتماعي وأزمة القيم، ولكنه رغم ذلك يتجنب البحث في الأسباب الجوهرية لهذه الظواهر. في معالجته للجريمة مثلاً، يدعو هذا الخطاب إلى مزيد من السجون والشرطة والقسوة في العقاب، ويعارض تخصيص المال الضروري لاجراء أبحاث علمية في هذا المجال. وبين أكثر من يطالبون باتخاذ مثل هذه الاجراءات المحافظون الذين يقولون بالرأسمالية والسوق الحرة وازالة كل الضوابط التي تحدّ من تفاقمها، ويحملّون الفقراء مسؤولية فقرهم فلا يبدون أي تعاطف معهم، دون أن يدركو أن هناك علاقة عضوية بين هذه الرأسمالية الجشعة وما ينتج عنها من فجوات بين الطبقات وانتشار الأزمات الاجتماعية والاقتصاية التي تؤدي بدورها لانتشار الجريمة.

يصمت دعاة الديمقراطية المحافظون على أزمات الديمقراطية فتبقى الأمور على حالها، الأمر الذي ينتج عنه إحساس عميق بالاغتراب أو العجز تجاه ما يحصل. ومن مؤشرات هذا الاحساس بالاغتراب عدم المشاركة الفعلية بالسياسة والانتخابات العامة، وإذا ما اشترك المواطنون في الانتخابات مثلاً، يشعرون أنهم مضطرون للاختيار بين من هم أقل سوءاً وليس بين من هم أكثر قدرة على حل المشكلات المستعصية. عند بدء حملة الانتخابات لعام ١٩٩٢، نشرت **الواشنطن بوست** في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ مقالة بعنوان "مدّ التشاؤم والعجز السياسي يرتفع" جاء فيها أن الأمريكيين

متشائمون فيما يتعلق بالحكومة والسياسيين والأحزاب السياسية ومجمل العملية التي تقوم عليها أسس المجتمع الديمقراطي، مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين السياسيين والشعب الذي يدّعون أنهم يخدمونه. قالت مواطنة، "كنت دائماً انتخب، ولكنني بدأت أتساءل ما الفائدة. ينتخب المواطن من أجل قضية ما ليكتشف بعد ثلاث سنوات أنهم ما زالوا يناقشونها، أو ينتخب مرشحين يعملون في النهاية ما يريدون، وعكس ما وعدوا به. إنني ما زلت انتخب ولكن من أنا ؟ إنني صغيرة جداً. لا أستطيع أن أترك أثراً."

هذا تماماً بعض ما تبين من استطلاع للرأي العام الأمريكي الذي يقوم به معهد الدراسات الاجتماعية في جامعة ميشيغان موسمياً. وقد تبيّن، وكما ورد في هذه المقالة، من خلال استطلاع خريف عام ١٩٩١ أن الشعب ينظر إلى السياسيين على أنهم يعيشون في عالم من الامتيازات والمصالح الخاصة، ولم يعد لهم صلة بالشعب العادي ولا بالمشكلات التي يعاني منها. عندما سئل الناخبون فيما إذا كانوا يوافقون أم لا على القول، "لا أعتقد أن السياسيين والمسؤولين الرسميين يهمّهم مشاعر الناس من أمثالي"، وافق على هذا القول حوال ٣٦ بالمئة من المستفتين عام ١٩٥٢، وارتفعت نسبة الموافقين هذه إلى ٥٤ بالمئة في منتصف السبعينيات. وفي استطلاع عام ١٩٩١ ازدادت نسبة هؤلاء إلى ٥٩ بالمئة.واتضح مثل هذا الاتجاه في استطلاع ١٩٦٤ إذ أظهرت النتائج أن ٣١ بالمئة من الأمريكيين يقولون إن قلة من أصحاب المصالح الكبرى هي التي تدير الحكومة. وارتفعت هذه النسبة في عام ١٩٩١ إلى ٧١ بالمئة بسبب

هذه القناعات التي تزداد رسوخاً، يمتنع بعض الأمريكيين عن المشاركة في الانتخابات مما يفسّر لماذا تضاءلت نسبة المقترعين باطراد خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وقد وردت في هذا المقال عدة أقوال عبّر فيها أصحابها عن يأسهم وعجزهم السياسي، ومنها ما يلي:

"خسرنا وخسرنا وخسرنا مواقعنا. لقد قضوا على النقابات. قضوا على العامل" ؛ "أصبت بالقرف منهم. لا أشعر أن لدي خياراً. وإذا انتخبت، أشعر أنني أنتخبت من هو الأقل شراً" ؛ "في الواقع لا يهمهم أمر الشعب. يهمهم أصدقاؤهم ومن يتبرعون لهم بالمال" [٢٣].

وفي الوقت الذي أضع التعديلات الأخيرة على هذه الدراسة، كانت حملة انتخابات ١٩٩٤ تشرف على نهايتها فنشرت صحيفة **الواشنطن بوست** في عددها الصادر في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ مقالتين استنتجت أحداهما أن المنتصر الأكبر في هذه الحملة كان التهكم وعدم الثقة، وركزت الثانية على ما أسمته "سياسات الكره". وبين أهم ما توصلت إليه المقالة الأولى في تحليلها ما يلي:

- تجنّب الحزبان الخوض في مناقشة القضايا الكبرى التي تواجه البلد، واختارا بدلاً من ذلك اللجوء إلى وسائل التخويف والوعود الغامضة.

---

[٢٣] Dan Balz and Richard Morin, "A Tide of Pessimism and Political Powerlessness Rises", **Washington Post,** November 3, 1991.

- صرف المرشحون معظم وقتهم وأموالهم في محاولة تقليل الثقة بمنافسيهم وبمؤسسات الحكومة وسيدفعون الثمن بتزايد تهكم الشعب وفرقه.

- واظهر الناخبون الذين تعرّضوا لوابل من الدعايات السلبية انهم على استعداد لتقبّل ان تحرّكهم مثل هذه الحملة السلبية رغم احتجاجهم عليها، وقد عبّروا عن ايمانهم بالحكومة هو على أدنى ما وصل إليه".

وقد جاء في هذه المقالة أيضاً ان المرشحين الذين رفضوا اللجوء لاستعمال دعايات سلبية هم الأكثر تعرضاً لخطر الفشل، وان عدداً من حكام الولايات زايدوا بفخر على منافسهم بانهم بنوا مزيداً من السجون، وان الناخبين غاضبون من وجود حكومة ضخمة، ولكنهم لا يعرفون كيف يمكن التقليل من حجمها، وان ممثلي الشعب يتنافسون في عرقلة عملية ايجاد الحلول، وليس في طرح البدائل المجدية. ولكن ما لم تذكره أي من هذه التحليلات ان القلة التي تشارك في الانتخابات لا تملك حقاً المعلومات الجيدة التي على أساسها يجب ان تقوم خياراتهم.

هذه هي بعض جوانب الاغتراب السياسي التي يعاني منها جزء كبير من الشعب الأمريكي، وهي بحد ذاتها مؤشر هام للأزمة الديمقراطية التي يتجنب الفكر السائد مواجهتها والبحث في أسبابها الجوهرية. وهم قادرون على تجاهلها في المدى القصير، على ما اعتقد، بسبب هيمنة أمريكا الخارجية على بقية العالم بما فيه بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، وأوروبا الغربية نفسها، وطبعاً على

القيادات العربية الهزيلة. غير أن هناك مؤشرات أخرى منها تزايد الفقر والجريمة وانحلال العائلة واتساع الفجوات بين الطبقات وعدم اطمئنان الطبقة الوسطى لاستمراراها في المحافظة على انجازاتها وتدهور حالة الخدمات الاجتماعية. وربما أصعب من كل ذلك أن النظام لم يعد قادراً على مواجهة هذه الأوضاع وإصلاحها من الداخل.

بل إن النظام لم يعد قادراً على البحث المتعمق بطبيعة مشكلاته الداخلية هذه، وتحليلها في سبيل معرفة مسبّباتها الحقيقية. إن قلة نادرة من الباحثين والمسؤولين الأمريكيين تجرأت على التساؤل فيما إذا كان هناك من علاقة بين ارتفاع معدلات الجريمة أو انحلال العائلة وطبيعة النظام الاجتماعي السائد. ولا يملك هؤلاء القدرة على البحث في أصول المشكلات التي يعاني منها المجتمع لانهم حينئذ سيضطرون لتتبع هذه الأصول إلى تربتها في النظام الرأسمالي الاستهلاكي الجشع نفسه، وهو في نظر الأمريكيين عامة أمر مقدس وقد أثبت قدرته عل دحر الأنظمة الاشتراكية.

وفي الوقت الذي اضع الصيغة الأخيرة لهذه الدراسة، ظهرت مجموعة من الكتب النقدية التي تتناول جوانب أساسية من أزمة الديمقراطية الرأسمالية. منها كتاب بعنوان **الديمقراطية المؤسساتية** (Associative Democracy) لبول هيرست، أستاذ النظرية الاجتماعية في جامعة لندن، يقول فيه: ان كلاً من الدول الليبرالية والاشتراكية تدعي أنها أكثر ديمقراطية من الأخرى. ولكن "الحقيقة الاجتماعية البالغة الاهمية والمشتركة بين كل من الشرق الاشتراكي

والغرب الليبرالي كانت وما تزال نمو ادارة تراتبية هرمية ضخمة (large-scale hierarchical administration) وقد نمت هذه في النظامين على حساب حقوق الفرد وحرياته.

ومنها أيضا كتاب بعنوان **محاكمة الديمقراطية** (Democracy on Trial) لأستاذة الاخلاقيات في جامعة شيكاغو (Jean Bethke Elshtain) تتحدث فيه عن ضعف المؤسسات الديمقراطية بسبب تحرر الأفراد من روابط الالتزام والتعاضد المتبادل في العائلة والمجتمع. وتتجلى هذه الفردية. كما يعبّر عنها المحافظون، في مفهوم السوق الحر كتجسيد للحقوق الانسانية الأساسية. لقد حل هذا المفهوم الفردي غير المساوم للحقوق محلّ مفهومي القطاعين الخاص والعام مما أضعف الروابط المدنية والحقوق المترتّبة عليها. ومن نتائج ذلك بالنسبة للحياة الديمقراطية موت الخطاب العام عندما تتحول السياسة الى هويات متصادمة كما لو أنه لم يعد هناك من مصالح مشتركة تجمع بينها [٢٤].

ويثير أستاذ التاريخ في جامعة روشستر الدكتور كريستفور لاش في كتابه **ثورة النخبة وخيانة الديمقراطية** (The Revolt of the Elites and the Betrayal of Democracy) مناقشة يقول فيها إن أمراض الديمقراطية الحالية في الولايات المتحدة يعود سببها لفشل النخبة. لقد تخلّت النخبة الاقتصادية عن مسؤولياتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، ويفترض أن تخدمه. كذلك يتهم النخبة المثقفة في المؤسسات

---

[٢٤] Jean Bethke Elshtain, **Democracy on Trail,** N.Y.: Basic Books, 1995.

الأكاديمية وغيرها بالتقليل من اهمية المقاييس والقيم العامة بالتشديد على رؤية نسبية لا ترسم حدوداً لطموحات تحقيق الذات الفردية على حساب التماسك الاجتماعي. ويشير إلى غياب المؤسسات التي تشجع على قيام حوار عبر الطبقات الاجتماعية فتكتشف ما بينها من مصالح مشتركة. ويتناول أيضا التطورات الأخيرة لقيام النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتمركز الثروة في أيدي القلة من حيث تأثيراته السلبية على الطبقات الوسطى، وهي التي تعرف بانها الركيزة الأساسية لقيام الديمقراطية. من هذه التأثيرات انها مهددة في وظائفها وتقلص حجمها واحساسها بالقلق لغياب ضمان العمل [٢٥].

وقبل ذلك كان المفكر الأمريكي فرانسس فوكوياما قد قدّم في دراسته "**نهاية التاريخ**" (عام ١٩٨٩) رؤية للعالم وقد خلا من الأيديولوجيا بعد أن وصل التاريخ فيه إلى النهاية، بمعنى أنه لم يعد هناك من بدائل للمؤسسات الحاضرة، أي للديمقراطية التمثيلية والسوق. ولأن السياسة تتمركز حول حلول بيروقراطية وهندسة اجتماعية محدودة، سيكون المستقبل تكراراً لا نهاية له للحاضر [٢٦]. وأخطر من ذلك ما وصل إليه جون غولبرث في كتابه "**ثقافة القناعة**" (١٩٩٢) من أن الشعب مستسلم لواقعه [٢٧].

---

[٢٥] Lasch Christopher, **The Revot of the Elites and the Betrayal of Democracy,** N.Y.: W.W. Norton, 1995.

[٢٦] Francis Fukuyama, "The End of History", **The National Interest,** 1989.

[٢٧] John Kenneth Galbraith, **The Culture of Contentment,** Houghton Mifflin, 1992.

الفصل الرابع

أزمة الديمقراطية في الأنظمة الاشتراكية: غياب الحرية

أسمت الأنظمة الاشتراكية نفسها ديمقراطية شعبية في كثير من بلدان العالم كبديل للأنظمة الديمقراطية الليبرالية الرأسمالية، التي تقول بالتمثيل النيابي وتعدّد الأحزاب وتداول السلطة وحرية السوق مهملة قضايا العدالة الاجتماعية ومتنكرة لمناهج التحليل الطبقي. ومهما تنوعت هذه الأنظمة الاشتراكية والأسماء التي أطلقتها على نفسها، فإنها في الأصل انطلقت من معاناة جشع الاستغلال الطبقي، وغياب تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع الثروة، والتسلط الذي يمارس على العمال والفلاحين وغيرهم من الطبقات والجماعات الفقيرة المعرّضة لأقصى أنواع القهر والمسحوقة تحت أثقال الاغتراب والعجز والظلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في ظل النظام الرأسمالي.

ولم تبدأ هذه الدعوة بماركس، فكم من الأصوات قبله أرتفعت من الاعماق داعية لرفع الظلم عن الناس، ولكنه هو الذي أطلقها حركة منهجية ثورية قامت على أساسها أنظمة كبرى في العصر الحديث كادت تحكم نصف سكان العالم. وليس منطلق هذه الدعوة أصلاً

العداء للديمقراطيـــة والحريـــات والحقـــوق الإنســـانية كمـــا يصفهـــا أعداؤها، بل هي في الأساس تجسيد عفوي لتصـوّر أو لحلم انسـاني بتحول المجتمع تحولاً جذرياً من مجتمع طبقي إلى مجتمـع اشـتراكي تسوده قيم العدالـة والمسـاواة بـل والحريـة فـي أعمـق معانيهـا. وقـد نشأت انطلاقاً من هذا الحلم تيارات فكرية متنوعة تحوّلت مع الوقت إلى حركات اجتماعية وسياسية عبّرت عن مشـاعر الشـعب وأفكـاره وطموحاته وكافحت في سبيل اقامة مجتمع أفضل يستعيد فيه الانسان سيطرته على موارده ومخلوقاته ومحوريته في نسـيج الحيـاة بعـد أن احتلتها الأشياء والمقتنيات.

عارض ماركس الديمقراطية الليبرالية الرأسـمالية فـي عصـره ليـس فقط من حيث استغلالها للعمال وتغريبهم بتحويلهم إلى أناس عاجزين في علاقاتهم بالمجتمع وانتـاجهم والآخريـن وأنفسـهم، بـل مـن حيـث تأثيراتها السلبية على نسيج الحياة الاجتماعية وتماسك المجتمـع. فـي نقده للنظام الرأسمالي وانعكاساته علـى المجتمـع، يقـول مـاركس إن الحياة الاجتماعية المدنية تفككت إلى "أفراد مستقلين منشغلين بأنفسهم ومتحرّرين من مسؤولياتهم الاجتماعية فتركوا مندفعين علـى هواهـم كالحيوانات البرية في غابة الرأسمالية" [٢٨].

وفـي نقـده لفلسـفة الدولـة عنـد هيغـل، أوضـح مـــاركس "أن الدولـــة الحديثة، حتى في أقصى تقنّعها الديمقراطي، ليست في أي شكل مـن الأشكال حكمـاً محـايداً وفـوق الانقسـامات الاجتماعيـة. بـدلاً مـن أن

---

[٢٨] Joseph V. Femia, **Marxism and Democracy,** Oxford University Press, 1993, p. 22.

تتجاوز تجزئة المجتمع المدني، تعمل على استمرار هذا الوضع ... في الواقع أن مَنْ يُسمون ممثلين للشعب ليس هم سوى متكلمين باسم القوى الاقتصادية المتحكمة التي تموّل حملاتهم الانتخابية وتدفع لهم الرشوات" [٢٩].

وقد قدّم المفكر الهنغاري جورج لوكاش في كتابه **التاريخ والوعي الطبقي** [٣٠] تفسيراً انسانياً لفلسفة ماركس من خلال مقولة التشيؤ (reification) التي تشير إلى ذلك الوضع الذي يصبح فيه المجتمع وكأنه لم يعد تجسيداً للنشاطات الاجتماعية بل كابوساً تفرضه قوى غريبة خارجة عن سلطة الانسان وقدرته على استيعابها، فتفرض وجودها على الناس من الخارج. بذلك يتحوّل الانسان إلى شيء لا يملك مصيره ويصبح الخالق مخلوقاً والمخلوق خالقاً. وبعد أن يفقد الانسان سيطرته على الدولة، يعود ليفقد سيطرته أيضاً على المجتمع. وقد رأى لوكاش أن الاشتراكية تهدف إلى تحرير الانسان من الاغتراب. تلك هي المسألة كما فهمها ماركس وهو الذي قال إن الفلاسفة فسّروا العالم بطرق مختلفة فقط ؛ ولكن المهمة هي مسألة تغييره. ومثل هذه الراديكالية لا تعني التطرف بل تعني العودة إلى جذور المشكلة، والجذور إنما هي الانسان نفسه.

ونشر الفيلسوف اليغوسلافي غاجو بيتروفيتش (Gajo Petrovitc) كتاباً هاماً عام ١٩٦٥ ميّز فيه فكر ماركس عن أفكار لينين وخاصة

---

٢٩ المصدر نفسه، صفحة ١٨.

٣٠ Georg Lukacs, **History and Class Consciousness,** Cambridge, The MIT Press, 1971.

ستالين مركزاً على مفاهيمه للانسان والحرية والاغتراب. يظهر من خلال هذا الكتاب ان ماركس كان معنياً بالانسان كانسان وفي صراعه لتجاوز الأوضاع المغرّبة التي ألغت إنسانيته. ومن خلال صراعه هذا يحقق انسانيته التي لا توجد دون حرية، فليس هناك حرية خارج أن يشارك الانسان في انتاج الحرية. هذه المشاركة المسؤولة التي يتغلّب بها الانسان على عجزه ويتحكم فيها بتصرفاته وانتاجه هي في صلب مفهوم ماركس للحرية. فقط عندما تقرّر الطاقات الخلاقة فيه تصرفاته وتسهم أعماله في اتساع حدود الإنسانية، يصبح الانسان حراً. من هذا المنطلق الماركسي يستنتج بيتروفيتش أن الصراع لا يكون صراعاً من أجل اقامة مجتمع حر ما لم ينتج عنه مزيد من الحرية الشخصية، وأنه لا يمكن الفصل بين الحرية الشخصية والاجتماعية فليس هناك مجتمع حر بدون شخصية حرة، وكل مجتمع طبقي هو مجتمع مغرّب وغير إنساني، وفي جوهره غير حر [٣١].

كان من المهم أن تتمّ مثل هذه التفسيرات الإنسانية لفلسفة ماركس بعد أن أهملت الأنظمة الاشتراكية التي أقيمت باسمه كتاباته الأولى وهي التي لم تكن بحاجة لمثل هذه التفسيرات لوضوح مضمونها الانساني لولا أهمالها من قبل القيادات والحركات الشيوعية التي ركزت همّها على بناء الدولة المنيعة على حساب الانسان والقضية. لقد أراد ماركس اقامة أكثر من الديمقراطية الاقتصادية، فأكد أيضاً

---

[٣١] Gajo Petrovitc; **Marx in the Mid-Twentieth Centrury**, Doubleday Anchor, 1967, pp. 125-130.

على الديمقراطية الإنسانية. والجدير بالذكر هنا أن النظام الذي ساد في كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية انتهى بالتشديد على الديمقراطية الاقتصادية إنما في الوقت الذي شدّد الأول على مفهوم العدالة الاجتماعية شدّد الثاني بالدرجة الأولى على مفهوم حرية السوق مهملاً حريات وحقوق الطبقات والفئات الفقيرة ؛ بل أهمل الانسان فتحوّل إلى كائن مغترب عن عالمه والآخر ونفسه.

في ظل النظام السوفياتي فقد الانسان حقوقه وحرياته، ليس لأنه تمكن من اقامة ديكتاتورية البروليتارية بل لأنه، على العكس من ذلك تماماً، تمكن من اقامة ديكتاتورية الدولة والبيروقراطية المركزية قبل كل شيء ضد البروليتارية نفسها وعلى حسابها لعدم إشراكها في إدارة شؤونها والاكتفاء بالتخطيط المركزي باسمها. وهذا ما كان قد حدث في ظل النظام الرأسمالي في أمريكا، كما سبق وذكرنا، فقد خسر المواطن أيضاً دوره الفعّال بسبب تحكم الإدارة البيروقراطية التراتبية الهرمية لمصلحة القوى الاقتصادية الكبرى بالدولة والمجتمع وفرضها مفاهيمها الخاصة للحرية والحقوق. صحيح أن هناك عملية اختيار في المجتمعات الرأسمالية، ولكن طبيعة الخيارات ليست واضحة تماماً فهي على الأغلب خيارات محدودة بين أمور تختلف شكلياً وفي مسمّياتها وليس في مضمونها وجوهرها.

وقد أكدت دراسات عدة على ان الأقلية لا الشعب هي التي تحكم في المجتمعات الرأسمالية، فيمكن القول أن نقد الماركسيين للديمقراطية الغربية يلتقي في بعض نواحيه مع النقد الذي قدمه امثال موسكا G. Mosca وبيريتو V. Pareto وميتشلز Robert Mitchels باعتبار

أن كلاً من الماركسيين وهؤلاء المحافظين الأوروبيين توصلوا إلى القول بأن النخبة وليس الشعب هي التي تحكم في الديمقراطية الغربية [٣٢].

هنا لا بد من الإشارة إلى أن اجماع الماركسين أنفسهم في تحليلهم النقدي للديمقراطية الليبرالية الرأسمالية لم ينتج عنه تفاهم كليّ فيما بينهم حول طبيعة الديمقراطية الاشتراكية البديلة. ميّز مؤلف كتاب **الماركسية والديمقراطية** المشار إليه سابقاً بين ثلاثة مفاهيم مختلفة أو بالأحرى متناقضة في الخطاب الماركسي حول كيفية اقامة ديمقراطية اشتراكية تتمثل فيها قوة الشعب: نموذج المشاركة الشعبية، والنموذج البرلماني الليبرالي، والنموذج الريادي للديمقراطية.

فيما يتعلق بنموذج المشاركة الشعبية (participatory model)، دعا ماركس إلى قيام ديمقراطية حقيقية تلغي الاغتراب بين الفرد والمجتمع السياسي بالتغلب على الانفصام بين مصالح الأفراد الأنانية في المجتمع المدني والصفة الاجتماعية للحياة السياسية. ويمكن التوصل إلى ذلك عن طريق الانتخابات العامة الشاملة (universal suffrage)، وكانت هذه الفكرة ثورية في زمنه وخاصة من حيث الدعوة لتجاوز الانقسام بين الدولة والمجتمع المدني. بذلك لم يكن ماركس يدعو لانتخابات دورية لممثلي أو نواب الشعب، وإن قبل

---

٣٢ راجع:

T. B. Bottomore, **Elites and Society,** Penguin Books, 1964.

بضرورة السماح بشيء من التفويض (delegation) في المجتمع الحديث، لأن مثل هذه المشاركة المحدودة لا تؤمّن المحاسبة ولا الحماية المطلوبة للمصلحة العامة. لهذا أراد ماركس أن ينتخب الشعب مباشرة فتكون الانتخابات ناشطة (active) وليس ساكنة (passive). ورغم صعوبات تأمين المشاركة الشعبية المباشرة والناشطة على أرض الواقع فإن الكثير من الماركسيين فيما بعد من أمثال أنطونيو غرمشي ظلوا على قناعة بها وإن اضطروا للتعاون مع لينين.

وفيما يتعلق بالنموذج البرلماني، فإن فشل الثورة البلشفية في اقامة النظام الديمقراطي كما تصوّره ماركس قد أضطر بعض الماركسيين من أمثال كارل كوتسكي (Karl Kautsky) أن يعارضوا لينين وأن يعودوا للقول بالمفاهيم الأساسية للبرلمانية الليبرالية. اعتبر كوتسكي أن الديمقراطية البرلمانية لا غنى عنها في اقامة الاشتراكية وأن من يعتقدون غير ذلك يتجاهلون الحقائق الاقتصادية والسياسية ويعيشون في عالم التمني المجرد. وكان إن اعتبر كوتسكي خائناً. غير أن الشيوعية الأوروبية (Eurocommunism) عادت للقول بالبرلمانية الليبرالية في النصف الثاني من القرن العشرين.

وفيما يتعلق بالنموذج الريادي للديمقراطية، استنتجت الثورة البلشفية بقيادة لينين إن الشعب الذي شوّهته الرأسمالية لم يكن جاهزاً للمشاركة الشعبية كما تصوّرها ودعا إليها ماركس، الأمر الذي يستدعي ممارسة القوة السياسية من قبل الرواد الذين يعرفون ماذا يجب عمله لانقاذ المجتمع. كان هذا هو المنهج العملي الذي اتبعه

لينين مبرراً ذلك بمقولات غياب الوعي الطبقي في صفوف الشعب الذي شوّهته الرأسمالية. لقد أوضح لينين في كتاباته وممارساته أن الديمقراطية التي تقوم على المشاركة الشعبية هي هدف مثالي لا يمكن العمل به تواً. وخلص في كتابه **الدولة والثورة**، وهو أكثر كتبه شعبية، إلى أن الحزب هو رائد البروليتارية الأصيل الذي سيقود الشعب في مهمة تحقيق الاشتراكية [٣٣].

وبانتصار منطق الدولة اللينيني على منطق المجتمع الماركسي تبدأ أزمة الاشتراكية في بدايات انتصارها ووصولها للسلطة. ليس غرضنا هنا أن نسهب في تتبع تطور هذه الأزمة في الاتحاد السوفياتي مما أدى، أو بالأحرى وعلى الأقل، أسهم في انهياره (وهذا أمر أصبح معروفاً)، بل نجد أنه من الأنسب من زاوية عربية استعراض نشوء الحركات الاشتراكية وتطورها التاريخي في العالم العربي للتعرف إلى مزيد من أبعاد هذه الأزمة. وهنا لا بد من الإشارة قبل كل شيء إلى أن الاشتراكية العربية ارتبطت بعملية التحرر المزدوج من كل من القهر القومي بسبب التحكم الخارجي والقهر الطبقي فخاضت معارك محتدمة على جبهتين: جبهة التحرر من السيطرة الاستعمارية وجبهة التحرر من سيطرة الطبقات البرجوازية التقليدية الكبرى، شبه الاقطاعية منها وشبه الرأسمالية في المجتمع العربي.

ومن الجدير بالذكر تاريخياً أن نقول إنه قد سبق تأسيس هذه الحركات الاشتراكية العربية قيام تيارات فكرية ظهرت معالمها أوّل

---

[٣٣] Joseph V. Femia, op.cit., pp. 68-142.

ما ظهرت في كتابات مفكرين عرب من أمثال شبلي شميل وعبد الرحمن الكواكبي وفرح انطون وسلامة موسى في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. عنت الاشتراكية لشبلي الشميل التقدم الاجتماعي، واعتماد الفكر العلمي، وتنظيم الحياة الاقتصادية من قبل الدولة لضمان العمل وتوزيع الارباح توزيعاً عادلاً، وقد رأى أن الغرض الأخير من الاشتراكية هو تحقيق السعادة على الأرض واستعادة الفردوس المفقود. وتوصّل الكواكبي إلى أن الاستبداد الاجتماعي محميّ بقلاع الاستبداد السياسي ولا ينقذ الفقراء إلا أنفسهم بتثبيت العدل والمساواة عن طريق وضع حد لاحتكار القلة لثروات البلاد. واعتبر فرح انطون أن الاشتراكية تهدف إلى تأسيس دولة تسيطر فيها الحكومة على العمل والتجارة والصناعة لمصلحة الكادحين. وقد كان من بين أول من عرّف بأفكار ماركس وعاش ليرحب بالثورة الروسية. ورأى سلامة موسى ان التقدم يتحقق في مصر فقط بتطبيق المبادىء الاشتراكية التي تهدف حسب تعبيره لايجاد الحرية الاقتصادية حتى تتساوى الفرص بين الناس في الاثراء، الأمر الذي يبدأ بتربية الجمهور على الحكم النيابي الديمقراطي أولاً ثم ادخال المبادىء الاشتراكية تدريجياً [٣٤].

وقد تألفت بعد عقود من التمخض الفكري عدة أحزاب شيوعية واشتراكية في مختلف البلدان العربية بعد الحرب العالمية الأولى. ومع أنها اصطدمت بالأحزاب القومية في عدد من البلدان العربية وخاصة في مصر والعراق، إلا أنها عملت بشكل عام في اطار

---

٣٤ راجع كتابي، **المجتمع العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

القوى الثورية التقدمية التي انبثقت من خلال خوض معارك التحرير ضد الاستعمار القديم والجديد والاستيطان الاستعماري، ومن ثم ضد الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة. وقد تبنت الحركات القومية والتحريرية الكثير من مفاهيم الاشتراكية العلمية والعالمية ودمجتها في صلب أيدولوجياتها رغم التصادم الأيدولوجي والمصلحي بينهما.

وقد توصّلت الاشتراكية العربية التي ميزت نفسها عن الاشتراكية العلمية إلى الحكم في مصر وسوريا والجزائر وغيرها. وسبق أن ذكرنا أن الناصرية هدفت (كما ورد في كتاب **فلسفة الثورة**) إلى إحداث ثورتين: ثورة سياسية "تستعيد فيها الأمة حقها في الحكم الذاتي"، وثورة اجتماعية "تتصارع فيها طبقات المجتمع إلى أن تتحقق العدالة للجميع" [٣٥]. أما على صعيد الممارسة فقد شدّدت الاشتراكية العربية على سيطرة الدولة على الانتاج بتأميم الصناعات والشركات والمصارف وأشرفت مباشرة على القطاعين العام والخاص، وبتصفية الاقطاع عن طريق قوانين الاصلاح الزراعي. وكانت النتيجة أن قامت برجوازية الدولة التي تتألف من الإداريين الكبار المشرفين على القطاع العام.

اعتمدت الاشتراكية العربية نظام الحزب الواحد، وكانت قد وصلت إلى الحكم عادة عن طريق الانقلابات العسكرية أو حروب التحرير (وإن سمحت أحياناً بقيام جبهة تضم أحزاباً صغيرة إلى جانب

---

[٣٥] جمال عبدالناصر، **فلسفة الثورة**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٤.

الحزب القائد الواحد القوي)، واحتكرت السلطة باسم الطبقة العاملة أو الطبقات الفقيرة من عمال وفلاحين بالتحالف مع المثقفين الوطنيين واليساريين وغيرهم.

ولأن الأنظمة الاشتراكية عامة تشدّد في صلب عقيدتها على التناقضات الاجتماعية، كان من الطبيعي أن تعتبر أن الطبقات المستفيدة في العهد الذي سبق عهدها (كما هو الحال بالنسبة للبرجوازية في المجتمعات الرأسمالية أو الاقطاعية في المجتمعات الفلاحية) كانت وما تزال وسوف تستمر في مقاومة أي تغيير جذري لمصلحة الطبقة العاملة. لذلك كان من السهل أن تقتنع بأنه لا بد من اعتماد ديكتاتورية البروليتاريا على الأقل ريثما تقضي على أعدائها، وتثبّت حكمها دونما تقدير للفترة الزمنية التي قد تستغرقها هذه الدكتاتورية. أما في البلدانا لعربية التي تبنت من موقع قومي شعبي بعض المبادىء والمفاهيم الاشتراكية، فهي أيضاً اقامت ديكتاتورية برجوازية الدولة بفرض اشراف الإداريين البروقراطين إشرافاً مباشراً على القطاعين العام والخاص بمعزل عن مشاركة الشعب الذي لم تثق به كفاية.

وكان ما قاله لينين من أن الشعب لم يكن جاهزاً حين قيام الثورة للمشاركة الديمقراطية تسويغاً إضافياً ساهم في استمرار الدكتاتورية، ليس فقط في الاتحاد السوفياتي بل في مختلف دول العالم الثالث، التي اختارت هذه الطريق. في مثل هذه الاجواء كبتت الأنظمة الاشتراكية أي تساؤل حول إمكانية وكيفية تجاوز ذاتها وقيام ديمقراطية حقيقية بعد زمن من ممارسة الدكتاتورية، حتى تحوّلت

إلى أسلوب عمل ومنهج في التعامل اليومي. بالإضافة إلى ذلك، كان من الطبيعي أن تتكون للبيروقراطيين مصلحة في استمرارها في الحكم على حساب الشعب الذي تتكلم باسمه. ومن هنا ما ذهبت إليه بعض الاتجاهات الفكرية الاشتراكية من القول بالثورة الدائمة وقد تجسدت هذه المقولة في الثورة الثقافية في الصين خلال الستينيات.

هنا لا بدّ من التساؤل فيما إذا كان من الممكن للنظام البيروقراطي الذي لا يسمح بممارسة منهج التحليل النقدي الذاتي أن يتجاوز نفسه بمرور الوقت ؟ وإذا كان ليس بإمكان مثل هذا النظام أن يتجاوز نفسه بالعودة للثقة بالشعب وافساح المكان له للمشاركة الناشطة في تقرير المصير، هل يمكن إلا أن يكون مصيره الانهيار؟

من هذه الناحية نجد أن الأنظمة الاشتراكية العالمية أو شبه الاشتراكية في عدد من البلدان العربية لم تسمح بممارسة النقد الذاتي، فقد أعطت الأولوية على صعيد نظري وأيدولوجي لمقولات العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة وإزالة أو التخفيف من علاقات الاستغلال على حساب الحرية وتعدّد الأحزاب والانتخابات النيابية وتداول السلطة بين الأحزاب المتنافسة. وقد تدعي الأنظمة الاشتراكية أن الأنظمة الليبرالية نفسها لا تختلف كثيراً من هذه الناحية فهي أيضاً لا تسمح في بلدانها للأحزاب الشيوعية والاشتراكية بحرية العمل والتنافس الشرعي، بل وتمارس عليها مختلف أنواع القمع. ولكن مهما كانت صحة هذا الادعاء فهناك فروقات نوعية بين النظامين من حيث مدى حرية الرأي والتعدّدية والمشاركة في الحياة السياسية وتداول السلطة.

وقد بلغ استهتار الأنظمة الاشتراكية بالحرية حداً كبيراً حتى إن الحزب الحاكم لم يتردّد في أن يبعد عن المشاركة السياسية حتى الطبقات التي يحكم باسمها. بهذا مارست الأحزاب الشيوعية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والصين وعدد من بلدان العالم الثالث الحكم بالنيابة عن الطبقة العاملة ذاتها. بل كثيراً ما تم حكم الشخص الواحد الأوحد باسم الحزب والطبقات العاملة فحرم الشعب قاطبة من ممارسة حقوقه الأساسية. إضافة إلى كل ذلك، احتكرت قيادات هذه الأحزاب السلطة وصنع القرار داخل صفوفها هي بالذات، فتعطلت قدرة الحزب كما تعطلت مشاركة الشعب. وبذلك تمّت سيطرة برجوازية الدولة على المجتمع من خلال السيطرة على القطاع العام.

ورغم التوصل إلى بعض الانجازات الهامة في مجالات العدالة الاجتماعية، إلا أنه تمّ أيضاً نشوء طبقات اجتماعية جديدة وطبقة حاكمة تنعم بالقوة والرفاهية والغنى على حساب الشعب بما فيه الطبقات الفقيرة. وبهذا يكون قد تمّ القضاء على الحرية وحتى على بعض جوانب العدالة الاجتماعية أو الحد منها في آن معاً، فجاءت خسارة المجتمع خسارة مزدوجة: منع الحريات وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل متكامل وثابت.

لقد جاء كل ذلك على عكس ما كان متوقعاً منها، وانطلاقاً من مقولتها بازالة الفروقات الطبقية والتناقضات الاجتماعية فتزول بزوالها الدولة وينشط المجتمع المدني. بدلاً من ذلك، تمّت هيمنة الدولة على المجتمع المدني ونشأت طبقة جديدة من البيروقراطيين

هي طبقة برجوازية الدولة التي أشرنا إليها. وكان أن تعطّل الفكر النقدي التحليلي وترسّخت فكرة الدولة الشديدة المركزية والاستبدادية إلى أن أثبتت الأحداث مدى عجز المجتمع عن مواجهة الازمات والتحديات التاريخية.

أذكر هنا أنني كنت قد شاركت شخصياً في ندوة مؤتمر علم الاجتماع العالمي في مدينة تورنتو كندا عام ١٩٧٣، وقد اكتشفت يومها أن أفضل المساهمات في ندوات المؤتمر كانت تلك التي تقدّم بها الماركسيون من أمريكا اللاتينية وأوروبا بسبب اعتمادهم المنهج النقدي التحليلي داخل مجتمعاتهم، وإن أسوأ المساهمات كانت تلك التي تقدّم بها الماركسيون السوفيات لتخليهم عن هذا المنهج بما فيه المنهج الماركسي الدايلكتي واعتمادهم، على العكس، منهجاً تبريرياً اعتذارياً تجاه السلطات المتحكمة في بلدانها.

وعربياً من الجدير أن أشير هنا، فقط من أجل إعطاء مثالٍ حسيٍ لطبيعة هذا النقد وليس من قبل تقديم تغطية شاملة له، إلى دراسة هامة كان قد قام بها خلدون النقيب حول المجتمع الجماهيري، ومستقبل التنمية في المشرق العربي. وفي هذه الدراسة استنتج النقيب أن الأيدولوجيات والتحليلات التي سيطرت على التفكير العربي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين لم تصلح لنا، مضيفاً بقوله، "فلا الاشتراكية الثورية ولا سياسات الحزب الأيدولوجي الحاكم، ولا الاشتراكيات المدفوعة بالقومية الاقتصادية

التي مثلتها الناصرية خير تمثيل نجحت في تحقيق التنمية الحقيقية" .٣٦

أوضح النقيب في هذه الدراسة أن الملكية العامة لموارد البلاد لا تؤدي بالضرورة إلى الاشتراكية، وذهب إلى حدّ الادعاء حسب تعبيره "بأن المزاوجة بين الحكم الدستوري-الديمقراطي والشكل المتقدم لاشتراكية السوق يمكن أن يكون بديلاً أفضل لنظام الانتاج الملائم للمجتمع الجماهيري-الانتاج الجماهيري" [٣٧]. وقد قصد باشتراكية السوق بان تظل ملكية وسائل الانتاج الأساسية اجتماعية أو عامة، دون أن تخضع لسلطة الدولة مباشرة، بل يتولى جمهور المستفيدين إدارتها والاشراف عليها بشكل مباشر ، من خلال الشركات والهيئات الأهلية الامة. واعتبر أن اشتراكية السوق هذه لا تعني التخلي عن المبادىء الاشتراكية العليا مثل حماية المستهلك والعدالة في توزيع الدخل ومبدأ تكافؤ الفرص. ما تعنيه أنه يجب أن ترافقها عملية تفكيك بنى تنظيمات الدولة التسلطية والعودة إلى الدستورية والديمقراطية. في هذا الاطار تكلم النقيب عن كل من ديمقراطية النظام السياسي ووسائل الانتاج.

---

٣٦ خلدون النقيب، "المجتمع الجماهيري ومستقبل التنمية في المشرق العربي"، في المعهد العربي للتخطيط، **المجتمع الجماهيري والقطاع العام: رؤية مستقبلية**، ١٩٨٨، صفحة ٦٩.

٣٧ لمصدر نفسه، صفحة ٦٩.

وفيما يتعلق بالماركسيين العرب المنتمين للأحزاب الشيوعية والاشتراكية (وخاصة مَنْ وصل منهم إلى السلطة)، نادراً ما بذلوا جهداً لاعادة تحديد المفاهيم والمقولات والشعارات الماركسية في ضوء الواقع الاجتماعي العربي فمالوا إلى استيرادها كما هي، بل ومبسّطة، وفرضوها من فوق على هذا الواقع الذي لم تنبثق عنه في الأصل. ولكنه من ناحية أخرى، يمكن القول إن توجهات نقدية كانت قد حدثت بالفعل في بعض الحالات وخاصة بعد انهيار الناصرية. وقد توسّع مثل هذا التيار النقدي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، إذ بدأ الماركسيون في كافة أنحاء العالم يعيدون التفكير بالممارسات العملية للماركسية والفكر النظري في الاتحاد السوفياتي السابق وللأحزاب الشيوعية العربية نفسها المرتبطة بها.

تلك هي معضلة الاشتراكية ومأساتها في الزمن الحاضر. ولهذا لم يكن من الغريب أنها انهارت في الاتحاد السوفياتي وانهزمت في عدد من بلدان العالم الثالث، وتعتبر أزمة مستعصية في الصين وكوريا الشمالية. وقد تمت المحاسبة في البلدان العربية أولاً وخاصة بعد أن جرت المحاسبة من خلال حركة البيريسترويكا التي اطلقها ميخائيل غورباتشوف واتسعت بعد فشل هذه الحركة وحصول الانهيار.

يذكر عدد من المثقفين الاشتراكيين العرب كيف أنهم اضطروا للسكوت عن سلبيات الحركات الاشتراكية في بلدانهم، أو في الاتحاد السوفياتي الذي كان يعتبر في نظر هؤلاء الحليف الاستراتيجي لحركة التحرر الوطني العربية وقوى الثورة العالمية. وحين كان

بعضهم يعبّرون عن قلقهم وتحفظاتهم، كانوا يجدون أنفسهم متهمين بتشويه التجربة الاشتراكية. تناول بعضهم حركة البيريسترويكا وانعكاساتها على المنطقة العربية والقوى الثورية، مثلاً، في مائدة مستديرة عقدت في دمشق في ١٥-١٧ كانون الأول ١٩٨٨، وقد شكل موضوع حقوق الانسان والديمقراطية محوراً أساسياً من نقاشاتها على أنه عنصر هام من عناصر تجديد التفكير السياسي القائم على الرفض المطلق للدكتاتورية وكل أشكال الهيمنة والقسر وتأليه الأشخاص، وعلى احترام الانسان وحقه في الحرية والحياة وتحقيق طاقاته الابداعية، وعلى التجدّد بالصراع والنقد الذاتي.

وقد توصل أحد المشاركين في هذه المائدة المستديرة هو أبو بكر الأمين/السودان إلى القول بتقديم اعتذار "لشعوبنا لاننا ظللنا ولسنوات طويلة نقدّم صورة غير حقيقية عن واقع الممارسة الاشتراكية" وبالتأكيد إن "الديمقراطية تمثل حاجة ضرورية" لتطور الاشتراكية، "لأننا لن نصل إلى الاشتراكية إلا عبر الديمقراطية". وقد أوضح هذا الكاتب أن الديمقراطية هي "حقوق أساسية وحريات" ومن أنه "لا بديل للديمقراطية بمعناها التعدّدي وبما تكفله عن حقوق التعبير والتجمع والتنظيم" ٣٨.

كذلك توصل البعض الآخر في هذه المائدة المستديرة للقول بأن غياب الديمقراطية في الأحزاب الاشتراكية شوّه "الانسان الذي هو أساس كل تطور وغاية كل تقدم"، وبأن هذه الأحزاب كانت "تفكر

---

٣٨ مجلة **النهج**، السنة السادسة، العدد ٢٣-٢٤، ١٩٨٩، صفحة ٣٤.

نيابة عن الجماهير ... وحلّت محلها، ثم تحوّلت فئة من الحزب إلى نواة تفكير نيابة عن الحزب وتعمل باسمه وباسم الجماهير... وحلّ تلقي الأوامر من الأعلى محل معالجة القضايا على أرض الواقع الحي" ٣٩. وقيل إضافة إلى هذا إنه "كما أن الله خلق الناس على صورته ومثاله راح القادة لا يعترفون إلا بالذين هم على صورتهم ومثالهم، الذين هم من صنع أيديهم" ٤٠.

وانتقد خضر زكريا/سوريا في هذه المائدة المستديرة تلك المقولات التي اعتبرت الإصلاح الزراعي وتأميم المنشآت الصناعية والمالية الكبرى مما أدى إلى نشوء القطاع العام (قطاع الدولة في ظل أنظمة الاشتراكية العربية) تحولات ايجابية أساسية باتجاه الاشتراكية. يقول خضر زكريا إنه "إذا كان العاملون المنتجون يسيطرون حقاً وفعلاً على جهاز الدولة [وهذا لا يأتي إلا من خلال إشاعة الديمقراطية الكاملة لهؤلاء المنتجين] فإن ملكية الدولة في هذه الحالة تكون الشكل القانوني للملكية الاجتماعية للعمال، وعندها يمكن القول إن القطاع العام ذو طابع اشتراكي. أما إذا لم يكن العمال يسيطرون على جهاز الدولة، بل كان هذا الجهاز تحت سيطرة مجموعة من الموظفين والإداريين، وإذا كان يفلت من مراقبة جماهير العاملين وتوجيههم وقيادتهم، فهذا يعني أن هؤلاء الموظفين والإداريين قد أصبحوا بالفعل مالكين لوسائل الانتاج، وصارت هذه المجموعة تؤلف طبقة اجتماعية مستغلة بفعل العلاقات القائمة بينها وبين وسائل

---

٣٩ المصدر نفسه، صفحة ٩٥.

٤٠ المصدر نفسه، صفحة ٩٦.

الانتاج من جهة، وبينها وبين العمال من جهة أخرى ... من هنا تأتي أهمية الديمقراطية ... إن الديمقراطية الحقيقية، الديمقراطية بدون تحفظ، هي على ما يبدو لي، الضمان"٤١.

واتسعت مثل هذه الانتقادات الذاتية في حلقات القوى الاشتراكية والثورية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي. من ذلك ما نشرته عام ١٩٩٣ مجلة **الطريق** في ملف خاص بعنوان "الماركسية من زوايا متعدّدة"، وقد طرح عدد من المفكرين الماركسيين العرب أفكاراً نقدية للنقاش. ومثال على ذلك، نذكر هنا أن اسماعيل صبري عبدالله استخدم المنهج الماركسي في محاولة لتقييم التجربة السوفياتية وما حلّ بها فتحدّث عن أربعة أخطاء جوهرية فادحة وقع فيها النظام السوفياتي: الخطأ الأول في رأيه يتعلق بتلك المقولة التي تعتبر أن الاتحاد السوفياتي مجتمع لا طبقي، إذ إن "انكار التناقضات في المجتمع يسوق حتماً إلى اهمال البحث عن أساليب تجاوزها ... والمجتمعات التي لم تتعامل ايجابياً مع تناقضاتها بحيث تتجاوزها إلى ما هو أفضل اندثرت تماماً". الخطأ الثاني هو حكم الحزب الواحد وانكار التعدّدية السياسية، فخير "وسيلة لبناء الاشتراكية تعدّد الآراء والاتجاهات، وما يقوم بين أصحابها من صراع فكري يستلزم مشاركة جماهيرية واسعة وينتهي بتطبيق ما تلتقي حوله أغلبية واضحة". الخطأ الثالث هو ما تمّ في الاتحاد السوفياتي من "التداخل الوثيق بين الحزب والدولة. فالأصل أن مهمة الدولة هي في الأساس المحافظة على الأوضاع القائمة، في حين أن

---

٤١ المصدر نفسه، صفحات ١٩٨-٢٠٠.

القول السائد كان أن الحزب طليعة مما يفترض نقد ما هو قائم والدعوة إلى التغيير ... في صلة وثيقة بحركة الجماهير". والخطأ الرابع هو أن الحزب أهمل حقيقة أساسية وهي "أن تقدّم قوى الانتاج يصطدم حتماً في لحظة معيّنة بعلاقات الانتاج بحيث يصبح الحفاظ عليها قيداً غليظاً على طراد نمو قوى الانتاج ... ولهذا ألغى الحزب تماماً الجهد العلمي المتطلّع إلى دراسة التطورات ... بل لقد خنق الحزب كل نشاط بحثي جاد في العلوم الاجتماعية بحجة أن الآباء المؤسسين قالوا كل ما يمكن أن يقال ولم يتركوا أمراً يستوجب الاجتهاد".

ويضيف اسماعيل صبري عبدالله أنه لا يجوز الاكتفاء من قبل الماركسيين العرب بتحليل أخطاء التجربة السوفياته، فلا بدّ لهم من تفحص أخطائهم هم بالذات. بين أخطائهم هذه أنه فاتتهم أهمية الديمقراطية داخل أحزابهم، و "القبول بتعدّد الآراء والالتزام برأي الأغلبية مع احترام الأقلية وليس تصفيتها" ٤٢.

ويقول جورج البطل في العدد ذاته من مجلة **الطريق** ما لم يكن من الممكن قوله قبل ذلك في صفوف الماركسيين المنتظمين في أحزاب اشتراكية عربية أو غير عربية فيسأل، "هل كانت النظم القائمة في الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية اشتراكية فعلاً ؟" (ص ١٧). ويأتي جوابه واضحاً كل الوضوح فيؤكد أن "ما كان قائماً في

---

٤٢ اسماعيل صبري عبدالله، "أفكار أولية للنقاش بين الماركسيين العرب"، **الطريق**، العدد الأول، آيار/مايو ١٩٩٣.

هذه الأنظمة هو نقيض مشروع ماركس التاريخي" (ص ١٩). ويبني موقفه هذا على أن لينين حوّل الماركسية (هذه التسمية التي رفضها ماركس نفسه) إلى "ماركسية-لينينية" تحمل طابع الشمولية، ثم حوّلها ستالين بدوره مستفيداً من ثغرات هامة في مشروع لينين إلى أيديولوجية ذات صفات لاهوتيه غير قابلة للاجتهاد فتكوّنت الدولة السوفياتيه الاستبدادية الشديدة التمركز والتركيز والاحتكار "تتصرف بها طغمة من البيروقراطيين باسم الناس دون مشاركتهم ورغماً عنهم وتتمسك بكل وظائف المجتمع على عكس مشروع ماركس الذي افترض "ضمور دور الدولة في المجتمع المدني حتى زوال معظم وظائفها" (ص ٢٢).

وبصرف النظر عن مدى صحة هذه المراجعات، وما صدر عنها من الانتقادات التي رأى فيها البعض نوعاً من جلد الذات، فإننا نرى أن انهيار النظام السوفياتي وما تبعته من محاولات إصلاحية في روسيا ودول أوروبا الشرقية باتجاه إقامة نظام رأسمالي وسوق حرة دون اعتبار للعدالة الاجتماعية لا يبشر بمستقبل مضيء. كل ما في الأمر أنه تمّ فجأة الانتقال من نظام يلغي الحريات باسم العدالة الاجتماعية إلى نظام آخر يتخلى من مقولات العدالة الاجتماعية اسم الحريات وخاصة أنّ حرية السوق مستعارة من الغرب دون تمحيص بمدى صلاحياتها لمجتمعات الاتحاد السوفياتي السابق بدلاً من الاستفادة من تجاربها السابقة والعمل الخلاق على اقامة توازن بين كل من العدالة الاجتماعية والحرية.

ولذلك شهددت بلدان الاتحاد السوفياتي السابقة تدهوراً مطرداً في أوضاعها بعد الانهيار مما جعل الكثير من الناس في هذه البلدان يبكي على الماضي بكل مساوئه ويحنّ للعودة إلى النظام القديم الذي كان على الأقل يوفّر لهم بعض الضمانات الأساسية. في تقرير نشرته صحيفة **الواشنطن بوست** في عددها الصادر في ٢٠ شباط فبراير ١٩٩٤، يعترف مهندس الاصلاحات الرأسمالية في روسيا يغور غيدار Yegor Gaidar إن "الحياة أصبحت أكثر سوءاً لكثير من الناس، وخيبة أمل كبرى تعلن عن نفسها". وقد اعترف بذلك لأنه اتضح من خلال الاحصاءات الرسمية أن ربع الشعب الروسي أصبح فقيراً معدماً، وان قسماً أكبر من الشعب يشعر أن الحالة أصبحت أسوأ مما كانت عليه في ظل الشيوعية. كذلك أظهرت التقارير إن الانتاج انخفض بمعدل خمسين بالمئة منذ ١٩٩٠، وأن مستوى المعيشة قد تدني، وأن الاسعار قد ازدادت أكثر من مئة ضعف، وإن الجرائم قد استفحلت حتى أصبحت تشكل مشكلة كبرى [٤٣].

لقد صُدم الشعب في مختلف بلدان الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية بانتشار الفقر وارتفاع الاسعار والتضخم والجريمة والفساد والجشع والاحتيال والبطالة التي لم يألفوها من قبل. إن أربعين مليون روسي من أصل ١٥٢ مليونا تدنى مدخولهم إلى أقل من مستوى ضرورات

---

[٤٣] Marshall Goldman, **Lost Opportunity: Why Economic Reforms in Russia Have Not Worked,** Norton & Company, 1994.

المعيشة المتدنية (subsistence level) وقد كان هؤلاء في السابق يعيشون في ظل الشيوعية بأمان وإن لم يكن برخاء فيوفر لهم النظام فرص التعليم والعمل والتقاعد المضمون. لذلك لم يكن من الغريب أن يفشل الاصلاحيون في الانتخابات التي جرت في روسيا نهاية عام ١٩٩٣، بل ذهبت غالبية الأصوات للشيوعيين والوطنيين المتشدّدين مما اضطر الرئيس الروسي يلسن أن يعلن معترفاً، "نعم هناك حرية أكثر في البلاد، ولكن هذا غير كافٍ. مهمتنا أن نؤمّن لروسيا مزيداً من العدالة والأمان" (الواشنطن بوست، في ٢٥ شباط/فبراير، ١٩٩٤).

ونشرت جريدة **نيويورك تايمز** في عددها الصادر في ١١ حزيران ١٩٩٤ أن الرئيس يلسن أصبح منزعجاً من تفاقم الأمراض الاجتماعية وقد صرّح بأنه سيعلن حرباً على الفقر معتبراً إياه "واحداً من أسوأ مشكلات البلاد: مضيفاً أن "عشرين بالمئة من الروس يعيشون في حالة هي أدنى من مستوى الفقر وأن ٢٥ بالمئة إضافة إلى هؤلاء هم على حافة الفقر المدقع". وبسبب اكتشاف الكثير من الاحتيال الاقتصادي وبيع الاسهم المزيّفة في الأسواق الحرة، قال يلسن إن "الحرية الاقتصادية لا يجوز أن تتحوّل إلى حرية خداع الشعب". ويضيف التقرير أنه رغم ذلك لم يذكر يلسن أية علاجات محدّدة لهذه المشاكل المستعصية.

وفي ٢٨ تموز/يوليو، نشرت **النيويورك تايمز** مقالة أخرى بعنوان "هرم روسي ينهار دافناً تحته الاعتقاد بالرأسمالية" ذاكرة فيه ان شركة لبيع الأسهم ذات خمسة ملايين مساهم قد تبين فجأة زيفها

عندما رفضت شراء أو استعادة أسهمها وهي التي كانت بإعلاناتها التلفزيونية تَعِد زبائنها بشقق في باريس، وبعطل في سان فرنسيسكو. لقد اكتشف الشعب الروسي من خلال هذا الحدث ما كان يحدث حقاً، وهو أن المساهمين الجدد كانوا يؤمنون المال لمساهين سابقين وكيف يمكن للشركات في ظل نظام السوق الحرة أن "تبني على الهواء" فينهار البناء بالسرعة التي أقيم فيها جارفاً معه كل تلك الآمال والمطامح الجديدة الزائفة.

لهذا لم يكن غريباً أن تتشكل قوى جديدة تدعو لاعادة النظر في الأمر في ضوء الحقائق هذه. وقد نشرت **النيويورك تايمز** أيضا تقريرا آخر في ٢٤ آب/اغسطس ١٩٩٤ تذكر فيه أن عاملاً روسياً قال لمراسلها، "على الأقل في ظل الشيوعية كان هناك دائما مَنْ يمكن أن نشكو إليه ... الآن ليس من المعروف مَنْ هو المسؤول". ويضيف هذا التقرير أن زوجة ذلك العامل "بدت مصعوقة أكثر منها غاضبة فيما يحدّقون باحتمالات الفقر الحقيقي لأول مرة".

ولذلك لم يكن غريبا ان يعيد الناخبون في روسيا ويوكرانيا وهنغاريا وبولنيا وليتوانيا وألمانيا الشرقية الكثير من الشيوعيين السابقين إلى مجالس الشعب والسطلة وقد تعلّموا هم بدورهم دروساً لا تنسى عن أن العدالة الاجتماعية لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق الديمقراطية كما تعلّم الشعب أن السوق الحرة تجلب أمراضاً اجتماعية عديدة لا تقتصر على تفاقم الفقر واتساع الفجوات بين الفقراء والاغنياء، بل تشمل أيضاً الفساد والجريمة والبطالة وانحلال العائلة وروح الجماعة وفقدان الضمان الاجتماعي.

ويبدو أن الصين تحاول أن تستفيد من تجربة انهيار الاتحاد السوفياتي. ذكر الكاتب المصري لطفي الخولي في مقالة نشرتها جريدة "الحياة" في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر أنه وعدد من المفكرين المصريين تحاوروا مع زو رونجي، وهو أحد قادة الصين والمخطط الأساسي لعملية التنمية الجديدة، لدى زيارته لمصر مؤخراً. ذكر لطفي الخولي أن زو رونجي أخبرهم أن التنمية الصينية الجديدة تتحدى كلاً من الأفكار والصيغ الاشتراكية التقليدية والليبرالية الرأسمالية التقليدية شاقة لنفسها طريقاً ثالثاً أطلق عليه اسم "نظام السوق الاشتراكي" الذي يعني أمرين متلازمين: الأول، تخطيط مركزي على مستوى الاقتصاد الوطني العام من خلال خطة الدولة، التي تقوم على امكانات واقعية وقدرات حقيقية. والأمر الثاني هو حرية اقتصادية على مستوى الوحدة الاقتصادية تخضع لآليات السوق بكل مفرداتها.

وحين سأل الخولي زو رونجي إذا كان يتصوّر حدوث تصادم بين الأمرين، أجاب بأن ذلك يحدث ويحدث باستمرار، وحين يحدث يحلّلون الصدام بموضوعية ومرونة ويتعرفون على الأسباب بدقة ودون أن يكون لهم رأي قاطع وحكم مسبق حاسم. إذا كان السبب هو أن التخطيط المركزي يتناقض مع معطيات السوق، فيعدّلونه ويجعلونه مرناً وأكثر انفتاحاً، وإذا اكتشفوا أن سبب الصدام هو في الحريات الممنوحة للسوق، قام التخطيط المركزي بالتصحيح.

وعلّق الخولي أن زورونجي يكشف عن شخصية اشتراكية بمنهج براغماتي (ذرائعي) "يقود اضخم وأعمق عملية تنمية في إطار ما

يسمى اقتصاد السوق الاشتراكي في أضخم بلد اشتراكي مستقر نسبياً في العالم المعاصر ... وباختصار تحقق الاشتراكية البرغماتية الصينية، ضمن نظام السوق الاشتراكية، أسرع معدلات للنمو في العالم المعاصر ... والصين تطرق بشرارتها الاقتصادية ابواب العالم العربي".

ويبدو أن القائد الصيني لم يسأل عن دور الحريات العامة وحقوق الانسان في هذه المعادلة الجديدة. لذلك يبقى في الاذهان ذلك التساؤل المرير حول امكانية تحقيق تلك الديمقراطية التي تقوم على التوازن بين الحرية والعدالة الاجتماعية. هذا هو التساؤل الذي حاول مجتمع السويد خلال العقود السبعة الأخيرة تقديم اجابة مقنعة عنه. لقد حكم الحزب الديمقراطي الاشتراكي السويد خلال العقود الستة الأخيرة باستثناء تسع سنوات تمكن فيها المحافظون من تولي السلطة لفترات قصيرة. وقد اعاد الناخبون في أيلول ١٩٩٤ الديمقراطيين الاشتراكيين إلى السلطة متألفين مع غيرهم من الأحزاب بعد ثلاث سنوات فقط من حكم المحافظين، الذين حاولوا تقليص الانجازات الاشتراكية فكان أن رفضهم الشعب الذي يبدو أنه يحرص على الضمانات الصحية والتربوية والاجتماعية التي ينعم بها دون أن يحدّ ذلك من الحريات العامة والخاصة.

ومن الجدير أن نشير هنا إلى أن هذه الانتخابات الأخيرة في السويد قد تميّزت بوصول نسبة عالية من النساء إلى البرلمان بلغت ٤١ بالمئة، وكانت قبل ذلك ٣٣ بالمئة، إذ أصرّ الحزب الديمقراطي الاشتراكي على أن يكون نصف مرشحيهم من النساء. وتعتبر النسبة

الجديدة أعلى نسبة في العالم مقابل ٣٩ بالمئة في كل من برلمان النرويج وبرلمان الدنمارك. أما في الولايات المتحدة، وبالمقارنة، فهناك فقط سبعة من أصل مئة عضو في مجلس الشيوخ وحوالي عشرة بالمئة في مجلس النواب.

أذكر هنا هذه الاحصاءات الأخيرة للتدليل على أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية، الأمر الذي يتم فقط حين تجري محاولات جادة لإقامة توازن بين الحرية والعدالة الاجتماعية. وأشرت لهذه الاحصاءات أيضاً من قبل التوضيح بأن المرأة بحكم أوضاعها الخاصة تاريخياً تكون أكثر ميلاً من الرجل للتحسس بالمسائل الإنسانية، وهذا ما تبين فعلاً في مجالات أخرى. ثم إن العدالة الاجتماعية لا تقتصر على الفجوات بين الطبقات الاجتماعية، بل تشمل أيضاً سائر أنواع الفجوات بما فيها تلك التي تفصل بين الفئات والجماعات والمناطق والمدينة والريف وطبعاً الرجل والمرأة. وبذلك تصبح العدالة الاجتماعية توأماً للحرية ومهمة شاملة وجزءاً لا يتجزأ من التنمية الإنسانية.

الفصل الخامس

الأنظمة العربية: غياب الحرية والعدالة الاجتماعية معا

إذا كانت المجتمعات الرأسمالية تعاني بالدرجة الأولى من غياب العدالة الاجتماعية، والمجتمعات الاشتراكية من غياب الحرية وبالتالي من قصور في تحقيق ديمقراطية شاملة ، فان المجتمع العربي يعاني من غياب كل من الحرية والعدالة الاجتماعية وبالتالي من هيمنة استبدادية في مختلف المجالات. وبهذا يمكن القول ان العرب يعيشون اغترابا ساحقا لم ينجحو ا حتى الآن في تجاوزه وهم يشهدون احلامهم تنهار الواحد تلو الآخر.

ويتجلّي هذا الاغتراب الساحق اكثر ما يتجلّي في حالة العجز التي يعاني منها الافراد والجماعات والمجتمع ككل تجاه قوى جباره تتحكم به من الداخل والخارج. إنه عجز شامل يزيد من فداحته التشتت القومي الذي لا يحلّ محله تماسك قطري داخلي كما يظن في كثير من الدوائر، فالتجزئة القومية يستتبعها تجزئة قطرية وكلاهما نتيجة لمسبّبات واحدة. ومن نتائج دوام حالة العجز والتشتت هذه دون أمل بايجاد مخرج من هذا الوضع الجحيمي انتشار ثقافة الشكوى من

الظلم خاصة بين الطبقات الفقيرة والنساء والجماعات المهمّشة. وكما هو الحال بالنسبة للمثقفين عامة. ويبدو لي ان الأزمات العربية بما فيها ثقافة الشكوى تتصل خاصة اتصالاً وثيقاً باربع حالات اساسية تعمّ المجتمع ومؤسساته قاطبة وهي: حالة الاغتراب، وأزمة المجتمع المدني، وغياب المفهوم العام، وتفشي ما يمكن تسميته تجذّر الطبقية في الحياة العربية.

١- **حالة الاغتراب:** اظهرتُ في عدد من دراساتي السابقة أن العربي عانى طيلة القرن العشرين وما يزال يعاني من حالى مستعصية من الاغتراب، وخاصة من حيث كونه عاجزاً في مجمل علاقاته بالدولة والمجتمع والمؤسسات وبالآخرين وبالتالي بنفسه في الحياة اليومية. واقصد بذلك ان طبيعة هذه العلاقات تحيل الانسان الى كائن عاجز ومغلوب على امره، فتمارس عليه مختلف ضروب الهيمنة وعلى مستويات مختلفة. فبدلاً من ان يكون سيد نفسه، تسيطر عليه الدولة وبقية المؤسسات الاجتماعية بدلاً من ان يسيطر عليها ويخدمها بدلاً من ان تخدمه، فلا يتمكن من تقرير مصيره أو التأثير في مجرى الأحداث التاريخية الكبرى بما فيها تلك التي تمسّ بمعني حياته وجدواها بالذات.

وفي صراعه اليائس لتجاوز عجزه واستعادة سيطرته على مصيره، كثيراً ما اكتشف العربي ان الأوضاع العامة السائدة في الداخل والخارج تضطره لحماية نفسه إما باللجوء الى الهرب وعدم المواجهة او الخضوع بدلاً من الثورة والعمل على تغيير واقعه

الأليم. واذا ما ثار كثيراً ما تكون ثورته اقرب الى الفورة الآنية وكردة فعل للاحداث الجارية. طبعاً ليس جميع العرب متساوين في العجز، ويعود هذا التفاوت في درجة الاغتراب الى وجود تفاوت من حيث مواقعهم في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبذلك تتفاوت درجات اغترابهم حسب الطبقة والجنس والعمر والجماعة التي ينتمون اليها.

ولكن من ناحية اخرى، نجد أن العربي في هذا العصر يعاني أيضاً من اغتراب عام يصيب معظم فئاته بسبب تخلّف المجتمع وتبعيته الاقتصادية والسياسية والثقافية بعد ان تمّ دمجه في النظام العالمي وتعرّض للسيطرة الخارجية بشكل مباشر وغير مباشر، مما يزيد من الإحساس العام بنوع خاص من العجز فيما يتعلق بمدى القدرة على تغيير الواقع والاضطرار للقبول بما لا يمكن القبول به في الاحوال العادية. وكما ان الشعب منشغل عن قضاياه الكبري بمهمات تأمين معيشته اليومية وتحسين أوضاعه الخاصة، كذلك نجد ان الطبقات والعائلات الحاكمة مُنْشَغِلَة هي ايضاً عن مهماتها ووظائفها في خدمة المجتمع والشعب بتأمين استمرارها في الحكم بأي ثمن. نتيجة لهذه الاوضاع يعاني العربي آذن من عجز مزدوج: عجز الانسان كفرد وجماعة ومؤسسة في مجتمع عاجز .

٢- **أزمة المجتمع المدني**: يتصل الاغتراب بالمعنى الذي تكلّمنا عنه اتصالاً وثيقا بما نسميه هنا ازمة المجتمع المدني التي اشير بها الى هيمنة الدولة على المجتمع ومؤسساته. لقد سلبت الدولة المجتمع من وظائفه الحيوية واحتكرتها لنفسها كما

حرمت النـاس مـن حقوقهـم الأساسية ومنعتهـم او حـدّت مـن مشاركتهم في الحياة السياسية. لم تعد شؤون المجتمع في ظـلّ هذا الوضـع جزءاً عضوياً من شؤون الناس الخاصة. بـل لـم تعد السلطات تكفل للمواطنين، ما يجـب أن يكـون فـي صلـب عملهـا -حقوقهـم بـالتعبير الحـر والتجمـع والعمـل مـن خـلال مؤسساته وأحزابهم ونقاباتهم وجمعياتهم الطوعيـة. وهـذا مـا يفسّر هذا النزوع العربي الحالي نحو قيـام مجتمـع ديمقراطـي حر وعادل بعد أن اختبر هزائم مشينة في ظـل هيمنـة الدولـة الاستبدادية.

وحين خسر المواطنون هذه الحقوق، خسروا دورهـم فـي العمـل مـن اجل تحقيق الغايات الكبرى، التي حلم بها العرب خلال قرن ونصـف مـن الجهـاد المتواصـل، بمـا فيهـا مطـالبتهم بـــالوحدة والديمقراطيـــة والتنميـة الإنسـانية الشـاملة والتحريـــر والحريـــة والعدالـــة والحداثـــة والمكانة التاريخية اللائقة بهم، وهم الذي يملكون تاريخـاً ووفـرة فـي الموارد وموقعاً استراتيجياً فـي خريطـة العلاقـات الدوليـة. لقـد فشـل العرب في تـأمين سيادة المجتمـع علـى مصـيره ومـوارده واراضيـه وأضحوا معرضين في صلب حياتهم لكل انـواع الإهانـة والقهـر مـن قبل قوى داخلية وخارجية متضافرة ضد مصالحه ونهوضه من كبـوة طال أمدها.

ورغم هذه الاوضاع المشينة، ما زال هناك مَنْ يواجهـون التحديـات التاريخية ويكافحون بالوسائل القليلة المتاحة لهم، بغية تغيـير واقعهـم التعس. هذا ما فعلته تماماً الانتفاضة الفلسطينية فأثبتت ان الشـعوب

مهما اصابها من نكبات وتعرضت للقمع لا بد ان تنهض فتحرّر نفسها كما تحرّر غيرها. بذلك استولت على مخيلة العرب وإعجاب كافة الشعوب المضطهدة وأعادت الثقة للنفوس بقدر ما أخافت العدو وكشفت القناع عن همجيته وهزالة اخلاقه وسوء مقاصده فاضطرته لاعادة النظر في تصرفه. ولكن ازمة المجتمع المدني ما تزال راسخة في سائر البلدان العربية وعلى مختلف الأصعدة، فيبقى على العرب ان يواجهوا مهماتهم التاريخية بتغيير واقعهم بدءاً من العمل على إقامة المجتمع المدني.

٣- **غياب المفهوم العام:** كما يمكن ان نجد علاقة حميمة بين أزمة المجتمع المدني وحالة الاغتراب المتفشية بين الشعب، كذلك يمكن ان نجد علاقة وثيقة بين كل منهما وبين ظاهرة غياب المفهوم العام. ان البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة تشجّع على تمركز اهتمام الافراد والجماعات وانشغالهم بالشؤون الخاصة وتلك التي لها مردود مباشر وآني ومنفعة شخصية على حساب الاهتمام الدؤوب بالشؤون العامة التي تعود منفعتها على المجتمع ككل، وعلى الافراد والجماعات في المدي البعيد. ومن مظاهر غياب المفهوم العام مدى انتشار المؤسسات والجمعيات التي تعنى بالمصالح الخاصة الضيقة فحسب كالجمعيات العائلية والمحلية والدينية التي تقوم على مفهوم الحسنة والرحمة، وليس على مفهوم العدالة الاجتماعية او المصلحة العامة بالمقابل مع تلك

التي تعنى بالشأن العام للمجتمع والأمة ككل، بصرف النظر عن الخلفيات والانتماءات الجزئية.

بل كثيراً ما تأتي المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة. كل جماعة تسعى منفردة لتأمين مصالحها الضيقة او الفئوية حتى ولو كان ذلك بالاعتداء على مصالح الأمة ككل. بكلام آخر، لا يقتصر الأمر على عدم الميل للتبرع بالمال للمؤسسات العامة كالجامعات ومراكز الابحاث والمكتبات والمستشفيات والبيئة وجمعيات حقوق الانسان و المنشآت التي تستفيد منها مختلف فئات المجتمع مهما كانت انتماءاتها. على العكس من ذلك، وبدلاً من التبرع والمشاركة والمساهمة، نلحظ ميلاً للاعتداء على كل ما هو عام، إن كان في المجتمعات التي يهيمن فيها القطاع الخاص والسوق الحرة، أو تلك التي يسود فيها القطاع العام معطلاً مختلف المبادرات الفردية.

وربما تعود هذا الظواهر الى التركيز في الحياة الاجتماعية ليس على استقلالية الفرد وليس على مصلحة المجتمع ككل، بل على التجمعات الوسطية كالطائفة والقبيلة والعائلات الممتدة والمجتمعات المحلية والاحياء. اضافة الى ذلك تسود العلاقات الشخصية سيادة تامة وشبه مطلقة على تلك العلاقات القائمة على المواطنية والمهنية والكونية او تلك التي تعتمد قيماً ومبادىء تنطبق على الجميع دون تمييز.

وفي اطار غياب المفهوم العام هذا، ومن أجل إعطاء مثل حسي على ما نذهب اليه هنا، كنت قد كتبت مقالة نشرتها جريدة "**الحياة**" بتاريخ ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ بعنوان "لبنان: حرب أهلية من نوع آخر لا تزال محتدمة"، اشرت فيها الى ان فترة الستينيات في لبنان شهدت

نوعاً غامضاً من الحرب الاهلية، دارت في الشوارع بين السيارات، فكل سائق كان يعتبر الشارع ملكاً خاصاً ويتصرف على ان له الأسبقية، دون مراعاة لحقوق الآخرين وللقوانين العامة والقواعد الأخلاقية وتقاليد التهذيب التي نمارسها عادة في العلاقات الاجتماعية اليومية وجهاً لوجه، والمبنية بدورها على علاقات شخصية. وكانت هذه الحرب بين السيارات الخاصة جزءاً من حرب اقتصادية اعم وتعبيراً عن عدائية مكبوتة على صعيد المجتمع ككل بمختلف طبقاته وجماعاته، وتجسيدا لرغبة بالمنافسة والدخول في سباق للحصول قبل الآخرين أو دونهم على شيء ما قد لا نعرف كنهه تماماً.

كانت تلك بداية مرحلة التفكك الاجتماعي في المجتمع اللبناني، نتيجة للازدهار الاقتصادي المفاجيء بفعل تدفق أموال النفط، وكان الأفراد والجماعات يكافحون للحصول على اكثر من نصيبهم منه باسرع ما يمكن واقصر الطرق وباساليب شرعية وغير شرعية . تلك كانت مرحلة إثارة الشهية والرغبات والغرائز والجشع ابعد من احتمالات تحقيقها لأغلبية الشعب. وقد تم كل ذلك على حساب المصلحة العامة.

واخيراً اكتشفت من خلال زياراتي المتكرّرة للبنان بعد انتهاء الحرب الأهلية بين المليشيات المسلحة ان حرباً اهلية من نوع ثالث قد أخذت تحتدم بين الأبنية والعمارات التي تشاد في بيروت دون رؤية عامة وتخطيط شامل. ما شاهدته ان كل عمارة من عمارات بيروت المتلاصقة تفرض نفسها بقوة وهمجية على العمارات الأخرى، تسدّ

منافذها، وتحجب المناظر عنها، وتحرمها من رؤية البحر والتعرض لنسماته المنعشة، تتعالي عليها، وتقبض على عنقها وتخنقها، وتشمخ فوقها، وتسلبها رونقها، وتلتف حولها أو تربض فوق صدرها حتى لا تقوى على التحرك. وهي لا تكتفي بالاعتداء بعضها على بعض، بل تتضافر في اعتدائها على الأرصفة والشوارع والحدائق والممتلكات العامة وتشن هجوماً على البحر والجبال وكل ما يتعلّق بالبيئة. ولذلك توجّهت للمنشغلين بالاعمار في لبنان بقولي إن عملية البناء تبدأ برؤية جديدة وفي صلب هذه الرؤية أن نقدّم تحديداً جديداً للمفهوم العام. وطالما يسود المفهوم الخاص سيادة تامة في المجتمع والثقافة ويغيب مفهوم الشأن العام والمصلحة العامة، تظل الحرب الأهلية قائمة بشكل من الأشكال.

وكي لا يظن ان غياب المفهوم العام يقتصر على لبنان، يجب ان أشير مرة أخرى الى انه يعم سائر البلدان العربية بدرجات متفاوتة. ويهمني اضافة الى ذلك ان اشير بشكل خاص الى ان الانظمة الحاكمة مهما اختلفت انواعها باختلاف البلدان العربية تسيطر سيطرة تامة على القطاع العام، فكان ان تمكنت بقصد او غير قصد من القضاء على المبادرة الفردية في خدمة المجتمع وسادت نزعة اتكالية قاتلة، كما حاولت ان اظهر من خلال الحديث عن غياب المجتمع المدني في ظل هيمنة الدولة.

٤- **الطبقية**: وتنتشر في مختلف المجتمعات العربية ظاهرة اخرى تكاد تصبح عالمية في ظل هيمنة النظام الاقتصادي العالمي الواحد ومركزه البلدان الصناعية الرأسمالية. اسمّي

هذه الظاهرة "الطبقية" وهي تشير بشكل محدّد الى نزعة التمييز على اساس طبقي او بفعل الحزبية الطبقية، ليس بمعنى الولاء فحسب بل بمعنى التحيز ضد الطبقات الأخرى الأدنى مكانة. ويرافق ذلك نزعة الحسد، وفي الوقت ذاته تقليد الطبقات الأرفع مقاماً، وتبنّي نظرتها ومفاهيمها المتعالية. بهذا المعنى هناك طبقية كما هناك عنصرية وطائفية واثنية وقبلية وحضرية وبدوية وفلاحية.

وللعصبية الطبقية هذه مختلف اوجه وعناصر العصبيات الأخرى كالتمييز والتحيز والتعالى او النظرة الدونية والمنبوذية وعدم الرغبة بالاختلاط وغياب التعاطف مع مشكلات الطبقات الفقيرة التي كثيراً ما يُتهم افرادها بالمسؤولية عن اوضاعهم السيئة فيوضفون بالكسل وعدم الطموح والجهل والاحتيال واللصوصية وغيرها من الصفات السلبية. وكثيرا ما يشار اليهم في الثقافة العربية السائدة بالسوقة والرعاع والحثالة والسفلة والأوباش وغيرها من الأوصاف المحطة من قيمتهم.

وفي اطار هذه النزعة الطبقية التي تؤكد على ابراز رموز المكانة الرفيعة، تقتدي الطبقة المتوسطة بالطبقة الغنية وتقلّدها وتطمح إلى ان تكون مثلها وفي مواقعها حتى ولو كان عن طريق التمثيل والتمثل والتماهي وخداع الذات. بل ان الطبقة المتوسطة، بما فيها تلك الشرائح التي لها اصول في الطبقات والجماعات الفقيرة، تحمل نظرة دونية للطبقات والشرائح الاقل حظاً منها فتتجنّب الاختلاط بها وتتمتّع بسرد النكات السلبية عنها. وبين اهم مظاهر هذه الطبقية في

المجتمعات العربية التقليدية ندرة التزاوج بين الطبقات فتشكل مكانة العائلة واصولها واحدة من اهم القواعد التي يتم على اساسها اختيار الزوج.

وقد اتخذت هذه الظاهرة بعداً عالمياً فلم تعد تقتصر على انتشار العصبية ضد الفقراء والمحرومين داخل المجتمع بل ذهبت ابعد من ذلك للتماهي مع الطبقات المرفهة خارجه. واقصد انه قد نشأت في كل مجتمع طبقات مرفهة تربط نفسها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً بمصالح المركز (او البلدان الصناعية الرأسمالية) وليس بالهامش او البلدان الأقل تنمية، فتنظر لنفسها وكأنها جزء من غيرها وليس من نفسها. وبهذا نشأت في كثير من البلدان العربية طبقات تتصرف لمصلحتها الخاصة على حساب مصلحة المجتمع وبالتضامن مع النخبة والطبقات العليا في البلدان الغنية. وكنت قد اشرت الى ظاهرة عدم التبرع للمؤسسات العامة كالجامعات ومراكز الأبحاث في البلدان العربية، غير انه اصبح واضحاً ان بعض افراد الطبقات الغنية اصبحوا يتبرعون لمثل هذه المؤسسات خارج بلدهم وليس داخلها.

هذا ما يفسر الانقسامات ضمن المجتمع الواحد بحيث ان بعض المناطق الاكثر نمواً تسعى للانفصال وتكوين بلدان مستقلة كما حدث في يغوسلافيا، فكانت المناطق الاكثر ازدهاراً اقتصادياً مثل كرواتيا وسلوفينيا هي أول من قرّرت الانفصال وتأسيس دولة مستقلة. ونجد ان تلك المناطق المزدهرة التي لم تنفصل قد ازدهرت فيها احزاب تدعو للانفصال كما في شمال ايطاليا فتعتبر نفسها اقرب الى اوروبا الشمالية منها الى جنوب ايطاليا.

اما في البلدان العربية، فنجد ميلاً متزايداً بين ابناء وبنات الطبقات الغنية للتشديد على هويتها المحلية فتقول بالتفرد والخصوصية والعزلة عن بقية بلدان العالم العربي والارتباط المباشر بالمصالح الغربية. بل ان مثل هذه الطبقات المرفهة في مختلف البلدان العربية اخذت تتنكر لأصولها وتتماهي مع بلدان اجنبية تربطها بها مصالح حقيقية او وهمية. هذا ما يحدث حالياً في دول الخليج، وكان قد برز قبل ذلك في لبنان ومصر وبلدان المغرب.

ويزيد من تفاقم هذا الوضع قيام طبقة جديدة أسميها الطبقة العالمية (Global Class) تتشكل في أساسها من النخب الاقتصادية التي تنشط في اطار الشركات المتعددة الجنسيات، باستقلال عن البلدان التي تعمل فيها، وتعني بمصالحها الخاصة تناقضت أو لم تتناقض مع مصالح بلدانها. وقد حدث تحول في ولاءات وقيم النخب الاقتصادية هذه، نتيجة للتحول من الرأسمال المحلي أو الوطني الى رأسمال عالمي، فحيث يكون رأسمالها يكون قلبها. لقد تبين من دراسة نشرتها مجلة **(The Nation)** في عددها الصادر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ان في العالم ٣٥٨ بليونيرا تقدر ثرواتهم بـ ٧٦٠ بليون دولار، أي ما يساوي ما يملكه٤٥ بالمئة من سكان العالم قاطبة، وان اكثر من ربع نشاط الاقتصاد العالمي تقوم به أكبر مئتي شركة عالمية. وربما أهم من ذلك ان اهتمامات هذه الشركات والنخب الاقتصادية المستفيدة منها أصبحت تنصّب بالدرجة الأولى على تأمين الارباح بحد ذاتها، وليس على التنمية الانسانية. إن أكثر من بليون نفس بشرية في العالم أصبحت محكومة بالفقر، وقد دلّت

احصاءات الأمم المتحدة على أن ما بين ١٣ و ١٨ مليون انسان يموت سنوياً لأسباب تتعلّق بالفقر (راجع صحيفة **نيويورك تايمز العالمية**، في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥).

على هذه الاعمدة الأربعة تقوم بنية ثقافة المظالم او الشكوى كما سبق واشرنا اليها، والتي تنتشر انتشاراً واسعاً بين الطبقات الفقيرة وخاصة النساء منها والجماعات الهامشية. وكثيراً ما توجّه الشكاوى من الظلم الى الله والاولياء وليس للسلطات والمؤسسات التي يفترض فيها رفع الظلم عن الناس. انما لا بد من الاشارة هنا الى ظهور بعض التجارب المتفاوتة من حيث القدرة والرؤية والجدية لرفع الظلم عن الطبقات العمالية والفلاحية ولتنشيط حيوية الامة وسيادتها على نفسها بوصول القوى الوطنية والاشتراكية العربية الى الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية وحرب التحرير في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك في سوريا ومصر والعراق و الجزائر واليمن والسودان وليبيا. وقد حاولت هذه الانظمة تثبيت شرعيتها عن طريق مقولات التحرير والوحدة ونشر التعليم ورفع الظلم عن الطبقات الفقيرة باللجوء الى الاصلاح الزراعي واعادة توزيع الأراضي وتأميم الشركات والصناعات الاجنبية والوطنية الكبيرة.

ومثال على ذلك ان الناصرية- كما جاء في كتاب **فلسفة الثورة**- هدفت كما ذكرنا سابقا الى ضرورة احداث ثورتين: ثورة سياسية "تستعيد فيها الأمة حقها في الحكم الذاتي"، وثورة اجتماعية "تتصارع فيها طبقات المجتمع الى ان تتحقق العدالة للجميع وتستقر الأوضاع".

غير ان نجاح هذه التجارب كان محدوداً نسبياً اذ استمرت الفروقات الطبقية وظهرت مقابل ازالة البرجوازية التقليدية الكبرى طبقة جديدة اسميناها برجوازية الدولة المكوّنة من النخبة الإدارية والعسكرية وكبار موظفي الدولة التي ابعدت الشعب عن المشاركة في تقرير مصيره وتحسين اوضاعه.

لقد هدفت الاشتراكية العربية، كما بينت في كتابي المجتمع العربي المعاصر، الى اقامة مجتمع متحرر من استغلال الأنسان للإنسان، بجميع اشكاله وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحويل الإنتاج لمصلحة الشعب والمجتمع. اما ما تَم انجازه في الواقع فهو تعزيز القطاع العام واصلاح الأراضي وتأميم الشركات والمصانع والمؤسسات الكبرى. ونحن نعرف الآن ان هذه "الانجازات" التي جاءت على حساب الحريات العامة والعمل بمعزل عن الشعب لم تكن كافية لتحقيق العدالة الاجتماعية المرجوة ولاقامة ديمقراطية سليمة يشارك فيها الشعب مشاركة فعّالة في تغيير واقعة وتأمين سيطرته على مصيره .

ما ان انتهت ثورة ٢٣ تموز/يوليو بهزيمة ١٩٦٧ وتوفي جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ حتى تمّ القضاء على هذه الانجازات المحدودة في مجال العدالة الاجتماعية دون توفير الحريات وتعزيز المبادرات الشخصية. وقد نشرت صحيفة **النيويورك تايمز** في عددها الصادر في ٢٨ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٤ تقريراً بعنوان "فلاحون يشاهدون انتزاع الارض ..... منهم"، وذلك في قرية غرب البنوان في الدلتا، وهي واحدة من مئات القرى التي كان قد تم فيها برنامج الاصلاح

الزراعي. بعد حوالي اربعين سنة انتزعت الدولة الأراضي من سكان قرية غرب البنوان وسُلمت ملكيتها لوزارة الاوقاف الدينية، فاصبحت هذه القرية رمزاً للصراع بين الفلاحين والحكومة. وكانت قد بدأت مشكلتهم عام ١٩٧٤ عندما قدم الى القرية موظفون من وزارة الاوقاف الدينية وابلغوا السكان ان سندات ملكيتهم للأرض لم تعد صالحة، وأن الوزارة أصبحت هي مالكة الأرض الجديدة واعتبرت الفلاحين مستأجرين وفرضت عليهم ايجارات باهظة لم يتمكنوا من دفعها، فتمّ توقيف مَنْ رفضوا دفع الايجار واودعوا السجون، واضطر الأخرون للاستدانة من البنوك بفوائد مرتفعة بلغت ١٨٪ لدفع المستحقات.

وبمرور الوقت لم يعد بامكان هؤلاء دفع مستحقات الايجار بعد ان ارتفعت اكثر من ثلاثة اضعاف ما كانت عليه قبل سنة. وهكذا بدأ الفلاحون يهربون مع عيالهم الى المدن تجنباً للسجن، فصودرت كافة ممتلكاتهم وعرضت الأراضي للبيع للمالكين الأغنياء باسعار مرتفعة. وما زال حوالي خمسين الف فلاح يعيشون في قرية غرب البنوان في بيوت مبنية بالطين دون ماء وكهرباء، ويضطرون لبيع محاصيلهم من القطن للحكومة باقل من اسعار السوق. وبهذا تنتهي هذه الرواية التراجيدية ملغية تلك المكتسبات المحدودة التي حصلوا عليها في عهد عبد الناصر، مما جعل احد الفلاحين يقول، "عبد الناصر عرف ما معني ان يكون الانسان فقيراً، ولكن لم يعد من هو شبيه له في هذا الزمن".

الفصل السادس

رؤية مستقبلية: نحو ديمقراطية إنسانية تقيم توازنا خلاقاً بين الحرية والعدالة الاجتماعية

يتحوّل الفكر الواقعي الى فكر استسلامي حين يقتنع صاحبه بانه وصل الى اقصى ما يمكن الوصول اليه، فيتخلّى عن احلامه ويحدّ من رؤيته بأن وراء كل افق افقاً آخر يتحداه. هذا تماماً ما يمكن ان يقال بالنسبة لامكانية تجاوز مفاهيم الديمقراطية القائمة في المجتمعات الرأسمالية. اقول هذا لأن هناك من يعترفون باخطاء الديمقراطية الليبرالية ولكنهم بدلاً من العمل على اصلاحها يلجأون للدفاع عن النظام، مسوّ غين الامر بقولهم ان لهذه الديمقراطية مساوئها ولكنها افضل ما يمكن الوصول اليه طالما الأوضاع هي ما هي عليه.

لا نقول هنا بمثل هذه الواقعية الاستسلامية ولا نطالب باستيراد الديمقراطية الغربية وتقليدها كما استوردنا في السابق نماذج الانظمة

الاشتراكية. ولذلك نؤكد انه ليس من التوهم ان نطمح، وبالتالي ان نسعى، لاقامة ديمقراطية إنسانية تستند على مبدأ التوازن بين الحرية والعدالة الاجتماعية وبين أهم عناصر هذا التوازن التركيز على الانسان كاولوية قصوى وكبديل للأشغال بالاشياء والسلع والمقتنيات والمنتوجات في هذا السعي المحموم لتأمين المعيشة وتحقيق التنمية الأقتصادية فحسب وعلى حساب القيم والطموحات الإنسانية الأخرى.

اننا ندعو هنا وبالدرجة الأولى لتنمية القدرات البشرية، وتأمين مناخات الحرية والعدالة بحيث يتمكن الانسان من التغلب على حالة الاغتراب السائدة التي تحيله الى كائن عاجز ومهمّش. ولا نرى أملاً بتنمية القدرات البشرية هذه وبتأمين المناخات المطلوبة إلا عن طريق تأمين مشاركة الشعب مشاركة فعّالة في مختلف النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. فقط بالمشاركة الفعّالة هذه يصبح بامكان الانسان ان يتحكم بمنتوجاته ومؤسساته ومقتنياته بدلاً من ان تتحكم به فيصبح سيد مصيره بدل ان يكون عبداً له كما يحدث في ظل الأنظمة القائمة في الوقت الحاضر.

لا تكتفي هذه الدعوة بالتشديد على النمو الاقتصادي والكمي منه بشكل خاص فحسب، بل تذهب ابعد من ذلك للقول بضرورة تأمين تنمية نوعية، والعمل على التغلب على الفقر والحرمان والفروقات الطبقية الواسعة والمتنامية. بكلام آخر، لا تتحقق الديمقراطية الإنسانية دون حصول مجهود مدروس ومنتظم ومستمر ومنهجي للتخفيف من التناقضات بين الطبقات والجماعات والفئات والمناطق

والامم، وبين الرجل والمرأة، ولتأمين العدالة الاجتماعية للجميع دون استثناء. وبكلام آخر أيضاً، لا تتحقق الديمقراطية الإنسانية دون تجاوز ازمة المجتمع المدني في كل من المجتمعات الرأسمالية الغربية والبلدان الاشتراكية البيروقراطية ومجتمعات العالم الثالث وبلدان العالم العربي بشكل خاص، ودون تأمين المشاركة الشعبية بمختلف انواعها، وعلى سائر الاصعدة باحياء المجتمع المدني او تنشيط التنظيمات الطوعية كبديل للبيروقراطية المركزية الفوقية فتعمل ليس بمعزل عن الشعب بل بمشاركته الحرة والفعّالة. لا بّد لهذه التنظيمات الطوعية من اعطاء الاولوية للحرية والعدالة فتتمكن الفئات والطبقات الفقيرة والمهمّشة من تحسين اوضاعها وقدراتها على التنافس في ظل نظام يكفل تكافؤ الفرص. ان مثل هذه التنظيمات الطوعية المعنية بالحرية والعدالة على انهما أمران متكاملان هي التي تقيم جسورا حقيقية بين الدولة والمجتمع المدني مشدّدة خاصة على الانواع التالية من المشاركة:

١- **المشاركة السياسية**: يعاني الشعب في مختلف البلدان العربية من اغتراب سياسي عميق بسبب حرمانه من حق المشاركة في الحياة السياسية. لقد هيمنت الطبقات والعائلات والجماعات الحاكمة على الدولة والمجتمع وهمّشت الشعب بالقمع والترهيب وحرمانه من حقوقه الطبيعية. احتكر الحكام السلطة وصنع القرارات السياسية واعتمدوا على المتقربين من الموالين بدلاً من الكفاءات والمؤسسات. لقد هدّموا التنظيمات الشعبية من احزاب ونقابات وتعاونيات وجمعيات طوعية واقاموا بدلاً منها

تنظيمات حكومية هي امتداد للسلطة، فاصبحت بيروقراطية الدولة هي التي تمارس مسؤولية ادراة المجتمع بدلاً من الشعب. وبدلاً من ان تنبثق السلطة عن الشعب وتخدمه فيحاسبها بقدر ما تفعل ذلك، اصبح الشعب خادماً لا سيداً ومالكاً لزمام الدولة. من هنا ما يُكرّر عادة في الخطاب الثقافي السياسي على صعيد الخاصة والعامة من أن أفراد الشعب يُنظر اليهم ويعاملون كرعايا لا مواطنين، ومبايعين لا مشاركين.

ان طغيان الحاكم والدولة على المجتمع يتمثل اكثر ما يتمثل بابعاد الشعب عن المشاركة في ادراة شؤونه الخاصة والعامة. لقد سلبت الدولة الناس من حقوقهم وحرياتهم بالتعبير والتجمع والتنظيم والعمل على تحقيق الأهداف الكبرى التي يرونها ضرورية لإقامة مجتمعات جديدة ومتقدمة. ونجد انه في بعض الحالات التي هدمّت فيها لادولة المؤسسات الحديثة اضطر الشعب للجوء الى المؤسسات التقليدية كالدينية والعائلية لممارسة قدر ضئيل من التحكم بمصيره مما يفسرّ لنا ظاهرة انتشار التنظيمات والجماعات الدينية واستفحالها في الربع الأخير من القرن العشرين. لقد ملأت هذه التنظيمات الفراغ الذي نتتج عن أزمة تعطيل المجتمع المدني.

من مجموع اعضاء جامعة الدول العربية البالغ عددهم ٢١ عضواً، هناك ٩ دول تُحكم مباشرة من قبل العسكر، و ٩ دول تحكم من قبل الملوك وشيوخ القبائل الذين لا حدود قانونية لسلطتهم الشخصية، ودولتان على الاقل تستعصيان على الحكم، وواحدة منهما في حالة تكون عسير بسبب الهيمنة الخارجية بالاحتلال المباشر وغير

المباشر، كما بسبب احتكار القرار السياسي والاعتماد على الموالين بدلاً من بناء المؤسسات. هناك تحكم الحزب الواحد في سبع دول، ومنع قيام احزاب البتة في عدد من البلدان، ولا توجد صحافة عربية مستقلة ربما في اي مكان من هذا العالم العربي الواسع وفي خارجه، وليس من يحترم حقوق الانسان، ولا يوجد حاكم عربي واحد يخضع للمحاسبة.

لذلك ليس من الغريب ان تتسع دائرة المطالبة بالديمقراطية، والتمثيل، وحكم القانون، والحرية، والتعددية، وتداول السلطة، وتأمين حقوق الانسان، واحترام حقوق المعارضة والاختلاف في الرأي، والتحرر من تدخل الدولة في مختلف شؤون حياتهم، وطبعاً العدالة الاجتماعية. ويرافق ذلك محاولات عديدة للبحث في طبيعة هذه السلطوية التي تعمّ العالم العربي بأسره.

٢- **المشاركة الاقتصادية:** كما تُحتكر القوة السياسية من قبل القلة، كذلك تُحتكر القوة الاقتصادية. أقلية صغيرة جداً تسيطر على كافة موارد المجتمع كما لو كانت ملكاً خاصاً معتبرة أنها ورثته شرعا، أو حصلت عليه بفعل مواهبها وطموحاتها المتفوقة، فتتمتع بالرفاهية والنفوذ والجاه في البلدان الفقيرة كما في البلدان الغنية . ولا يبدو ان هناك حداً لجشعها ورغبتها في الاستهلاك والتأكيد على رموز مكانتها بالاقتناء وبمزيد من الاقتناء. ولذلك مهما كانت ضخامة موارد بعضها، فان عامة الشعب تظل مفتقرة الى الحاجات الجوهرية.

من هنا تبرز اهمية مشاركة الشعب في الحياة الاقتصادية بازالة الحواجز التي تمنع الطبقات والشرائح الفقيرة، وحتى بعض شرائح الطبقة الوسطى، من تحسين اوضاعها ومواقعها في البنى الاقتصادية، وتحد من التقدم الحقيقي على مستوى الافراد والجماعات والمجتمع ككل. وهنا لا بد من الاشارة بشكل خاص الى حرمان المرأة من المشاركة في الحياة الاقتصادية. كذلك تجدر الاشارة الى العراقيل امام بعض الاقليات والمناطق الريفية. ان فجوات عميقة وواسعة تفصل بين الطبقات والاقاليم والجماعات وبين المرأة والرجل. وبقدر ما تتعمّق هذه الفجوات وتتسع بقدر ما يزداد المجتمع تفسخاً وتخلفاً وتأزماً، وفقراً في صلب حياته الفكرية والأخلاقية والروحية.

اذن لا بدّ ايضاً من تأمين المشاركة الاقتصادية الفعّالة. ويبدأ ذلك عن طريق اقامة برامج شاملة وطموحة لتأمين كافة الخدمات الاجتماعية والمساواة في فرص التأهيل والتعليم والتدريب وتنمية القدرات والمواهب، مهما كانت خلفياتها وانتماءاتها الاجتماعية والطبقية. ويرافق عملية تأمين المساواة هذه محاولات جادة ومدروسة لتوجيهها في الطريق الصحيح بدلاً من تعطيلها فيتمكن كافة الأفراد والطبقات والجماعات من التنافس النسبي في السوق الحرة التي تسودها حاليا شريعة الافتراس، وبدون ذلك لا تكون سوقاً حرة ولا حرية، بل هيمنة من قبل القلة على المجتمع والدولة والشعب.

كنا قد اشرنا سابقاً الى تقارير الامم المتحدة السنوية حول التنمية الإنسانية منذ عام ١٩٩٠، ولقد دلّت احصاءات تقرير التنمية الإنسانية لعام ١٩٩٣ ان حوالي خمس سكان العالم ما زالوا يعانون من حالة الفقر المطلق، وأن التفاوت في الدخل قد تضاعف خلال العقود الثلاثة الاخيرة، وان مدخول الخمس الاغنى من السكان اصبح يزيد على ١٥٠ ضعف الخمس الأفقر وهو في حالة تفاقم. لذلك تكوّنت قناعات راسخة ان هناك حاجة ماسة لتنمية الشعب ومن قبل الشعب نفسه. إن النمو الاقتصادي بحد ذاته لم ينجح في الحَد من تزايد الفروقات الطبقية وغيرها. على العكس من ذلك، نجد ان هذه الفروقات في حالة تزايد خاصة حيث لا تتوفر برامج الخدمات الاجتماعية الشاملة، وحيث يكون التشديد على النمو الاقتصادي دون اعتبارات لمسائل التنمية الإنسانية وتوزيع الثروة توزيعاً عادلاً.

ان قطاعات كبيرة من الشعب في سائر البلدان العربية ما تزال محرومة من فرص المشاركة الحرة في عملية التنمية الاقتصادية. إن هذه القطاعات (التي تشمل خاصة الفقراء والنساء وسكان الريف) ما تزال محرومة من انجازات التنمية في البلدان العربية بما فيها البلدان النفطية. وقد اظهرت دراسة البنك الدولي حول التنمية في مصر في مطلع التسعينيات ان الخمس الأغنى من مالكي الأراضي ما زالوا يسيطرون على سبعين بالمئة من الأرض الزراعية مقابل خمسة بالمئة منها. يسيطر عليها الخمس الافقر، رغم كل ما قيل حول الأصلاح الزراعي، وان الفروقات اكثر تفاقماً في المجالات الاخرى، فازدادت الأسعار والبطالة عن العمل وتدنت الرواتب ولم يستفد

الفقراء من سوق المساكن والخدمات الاجتماعية المتدهورة خاصة في مجالات تأمين العناية الصحية والتعليم.

ورغم الانجازات التي حصلت عليها المرأة العربية في مجالات التعليم، فان الاحصاءات الرسمية تدل ان النسب المئوية للمرأة من مجموع الشعب الناشط اقتصادياً عام ١٩٩٠ كانت تتراوح بين ٦ الى ٧ بالمئة في السعودية وقطر والامارات، و٢٠ الى ٢٧ بالمئة في المغرب والعراق ولبنان والسودان وتونس. وبهذا لا يكون للعلم مردوده من حيث تنشيط مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية.

بغياب المشاركة الاقتصادية الصحيحة تكون البلدان العربية قد ارتكبت جميع ما اسماه تقرير الامم المتحدة حول التنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٣ "الشرور السبع" لتحويل الملكية العامة الى الملكية الخاصة (Privatization) وهي:

١- التشديد على تحقيق اقصى المداخيل في المدى القريب على حساب خلق مناخ تنافسي حقيقي في المدى البعيد.

٢- استبدال الاحتكارات العامة بالاحتكارات الخاصة مما سمح باستغلال المستهلكين.

٣- الفساد الذي ادى الى إثراء قلة من المحسوبين والمقربين من الحكومة.

٤- ميل وزراء المال لبيع تلك الملكيات العامة من اجل تغطية العجز في الميزانيات.

٥- اغراق الاسواق المالية بالديون العامة.

٦- تقديم وعود كاذبة للعمال بدلاً من تدريبهم واعدادهم للمهمات الجديدة.

٧- صنع قرارات متسرعة من قبل السلطات الحكومية التنفيذية دون محاولة للتوصل الى اجماع سياسي[٤٤].

لقد اقترفت هذه الشرور وتّمت مثل هذه السياسات الاقتصادية نتيجة لتحولات ايديولوجية وبضغوط خارجية بمعزل عن مشاركة الشعب مما تسبّب في حصول تأرجح مضطرب بين العمل بهذه القرارات او التراجع عنها حسب الضغوط الخارجية والداخلية، وليس حسب استراتيجية منهجية بعيدة المدى ومنسجمة مع الواقع الاجتماعي الخاص لبلدان العالم الثالث.

ان غياب الشعب واقصاءه عن المشاركة الاقتصادية لا يقل خطورة وسلبية عن غيابه واقصائه عن المشاركة السياسية في عملية بناء الديمقراطية الإنسانية. بل ان كلاً منهما متصل اتصالاً وثيقاً بالآخر، ويشكّلان معاً جزءاً لا يتجزّأ من مسبّبات الأزمة الديمقراطية في كل من المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية.

٣- **المشاركة الاجتماعية والثقافية**: اذا ما اجرينا مقارنة بين ثقافة النظام العام السائد في لبنان مع ثقافات تلك الانظمة السائدة في عدد من البلدان العربية، قد نتوهم للوهلة الأولى

---

[٤٤] United Nations Development Programme, **Human Development Report 1993**, Oxford University Press, 1993, pp. 50-51

ان هناك خلافاً جوهريا، تبين لنا للوهلة الأولى ان ثقافة النظام اللبناني تختلف اختلافاً جوهرياً عن ثقافات بقية الأنظمة العربية باعتبار ان الأولى تتمحور حول فكرة تنشيط القطاع الخاص على عكس ما يحدث في البلدان الاخرى. ولكن اذا ما تعمقنا في دراسة الامر، لا بّد ان نكتشف ان هناك تشابهاً واسعاً جداً، وان هذا التشابه يقوم في رأيي على جانبين اساسين هما عدم التوازن بين فكرتّي القطاع العام والقطاع الخاص من ناحية، وغياب المفهوم العام على صعيد اجتماعي وثقافي من ناحية اخرى كما اظهرنا سابقاً.

فيما يتعلق بالجانب الأول، تتصف ثقافة كافة الأنظمة العربية بعدم وجود توجه فكري حول كيفية اقامة توازن بين القطاع الخاص والقطاع العام. من ناحية، نجد أن القطاع الخاص في لبنان يغلب على، بل يكاد يلغي القطاع العام كلياً. ومن ناحية اخرى، يتم العكس تماماً في بقية البلدان العربية فيغلب القطاع العام على القطاع الخاص ويكاد يلغيه كلياً. وفي الحالتين تسود ثقافة إلغاء الآخر، الامر الذي تنتج عنه ازمة مستعصية ليس فقط من حيث الواقع الاقتصادي بل من حيث الواقع الاجتماعي والثقافي معاً. لذلك يصبح من المهم في الأمر اعادة النظر بغية الاصلح هذه الأنظمة باتجاه تحقيق التنمية الشاملة واقامة نظام ديمقراطي انساني ينشط في ظله كل من القطاعين ويتم بينهما التوازن والتعاون والتكامل فيُغني احدهما الأخر بدلاً من ان يلغيه كما يحدث في الوقت الحاضر في سائر البلدان العربية.

وفيما يتعلق بالجانب الثاني، وعلى صعيد اجتماعي وثقافي خاصة، لا نحتاج الى جهد كبير كي نكتشف غياب المفهوم العام مهما كان النظام المتبع. ونقصد بذلك، كما ذكرنا سابقاً، ان الافراد والعائلات والجماعات تعنى بشؤونها الخاصة دون اهتمام بالشأن العام على صعيد الوطن والمجتمع ككل. بل لا يقتصر الأمر على عدم التطوع والتبرع في سبيل المنشآت والمؤسسات والملكيات العامة كمراكز الابحاث والجامعات والمحافظة على البيئة. انه، اضافة الى ذلك وكما اظهرنا سابقاً، يتجاوز ذلك حتى يبلغ نزعة الاعتداء على هذه المنشآت والمؤسسات والملكيات في سبيل إعلاء الشؤون الخاصة.

يتصل هذا الخلل الثقافي في التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص بغياب المجتمع المدني. ويأتي غياب المجتمع المدني ليس فقط بسبب عدم المشاركة السياسية والمشاركة الاقتصادية، بل ايضاً بسبب عدم المشاركة في العائلة والمدرسة ومؤسسات العمل والجامعة ومراكز الابحاث وفي الجمعيات والنقابات حيث وجدت. في هذه جميعها تصادر الحريات، وخاصة حرية التعبير وإبداء الرأي والمناقشة.

لقد سلب الشعب من حقه بالتفكير في بناء مؤسساته الطوعية وادارتها وجعلها قادرة على المساهمة الفعلية في عملية إغناء المجتمع والثقافة. ليس هناك سوى عدد محدود من المؤسسات غير الحكومية، وحيث توجد ينتهي الامر بوقوعها تحت نفوذ القوى المتحكمة بمصير المجتمع. بل قد تحولت مؤسسات الثقافة والاعلام الى مؤسسات تابعة للانظمة فتعمل على تشويه الحقائق إذ تبرز ما تريد وإن كان زائفاً،

وتطمس ما لا ترغب بسماعه وإن كان صحيحاً. واضافة الى ذلك، تمارس الرقابة على الفكر ويتم شراء الضمائر ويقمع الاحرار الذين يصرون على قول الحقيقة.

وكما اقامت الأنظمة مؤسسات سياسية واقتصادية لخدمة أغراضها وإحكام سيطرتها وديمومتها، كذلك اقامت اتحادات وجمعيات اجتماعية وثقافية للغرض نفسه. لذلك يسود الفساد وتعم الانتهازية وتكثر هجرة الأدمغة وتبعد الكفاءات ويختار البعض النفي الذاتي. وحيث تبين ان الفكر في الخارج قد يتمكن من لعب الدور الغائب في الداخل، امتدت انشطة القوى المتحكمة الى الخارج فاشتدت حملة الترغيب وشراء الصحف والمجلات واقامة مراكز ابحاث تابعة.

وقد نتج عن كل ذلك احساس عميق بالاغتراب في الداخل والخارج حتى اصبحت غالبية العرب في الوقت الحاضر عاجزة لا تجد مخرجاً من عجزها إلا بالاستسلام والخضوع او الهرب واللامبالاة، وقد ثبت كل ذلك ما نسمية ثقافة الصمت التي ترسخ بدورها ازمة المجتمع المدني.

في ظل هذه الاجواء يبدو المستقبل في المدى القريب مظلماً حقاً، ويبقى على القوى التي تسعى لتحقيق تنمية شاملة ولاقامة ديمقراطية إنسانية ان تعمل على البحث في كفيفة الجمع بين الحرية والعدالة الاجتماعية، وعلى التمسك بمبادئها وتصر على اهدافها وتعمل ضمن المجالات الضيقة المتاحة لها في الوقت الحاضر ، بقدر ما يجب ان تتمسك بالمرونة الكافية من النقد الذاتي والتعلم من تجاربها على أمل

ان تتغير موازين القوى بفعل التناقضات الكبرى التي لا بدّ ستزلزل اسس الترتيبات والاوضاع السائدة.

صحيح ان الدول الغنية قد تمكنت من رفع مستوى المعيشة لدى الشعب، ومن إغرائه بممارسة اللُعْبَة الاقتصادية، ولكنه عاجلاً ام اجلاً سيدرك انه لا بدّ له من المطالبة بالمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية على انها حق من حقوقه الطبيعية. وفي هذه الاثناء وحتى يتكّون مثل هذا الوعي سيظل العرب يعانون من الفقر المادي والفكري والروحي، ومن تزايد الفجوات بين الاكثرية الفقيرة والقلة التي تستفيد من الاوضاع القائمة على حساب المجتمع والشعب، ومن تفاقم البطالة عن العمل، ومن غياب الخدمات الاجتماعية والشبكات الامنية التي تجنّب الفقراء الانزلاق الى جحيم لا قعر له، ومن تضخم الاسعار حتى بالنسبة للسلع الاساسية في الحياة اليومية.

إن هذه الاوضاع وغيرها سترسّخ من قناعات الشعت في المدى البعيد بضرورة العمل على تجاوز حالة الاغتراب التي يعاني منها عن طريق العمل الدؤوب على إحياء المجتمع المدني واقامة مجتمع ديمقراطي انساني يؤمّن الحريات والتعدّدية والحقوق السياسية بما فيها حق المشاركة والاختلاف بقدر ما يؤمّن من مستوى المعيشة اللائقة والتنمية الشاملة والنوعية.

من هنا فان العربي يعقد آماله على اقامة مجتمع مدني عن طريق مشاركة الشعب مشاركة حقيقية في الحياة السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ان مثل هذه المشاركة هي المؤشر الاهم

لاحتمالات قيام مجتمع ديمقراطي يوازن بين الحرية والعدالة الاجتماعية.

ان الديمقراطية الحقيقية هذه لا تتمّ دون ان يتحمّل الشعب عبء مسؤوليته بتنظيم نفسه في حركات تعتمد على مواردها الخاصة، فمن المفروض ان تتمّم الحكومات المجتمع المدني لا ان تحلّ محله. لقد فشلت الانظمة في كافة انحاء العالم في تحقيق الديمقراطية المتكاملة (ولا اقول الكاملة فليس هناك في الواقع مثل هذه الديمقراطية). إن الانظمة التي اختارت طريق التخطيط المركزي باسم الاشتراكية انما بمعزل عن الشعب تسبّبت بفرض طغيان الدولة على المجتمع، مما يفسّر لنا لماذا فشلت في تحقيق كل من العدالة الاجتماعية والحرية. كما ان الدول الرأسمالية التي تقول بالسوق الحرة غير المنضبطة تسبّبت باستعمار الشعوب وبتفاقم الفجوات الطبقية والاستغلال والقهر وتهميش الفقراء وانتشار الجريمة والبطالة عن العمل والجشع والاستهلاك وحب الاقتناء لذاته والتضخم، وانهيار المبادىء الاخلاقية، وانحلال التماسل الاجتماعي. وبذلك أخضع المجتمع المدني لهيمنة سلطة السوق. واذا كان المجتمع المدني قد اخضع لقيم السوق في ظل الانظمة الرأسمالية ولسيطرة نظام الحزب الواحد والدولة البيروقرطية ذات البعد الواحد في المجتمعات الاشتراكية، فان المجتمع المدني في العالم العربي نقد تّم اخضاعه لكل من هيمنة الدولة وقيم السوق الاستهلاكية، فجاءت ازمته مزدوجة وشديدة التعقيد. من هنا تبرز ضخامة التحدي التاريخي الذي يواجه العرب في نهاية القرن العشرين وبداية قرن جديد.

منشـــورات مواطـن

- **سلســلة دراســات وأبحـــاث:**

١- حـول الخيـار الديمقراطي: دراســات نقـدية

برهان غليــون　　عزمي بشــارة،

جورج جقمـــان　　ســعيد زيداني

- **سلســلة مداخلات وأوراق نقـدية:**

١- الصحـافة الفلســطينية بين الحـاضر والمستقبـــل

بقلم: ربى الحصــري　علي الخليلي　بســام الصالحي.

٢- المؤســســات الوطنية، الانتخابات، والســلطة

بقلم: عزت عبــد الهادي　أســامة حلبي　ســليم تماري.

٣- الديمقراطية الفلسـطينية

موســى البديري　　جميــل هلال

جورج جقمـــان　　عــزمي بشـــارة

منشـــورات مواطـــن

- **سلســـــلة ركـــائز الديمقراطية:**

١- حـليم بركـــات، **الديمقـــراطية والعـــدالة الاجتماعية**

٢- أســـامة حـــلبي، **ســـيادة القـــانون** (قيد الأعـــداد)

٣- عـــزمي بشـــارة، **المجـــتمع المـــدني**.(قيد الأعـــداد)

٤- فاتح عـــزام، **الحقـــوق المدنيـــة والســـياســـية** (قيد الأعـــداد)

٥- وحيـــد عبـــد المجيـــد، **دور المعارضـــة في النظـــام الديمقراطي** (قيـــد الأعـــداد)

- **سلســـــلة مبـــادئ الديمقـــــراطية:** (قيـــد الاعـــــداد للنشـــــر)

كراســـات موجـــزة تعـــرف بشـــكل مبســـط بعناصر أســـاســـية من النظـــام الديمقـــراطي:

١- ما هي المـــواطنة؟ (حزيران ١٩٩٤)

٢- فصـــل الســـلطات.

٣- الحـــريات المدنية.

٤- اســـتقلال القضـــاء.

٥- التعـــددية الســـياســـية والفكـــرية.

٦- المحاســـبة والمســـاءلة.

الدكتور حليم بركات

- روائي معروف واحد أبرز علماء الاجتماع العرب. يعمل حاليا كأستاذ في جامعة جورجتاون في واشنطن العاصمة في الولايات المتحدة.
- ولد في الكفرون، سوريا عام ١٩٣٣ ونشأ في بيروت.
- درّس في الجامعة اللبنانية والجامعة الأمريكية في بيروت وفي جامعة تكساس وعمل باحثاً في جامعة هارفارد.
- له عدة كتب ودراسات في علم الاجتماع بالعربية والانجليزية، ويُدرّس كتابه **المجتمع العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤) في عدد من الجامعات العربية.
- له عدة روايات ومجموعات قصصية من بينها:

ستة أيام (١٩٦١) ترجمت إلى اليابانية.

عودة الطائر إلى البحر (١٩٦٩) ترجمت الى الانجليزية والفرنسية واليابانية.

الرحيل بين السهم والوتر (١٩٧٩).